المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

مميزات وخصائص

الواقع الاقتصادي والاجتماعي

للجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

1945-1939

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

مميزات وخصائص الواقع الاقتصادي والاجتماعي

للجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945

رئيس المشروع

أ.د / فلة موساوي-القشاعي

الأعضاء

أ.ة. خيراني ليلى

أ. رابح كنتور

أ. بلحاج نعيمة

أ. طيبي مهدية

أ. يوسف أمير

أ. حكيمة منصور

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

تصدير بقلم معالي الوزير
السيد الطيب زيتوني

إنّه لمن دواعي الفخر والاعتزاز، أن أدبّج هذه السلسلة الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث، ضمن منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، والتي تميّزت كسابقاتها بمادة علمية قيّمة ودراسات فكرية مفيدة وأبحاث رصينة ستساهم في إثراء المكتبة الوطنية، وتفتح آفاق أرحب في مسعى الإحاطة بالتاريخ الوطني.

إنّ مسألة كتابة التاريخ الوطني ستظل تحتل حيزا متزايدا من اهتمام الدولة، وقد أصبحت منذ سنوات عديدة على رأس الأولويات التي تخصّها ببرامج مختلفة وبتسخير كافة الإمكانيات والظروف لتوثيق المعارف التاريخية وتنويع أوعية نقلها ضمانا للتواصل بين الأجيال لصون وديعة الشهداء الأبرار وحفظ أمانتهم.

وفي هذا الإطار، ووعيًا بالأهمية الحيوية التي يكتسيها التاريخ في حياة الأمم والشعوب، باشرت وزارة المجاهدين بتعليمات سامية من فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، تشجيع الباحثين والمؤرخين والأساتذة الجامعيين للقيام بدراسات وأبحاث حول تاريخ

المقاومة والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ومنها الدراسات التي تدخل ضمن إطار سلسلة المشاريع الوطنية للبحث.

وباعتبار أن كتابة تاريخنا الوطني يجب أن تكون مواكبة معنى ومبنى لنضالات الشعب الجزائري وتضحياته الجسام في سبيل الحرية والانعتاق، وهي مهمّة حسّاسة تنطوي على أبعاد استراتيجية وسيادية تهدف إلى تنقية الكتابات التاريخية من رواسب المدرسة الكولونيالية ومضامينها المشوهة، فكتابة التاريخ كما قال فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة "أمر جاد.. وذلك لأهميته فلابد أن تُتُعهّدَ هذه الكتابة بما تستلزم من جدّ وخبرة علمية حتى يصبح لنا تاريخ لا غبار عليه، يضيء طريقنا نحو المستقبل، ويذكّرنا دائما بماضينا لكي نستخلص منه العبر والدروس فننتقي الصالح والمفيد".

إنّ نشر المعرفة التاريخية رسالة عظيمة وغاية نبيلة أنيطت بمؤسسة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، رسالة تتطلب تظافر جهود الجميع من وصاية وإدارة المؤسسة وباحثين وأساتذة مختصين لبلوغ المرام وهي جهود في الحقيقة نراها تتعزّز وتتجسد من يوم لآخر من خلال إصدار هذه السلسلة الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث العلمي التي تناولت في طياتها قضايا تاريخية عديدة تمّت معالجتها من طرف باحثين من مختلف

جامعات الوطن يُشهد لهم بالكفاءة والتقيّد الصارم بالمنهجية العلمية التي حرصنا لأن تكون هي مرتكز هذه الأعمال لإفادة أجيالنا بالمعرفة التاريخية الحقيقية حول رصيد أمتّها ومآثر شعبها الذي زكّى تاريخه بتضحيات عظيمة في الأنفس والنفائس.

وبمناسبة صدور هذه السلسلة الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث، لا يسعني إلاّ أن أثمن كلّ المبادرات والمجهودات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمرافقتنا في مواصلة إنجاز البحوث والدراسات حول تاريخنا الوطني، بما من شأنه تعميق الشعور بالاعتزاز بركائز هويتنا الوطنية وتحصينها، والشكر موصول إلى كل الباحثين والمؤرخين الذين ساهموا في هذه المشاريع وأثني على جهودهم الهادفة لتدوين وتوثيق إسهامات الشعب الجزائري عبر التاريخ وتدوين مورثنا التاريخي والثقافي.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الجزائر وعزّتها وكرامتها.

وزير الـمجاهدين الطيب زيتوني

تقديم بقلم مدير المركز

التاريخ هو الأمم وحضارتها والشعوب وثقافتها، وهو أيضا معرفة الماضي لتقويم الحاضر وبتقويم الحاضر نبني المستقبل.

بهذه الرؤى والمعنى السامي للتاريخ دأب المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 منذ تأسيسه على إيلاء الأولوية الكاملة لمشروع الحفاظ على الذاكرة الوطنية ضمن استراتيجية متكاملة تعمل في آن واحد على استغلال الأوعية والوسائل التكنولوجية في عملية الحفاظ والتبليغ للذاكرة التاريخية وفي نفس الوقت استغلال المادة الخام والوثائق الأرشيفية كانت أو شهادات حيّة في تدوين التاريخ الوطني بمنهجية علمية أكاديمية لاسيما ما تعلق بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير المظفرة.

في هذا السياق يتشرّف المركز الوطني بإصدار المجموعة الثانية من مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي كان له شرف تأطيرها والسهر على إنجازها.

وإذا كان المركز يصبو من خلال إصدار هذه السلسلة العلمية إثراء المكتبة التاريخية وبث الوعي الوطني بترسيخ قيم أول نوفمبر في

وجدان أبناء الوطن ليعتزوا بماضيهم المجيد، فإنه يسعى أيضا إلى تحفيز الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين وتدعيمهم من أجل سبر أغوار تاريخنا الوطني وإعادة صياغته بمنهجية علمية وموضوعية تتماشى والرؤى الفكرية الحديثة.

وبهذه المناسبة، لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى **معالي وزير المجاهدين السيد الطيب زيتوني** على رعايته الكريمة لهذا المشروع وكذا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والأساتذة الباحثين على ما قدموه من مجهودات جبارة من أجل إنجاح هذا المشروع العلمي الوطني.

أ. جـمال الـديــن ميـعادي

مقدمــة:

بدأ المؤرخون لعلم الاقتصاد عملية التأريخ عندما بدأت تظهر ملامح تجمعات بشرية بشكل منظم، تتخذ من الزراعة أساس لتوفير ما تحتاج إليه من الحاجيات اليومية، اقتصاد الطبيعة وسرعان ما اكتسب الفرد المهارات التقنية، كصناعة الأدوات والأسلحة اعتمادا على الحجر، وازداد أسلوب صناعتها صقلا، كذلك تعلم تحويل صوف الماشية إلى ألياف لصناعة النسيج، وأدى التحكم في استخدام النار إلى ابتكار الأفران لصناعة الآجر والسيراميك، ثم بعد ذلك لتشكيل المعادن وتهيأت للأفراد تقنيات صناعة الأدوات المعدنية واحتاج لاستخراج المعادن من الطبيعة لتشكيلها على هيئة أدوات وغير ذلك من مصنوعات فرضتها الحاجة عليه، وهكذا أصبح المجتمع في وضع يُمهد لحدوث تحول عميق ينتقل به إلى بداية المجتمعات الحضارية عبر اقتصاد الآلة من خلال الثورة الصناعية.

تكاد تجمع الدراسات التاريخية بأن التحول من الزراعة إلى الصناعة كان نتاجاً طبيعياً لعدة أسباب أهمها تضخم عدد السكان في المناطق الآهلة، ونقص المواد الأولية وعدم قدرتها على توفير الكميات الكافية لتأمين ضروريات العيش، وتعقد أنماط الحياة وبروز رغبات أخرى لم يكن الناس يحسون بها من قبل دون أن ننسى ظهور العديد من مصادر الطاقة الجديدة.

فكان ضرورياً على السكان اللجـوء إلى ما يمكن أن يصطلح عليه بعملية التصنيع بدل عمليات الزراعة والصيد، حيث ارتبط التصنيع بالآلة، فالآلـة أساس المصنع الذي تقوم عليه الصناعة، والصناعة تحدد معدلات ومستويات التصنيع. أصبح من الضروري علينا إماطة اللثام عن المخطط الاستعماري الفرنسي الذي استهدف الجزائر، وذلك بالبحث عن جذور هذه الأعراض المرضية وتتبع

منطلقاتها التاريخية، بالرجوع إلى المخطط الاستعماري الفرنسي بالجزائر والتعرّف على بعده التدميري في الماضي والحاضر والمستقبل. وذلك لفهم واقعنا اليوم وما يفرزه من سلوكات ومفاهيم منافية لتاريخ الجزائر وهادفة إلى القضاء على الأسس التي تقوم عليها البنية الاجتماعية للشعب الجزائري،فقد استطاعت القوة الاستعمارية المدمرة التي تعرضت لها الجزائر لأزيد من قرن أن توقف - لفترة معيّنة - نمو المجتمع الجزائري.

يعد الاقتصاد العضو المحرك والهيكل الذي تقوم عليه أي دولة، كونها تجمع بين المورد البشري والطبيعي و العنصر المالي والفني تحت مجموعة من الظروف وهذا لتحقيق أهداف مثل إنتاج منتجات لأجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.

و للإجابة عن هذه الإشكالية نطرح الأسئلة التالية و ذلك للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع:

- ما هي مميزات الوضع الاجتماعي للجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945)؟

-ما هو واقع المجتمع الجزائري باختلاف شرائحه تحت ظروف حربية عالمية؟

-ما هي الإمكانيات المادية للجزائريين؟

-ما هي مميزات واقعهم المعاشي؟

-ما هي انعكاسات الحرب من خلال التطبيقات السياسية التي فرضتها فرنسا على الجزائريين؟

-ما هي خصائص الواقع الصحي Fait Sanitaire للتركيبة السكانية الجزائرية؟

-ما هي انعكاسات الأمراض والأوبئة على البنية الاجتماعية الجزائرية؟

-ما هي تأثيرات المجاعات (Famines)على الجزائريين؟ وما هي ترتيباتها على القوى المنتجة؟ Forces Productives

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كشف حقيقة السياسة الاستعمارية على الصعيد الاقتصادي.

- إثراء المكاتب الجامعية و المكاتب العمومية الأخرى.

- ضرورة الاهتمام بالمواضيع الحضارية أي الاقتصادية و الاجتماعية لأن المواضيع السياسية قد أكلت درساً.

- المسؤولية التاريخية تجاه الأجيال القادمة نظرا لأهمية و مكانة تاريخ الجزائر في ظل التعتيم الذي يطبع هذه الفترة الحساسة .

خطة البحث:

قمنا بتقسيم بحثنا إلى قسمين:

القسم الأول: خصائص الواقع الاقتصادي للجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية، وهو ينقسم إلى:

الفصل الأول: خصائص واقع الفلاحة والزراعة في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية

الفصل الثاني: خصائص واقع الصناعة في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية

الفصل الثالث: خصائص واقع التجارة في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية

القسم الثاني: خصائص الواقع الاجتماعي للجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية، وبه:

الفصل الأول: خصائص واقع السكان في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية

الفصل الثاني: خصائص واقع الصحة في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية

الأسلوب المنهجي و التحليلي:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي و التحليلي الذي يلاءم طبيعة الموضوع المدروس و الذي يعتمد على جمع المعطيات التي تساعد على التحليل.

أهداف البحث:

ونحن نخوض البحث في هذا الموضوع كنا نهدف إلى:

- ✓ إضافة بحث جديد للمكتبة التاريخية و توسيع معارف الطالب والمهتم بتاريخ الجزائر العلمي في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ لفت انتباه الطلبة للبحث أكثر في تاريخ الجزائر الاقتصادي وأوجه تأثيره على الجانب الإجتماعي، ما يبرز مدى التكامل الحاصل بين الاقتصاد و المجتمع لكل
- ✓ من يسعى لايجاد مقاربة تاريخية لواقع الجزائر غداة و اثناء الحرب العالمية التي عصفت بالعالم أجمع.
- ✓ الإرتقاء أكثر بالجانب الإنساني في الجزائر من خلال توضيح السياسة القمعية الاستغلالية التي مورست ضد الفرد و اقتصاد بلده، ما انعكس سلباً على المجتمع الذي نعت بالتخلف والهمجية لكنه أثبت قدرته على التمسك بثوابته رغم ذلك .

- ✓ الكشف عن أهمية العوامل الإجتماعية في فعالية قيادة عملية التغيير ، وذلك ممثل في جهود جمعية العلماء المسلمين ، وكذا الحركة الوطنية التي ألقت بثقلها خلال
- ✓ الحرب العالمية، ما أسفر عن تغيير فرنسا لسياستها وإحداث إصلاحات سياسية و اقتصادية بعد نهاية الحرب.

خطوات العمل:

المرحلة الأولى: جمع المادة الأرشيفية

-المرحلة الثانية: توظيف الوثائق لمعالجة الموضوع المدروس.

-المرحلة الثالثة: الشروع في التحرير

تحرير أول 1ER Rédaction

تحرير ثاني 2eme Rédaction

-المرحلة الرابعة: تصحيح البحث Correction

-المرحلة الخامسة: طبع البحث

صعوبات البحث:

إن المادة التاريخية المتواجدة على مستوى المؤسسات الأرشيفية الجزائرية، غير كافية لتغطية الموضوع المعالج لأن جلّ الوثائق متواجدة في دور الأرشيف الفرنسية، و هنا تكمن صعوبة الموضوع في عدم توفّر كل المادة الأرشيفية.

مصادر المشروع:

- الأرشيف الوطني الجزائري Archives Nationales Algériennes

- الرصيد المغاربي بالمكتبة الوطنية Fonds Maghrébin : BNA

- مكتبة القساوسة بالأبيار.

- الأرشيف الصحي لمعهد باستور Archives Sanitaires Institut Pasteur

Archives Sanitaires Départementales des Bouches du Rhône ; Marseille ; France (ADBR)

- الأرشيف الصحي الجهوي لمصب الرون بمرسيليا –فرنسا.

-أرشيف ما وراء البحر بآكس–آن- بروفانس

Archives d'Outre –Mer- Aix En Provence France (AOM)

Archives du Ministère de la Guerre (Vincennes) Paris (AMG)

- أرشيف وزارة الحربية بفانسان، باريس.

BNP/ Bibliothèque Nationale de Paris-المكتبة الوطنية باريس.

القسم الأول

واقع الجزائر الاقتصادي خلال الحرب العالمية الثانية

مقدمة:

في إطار المشروع الوطني للبحث ومن خلال موضوع أوضاع الجزائر الاقتصادية والاجتماعية أثناء الحرب العالمية الثانية

نتناول موضوع الفلاحة أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، فهي المورد الإقتصادي الهام الذي استغلته الإدارة الإستعمارية لخدمة أغراضها الإقتصادية والإجتماعية على حساب الأهالي من خلال إهتمامها بالموارد الفلاحية التجارية على حساب المنتوجات الزراعية الإستراتيجية.

و قد نتساءل من خلال الإشكالية الرئيسية التالية: مميزات الواقع الفلاحي في الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية؟

أما الإشكاليات الفرعية فهي على الشكل التالي:

- كيف كانت وضعية الأراضي الزراعية بالجزائر قبل الاحتلال؟
- هل خضعت الملكية العقارية إلى قانون فرنسي خاص؟
- ما هي الفئة التي كانت مالكة للأرض الزراعية المنتجة؟
- هل شكلت اليد العاملة الجزائرية نسبة هامة ضمن الشريحة الموظفة في خدمة الأرض؟
- ما هي أهم النشاطات الزراعية المنتشرة في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية؟

الفصل الأول:

I- نوعية الملكية المنتشرة في الجزائر عشية الإحتلال:

بعد عودة الاستقرار وظهور الحكم المركزي على يد العثمانيين، بالإضافة إلى استقرار الملكيات الزراعية بفضل العنصر الأندلسي الذي ساهم في إدخال أنواع جديدة من المزروعات، واستحداثهم لطرق زراعية تمثلت في وضع تقسيمات للحقول الزراعية وتزويدها بسواقي من المياه خاصة في المناطق السهلية كالقليعة والبليدة وشرشال ويسر ووهران وعنابة، كما ساعد على عودة رؤساء القبائل وشيوخ العشائر للاستغلال الفعلي للأرض، والانتفاع بما تنتجه من محاصيل[1].

استقرت الملكيات الزراعية حتى أصبحت السهول الداخلية آهلة بالقبائل، التي تحول أغلبها إلى أراضي مشاعة بمختلف البياليك، وإلى ملكيات خاصة بالمناطق الجبلية الداخلية وبفحوص المدن، إذ ظل السكان مرتبطين بالأرض. كما استحوذت الدولة على مساحات واسعة من أراضي القبائل غير الخاضعة لها خاصة في نهاية الحكم العثماني، مما ترتب عنه انعكاسات هامة على البيئة الاقتصادية والاجتماعية من خلال طرق استغلال الأراضي الزراعية، وقد انتشرت الملكيات التالية:

1- ن. سعيدوني: "الجالية الأندلسية بالجزائر، مساهمتها العمرانية ونشاطها الاقتصادي، ووضعها الاجتماعي"، مجلة أوراق، العدد الرابع، مدريد، إسبانيا، 1981، ص122-124.

1- أراضي البايلك:

وهي التي تشكل أراضي الدولة (ملك البايلك)، وتعد مداخليها جزءا هاما من مداخيل خزينة الدولة التي تدفع منها أجور الموظفين ورواتب الجند، وقد لحقت بسجلات البايلك عن طريق مصادرتها من القبائل الثائرة من حين لآخر ضد السلطة العثمانية، فكانت هذه الأراضي تعرف بالفحص[1].

فأراضي البايلك كانت تابعة للأسر الحاكمة القديمة قبل مجيء العثمانيين، ثم أصحت تسيّر من طرف عمال البايلك الممثلة في الوكيل المسمى خوجة الخيل أو من طرف آغا العرب، وكانت تستغل تبعا لحاجيات الإدارة المركزية والأوجاق، والعلاقة بين البايلك وقبائل المخزن والرعية، والظروف الاقتصادية لدار السلطان، نجد منها بعض أراضي السهول المؤجرة، وهي تتوزع على 5842 قطعة التي تشكل أخصب وأجود الأراضي المنتجة للحبوب تمتد على مساحة 389682 هكتار من بينها 12900 هكتار تتوزع على مستوى إقليم دار السلطان[2].

2- الأراضي المشاعة:

يتصرف فيها سكان القبيلة أو العرش أو الدواوير، تعرف بأراضي العروش، فلا يجوز التصرف فيها بالبيع أو الشراء، كما يمكن أن يخصص لكل فرد من القبيلة مساحة محدودة لاستغلالها والإستفادة من مداخيلها دون أن يكون

1- j.Terras : Essai sur les biens habous en Algérie et en Tunisie, Lyon, Paris, 1899, p129.

2- ن. سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص49-50.

مالكها، بينما تتدخل الدولة لغرض ضريبة معينة عليها، إما أن تكون نقدية أو عينية من المنتوجات الزراعية[1].

وكانت تترك بعض المساحات من أراضي الشيوع للاستغلال الجماعي ينتفع بها في الرعي أو تترك بورا لتجديد خصوبة تربتها. وبهذا أصبحت الأراضي المشاعة تشكل إحدى أصناف الملكيات الزراعية مما ساعد على استقرار القبائل البدوية، وتوطين العشائر الجبلية بالمناطق التي استحوذت عليها[2] فكانت هذه الأراضي منتشرة بكثرة عند سكان الجبال، إذ كان البعض منها شكل غابات تستغل في الرعي والحطب وجمع الأخشاب التي كانت تستعمل في بناء الأكواخ السكنية، وكان الحكام يستخلصون من مستغلي هذه الأراضي ضريبة سنوية تختلف تسميتها من جهة لأخرى منها النائبة أو الغرامة أو المعونة.

3- **أراضي الملك:**

سميت بهذه التسمية لذات طبيعة حق الملكية، بمعنى أن هذه الأرض ملك خاص يخول لصاحبها حق التصرف والانتفاع بها، وهي ذات ملكية فردية يمكن لصاحبها التصرف فيها بالبيع أو الكراء أو تركها للورثة، أو استغلالها عن طريق عقود المغارسة أو المزارعة حسب أحكام الشريعة الإسلامية مقابل دفع مالكيها ضريبتي العشور والزكاة، وتنقسم الملكيات الخاصة إلى ملكيات قريبة من المدن، وأخرى تقع في الأرياف بعيدة عن المدن والحواضر تستغل من طرف

1- نفسه، ص50.

2- ح. إحسان: الجزائر العربية أرض الكفاح المجيد، المكتب التجاري، بيروت، 1961، ص16.

الخماسين[1]، إذ قال حمدان خوجة في هذا المجال: "إن المالكين وأصحاب المزارع يستخدمون العمال والرعاة، ليس لهؤلاء أرض ولا مال، ولا حيوانات وإنما تعطى لهم التسبيقات حسب حاجاتهم"[2].

وعادة ما يوزع خمس الإنتاج أثناء جمع المحاصيل الزراعية، إذ يشرف قائد الدوار على هذه العملية، فكانت الأراضي الجبلية ذات المساحة الضيقة تزرع فيها الحبوب الجافة والبقوليات، كالشعير والعدس والفول والحمص التي تخصصها الأسر في الاستهلاك الغذائي لأنها قابلة للتخزين بحكم أنها لا تتعرض للتلف وتصمد أمام الحرارة والرطوبة[3].

4- **أراضي الأوقاف والأحباس:**

وهي الأراضي التي حبست لإنفاق مداخيلها على الأعمال الخيرية مثل فداء أسرى المسلمين، ومساعدة أبناء اليتامى وعابري السبيل، وكذلك لرعاية أملاك المؤسسات الدينية كالمساجد والزوايا والأضرحة ومؤسسة الحرمين الشريفين، والمرافق العامة كالعيون والآبار والثكنات والحصون[4].

1- ع. علوي: الملكية والنظام العقاري في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص.ص. 28-30.

2- ح. خوجة: المرآة، ترجمة محمد العربي الزبيري، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر،2005، ص 65.

3- E. vayssettes : Histoire de constantine sous la domination Turque de 1517-1837, présentation O.S, Tengour, ed, Bouchène, Paris, p115.

4- J.M venture de Paradis : Tunis et Alger au 18ème siècle, Paris, 1983, P127.

وتصنف أراضي الوقف إلى وقف خيري ووقف أهلي، فأراضي الوقف الخيري يعود مردودها على المصلحة العامة التي حبست من أجلها طبقا للمذهب المالكي السائد بالجزائر.

الذي يشترط أن تعود منفعة الحبس مبدئيا على المصلحة العامة، أمل أراضي الوقف الأهلي أو الخاص فهي التي يحتفظ فيها المحبس أو عقبه بحق الانتفاع بها، بحيث لا تصرف على الغرض الذي حبست من أجله أساسا إلا بعد انقراض العقب، أو انقطاع نسل صاحب الأرض الموقوفة حسبما نصت عليه وثيقة عقد الحبس عملا بأحكام المذهب الحنفي الذي أصبح له أتباع بالجزائر، خاصة بعد انضمام الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية.

إن الأراضي الموقوفة كرست طريق استغلال زراعية غير مباشرة، لأن المنتفع بالوقف الأهلي لا يملك حق التصرف في الوقف الذي يعود إلى المرجع الذي حبس عليه، بل يستطيع استغلاله أو إيجاره في شكل عناء أو كراء مؤبد، كما أدت الأراضي الموقوفة إلى ظهور كيان كبير من الملكيات التي لا تخضع للبيع ولا للتوريث ولا للهبة، هذا ما حافظ على عدم تقسيم الملكيات المحبسة وحال دون انتقالها من أسرة لأخرى[1].

1- E. vayssettes : « Histoire des derniers Bey de Constantine », in R.A, N°3, Alger, 1858, p125.

5- أراضي البور الموات:

وهي الأراضي المعطلة وغير المستغلة لسبب ما، مثل عدم توفر المياه أو غياب الأيدي العاملة، إذ يعتبرها الإمام مالك "الأرض التي ليس لها ملك، وليس فيها ماء أو عمارة"[1].

وتعتبر نظريا ضمن أملاك الدولة، ولا يمكن تحويلها إلى ملكية خاصة أو مشاعة، ولا يحق للدولة أن تضع يدها عليها إلا بإحيائها أو استغلالها عن طريق الحرث والغرس واستخراج الماء فيها. ففي نهاية العهد العثماني قدر الفرنسيون مساحة الأرض الصالحة للزراعة في المنطقة الشمالية من الجزائر بتسعة ملايين هكتار، لم يستغل منها سوى خمسة ملايين هكتار[2].

وكانت الزراعة تمارس بوسائل بسيطة مما أثر سلبا على المردود الزراعي، فقد ذكر حمدان خوجة في وصفه لسهل متيجة: "إن أراضي متيجة أغلبها مستنقعات مضرة بالصحة في فصلي الشتاء والصيف"[3].

وضعية الملكية العقارية أثناء الإحتلال:

سعت سلطات الاحتلال إلى تبني الاستعمار الرسمي بتطبيق سياسة الاستيطان عن طريق تهجير الأوربيين من أوروبا وفرنسا إلى الجزائر، والسماح لهم بالاستحواذ على الأراضي الخصبة، ومنحهم الأملاك العقارية، وتقديم لهم

1- ن. د .عبد القادر: صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد العثماني، نشر كلية الآداب الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة، 1965، ص62.

2- ح. ع. خوجة، المصدر السابق، ص65.

3- نفسه، ص66.

المساعدات التقنية والمادية لممارسة النشاط الزراعي، والاستقرار بالمزارع حتى تصبح ملكا لهم[1].

ففي 23 سبتمبر 1830 أصدرت سلطات الاحتلال قرار يسمح بمصادرة أملاك البايلك لتوزيعها على الأوربيين القادمين من وراء البحار[2].

وقد توالت القرارات والمراسيم السياسية التي خصت كل أنواع الملكيات العقارية، نذكر منها ما يلي:

- مرسوم 1832 يخص مصادرة أراضي العرش المعروف بأنه إجراء اقتصادي ضد القبائل الثائرة.
- مرسوم 1 اكتوبر 1844 الذي وضعت بموجبه السلطة الفرنسية يدها على كل أراضي وأملاك الوقف والأحباس.
- الأمر الصادر في 31 جويلية 1846 لمصادرة أراضي القبائل الرحالة منها أراضي البور والرعي.
- مراسيم 1844 و 1846 الخاصة بمصادرة الأراضي التي تعتبرها السلطات الفرنسية غير زراعية.
- سناتوس كونسلت الأول الصادر يوم 22 أفريل 1863 الذي يحل أراضي العرش ويجعلها ملكا ثابتا.

1-ch. Ageron : Histoire de l'Algérie contemporaine, p.U.F, Paris, 1974, p.22.

2- Dj. Sari : La dépossession des Fellahs, SNED , Alger, 1975, p.9.

- قانون وارني الصادر يوم 26 جويلية 1873 لمصادرة أراضي كل من لا يستظهر بعقد الملكية.

وبعد ثورة المقراني 1871 عادت سياسة الإستيلاء على الأرض مجانا التي كانت محضورة منذ 1846، فنتج عن ذلك إعادة توزيع قطع واسعة من الأراضي على المستفيدين من مهاجري الألزاس واللورين، تراوحت مساحتها ما بين 40 إلى 60 هكتار للفرد الواحد[1].

راحت عملية الإستيلاء على الأرض تتوسع في متيجة الشرقية وأحواض منطقتي يسر والصومام، وفي شمال سطيف وقسنطينة، حيث قدرت المساحة التي أصبحت في قبضة الإستعمار حوالي 000 700 1 هكتار، وقد تمكنت سلطات الاحتلال بذلك من إعادة بعث ملكية جديدة في الجزائر بعدما تمكنت من بسط نفوذها على أخصب وأجود الأراضي وقد وزعت على الشكل التالي:

- 5 ملايين هكتار أملاك الدولة (الدومين).
- 4,2 مليون هكتار أملاك البلديات منها 3,2 مليون هكتار مراعي.
- 9,2 مليون هكتار أملاك الأهالي.
- 2,4 مليون هكتار أملاك المعمرين.
- 1,8 مليون هكتار أملاك خاصة مفرنسة.
- 4,6 مليون هكتار أملاك خاصة غير مفرنسة.
- 2,8 مليون هكتار أملاك العروش منها 1,5 مليون هكتار في عمالة قسنطينة.

1- جريدة المجاهد الأسبوعية، العدد الثالث، جويلية 1966، الجزائر، ص .ص. 6-7.

فإذا كانت أملاك الأهالي تظهر واسعة من خلال مساحتها إلا أن قيمتها المادية قليلة لوقوعها في مناطق جبلية صعبة وتربتها فقيرة، إذ لا تتجاوز قيمة الهكتار الواحد منها 3000 فرنك، بينما تبلغ قيمة الأرض التي استولى عليها المعمرون 25000 للهكتار الواحد، فالعبرة بقيمة الأرض لا بمساحتها.

وأملاك الفرنسيين المستعمرين تنقسم إلى قسمين، قسم الاستعمار الرسمي وهو يشمل الأرض التي منحتها الدولة للمستعمرين وتقدر مساحتها بـ 1,7 مليون هكتار، وقسم الاستعمار غير الرسمي ويشمل الأرض التي اشتراها المعمرون بصفة شخصية من أصحابها تقدر مساحتها بـ 000 700 هكتار، ويشتغل بالفلاحة من الأوربيين حوالي 370 ألف نسمة منهم 70 ألف من المالكين. أما الأهالي فأغلبهم عمال أو خماسة عند المستعمرين، أو عند الفلاحين المسلمين، وحالة هؤلاء الفلاحين أشبه بحالة العبيد في العصور الوسطى[1].

لقد جربت سلطات الاحتلال عدد كبير من الأنظمة والقوانين على الملكية العقارية في الجزائر لأجل إعداد التشريع العقاري الاستعماري وقد ترتبت عنه ما يلي:

- حاول المشرع الفرنسي منذ بداية الاحتلال بواسطة سلسلة من القوانين العقارية لتقريب نظام الملكية الجزائرية إلى نظام الملكية العقارية الفرنسية بهدف فرنستها.

1- أ.ت المدني: هذه هي الجزائر، المجلد الثامن، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص .ص. 473، 474.

- كان النظام العقاري الفرنسي الهجين جد معقد وضئيل المردود، ترتب عنه تنظيم عقاري مزدوج وتراكم مذهل لحقوق الشيوع، ووضعية غامضة من الناحية القانونية.
- من الناحية الاقتصادية أنشأت تجزئة مبالغ فيها لقطع الأراضي من خلال استغلال الأراضي، وسوء توزيعها حتى أصبحت الملكية العقارية في الجزائر مع مطلع القرن العشرين على الشكل التالي:

- أراضي ذات سندات مفرنسة[1]: 102 969 4 هكتار
- أراضي "ملك" بدون سندات: 356 406 4 هكتار
- أراضي العرش: 582 071 2 هكتار
- أملاك الدولة: 214 694 4هكتار
- أملاك البلدية: 050 179 4 هكتار
- المجموع: 304 320 20 هكتار

هذه الإحصائيات لا تغطي المناطق الصحراوية الشاسعة وشبه الصحراوية التي تدخل ضمن أملاك الدولة. وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى وضع سياسة زراعية تستهدف إعادة بناء الزراعة الجزائرية، وصبّها في قالب جديد يخرجها من زراعة محلية تستجيب لمتطلبات السوق الداخلية إلى زراعة عصرية تلبي حاجيات فرنسا الاستعمارية[2].

1- ع. علوي: المرجع السابق، ص.87.

2- ح. بهلول: القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص.125.

لا شك أن مختلف تلك المصادرات الجماعية للأرض التي تدعمت بقانون وارني عام 1873، ثم القانون التكميلي لعام 1887 اللّذين استهدفا فرنسة كل الأراضي، من شأنها زحزحة القطاع الزراعي للجزائريين وتقوية قطاع المعمرين المتزايد. فقد استهدف قانون وارني تفتيت الملكية المشتركة وتسهيل نقل قطع أرض المالكين، فقد كانت تصدر عدة تغييرات جائرة بشأن نصوص هذا القانون للزيادة من فعاليته[1].

وبينما تزداد مساحات الأراضي المستولى عليها، والموزعة على الأوربيين اتساعا في السهول الخصبة، نجد أراضي الأهالي تزداد مساحتها انكماشا وتقهقرا نحو المناطق الجبلية الجرداء، أو مناطق النجود المحاذية الصحراء. ولعل أكثر ما يعطينا صورة تشخيصية على التطور السريع الذي حدث في مساحات قطاع المعمرين على حساب قطاع الأهالي هذا الجدول الإحصائي:

السنة	المساحة بالهكتار	الرقم القياسي لتطور مساحة الأراضي
1850	115 000	100
1880	1 245 000	1 082,6
1900	1 912 000	1 662,6
1920	2 581 000	2 244,3
1940	3 045 000	2 647,8

1-ch.R. Ageron, op.cit, p.285.

يتبين من الجدول السابق أنه بالقياس إلى سنة 1850 حدث أعلى تطور في ملكيات المعمرين الزراعية عام 1880م، حيث بلغ رقما قياسيا بـ 082,6 1، أي حدوث زيادة في مساحات قطاع المعمرين قارب 982,6%، وتواصلت هذه الزيادة بشكل مستمر حتى بلغت أوجها عام 1940م برقم قياسي آخر قدر بـ 647,8 2، وأن أهم ما يمكن ملاحظته بخصوص هذا التطور ما يلي[1]:

- التطور السريع الذي حدث في مساحة قطاع المعمرين خلال الفترة الممتدة بين 1850-1880م، كان بفعل اشتداد حدة سياسة تزاوج الاستيلاء الحر مع الاستيلاء الرسمي على الأراضي.
- حدوث زيادة في توسع مساحة قطاع المعمرين بمتوسط 000 600 هكتار في كل عشرين سنة، لأن استتباب أمر السلطة بيد الإدارة الفرنسية بعد القضاء على المقاومات الشعبية الشرسة جعل عملية الاستيلاء على الأراضي الإضافية أكثر تخطيطا.
- في عام 1940 كانت الحرب العالمية الثانية في أوجها مما أدى إلى ركود عملية التوسع في مساحة قطاع المعمرين، لأن الإدارة الفرنسية وجهت كل أنظارها إلى هذه الحرب التي كانت فيها طرفا مهمّا، ويرجع ذلك في نظري إلى ما يلي:

من جهة كون هذا القطاع أصبح يسيطر فعلا على الزراعة الجزائرية لأنه يشكل 50 % من قيمة الإنتاج الزراعي الإجمالي، والمقدر بحوالي 150 مليار فرنك فرنسي قديم، هذا في الوقت الذي

1- St. Germes, Economie Algérienne, PUF, Paris, pp. 317-318.

كنا نجد فيه عدد المالكين الزراعيين الأوروبيين يقدر بحوالي 000 25 مالك، مقابل 000 532 مالك من الأهالي.

جدول يمثل واقع ملكية الأوربيين للأراضي أثناء الحرب العالمية الثانية[1]:

المساحة	عدد الملاك	مجموع المساحة
من 10 إلى 50 هكتار	000 7 مالك	209 آلاف هكتار
من 50 إلى 100 هكتار	000 4 مالك	306 آلاف هكتار
من 100 إلى 500 هكتار	100 5 مالك	000 302 1 هكتار
أكثر من 500 هكتار	900 مالك	000 963 هكتار
المجموع	**500 2 مالك**	**000 720 2 هكتار**

نستنتج من الجدول السابق أن مساحة الأراضي التي يملكها المعمرون لا تقل عن 000 720 2 هكتار استكملت عن طريق الشراء في المزاد العلني، أي ما يعادل 108 هكتارات للمستوطن الواحد. ومجموع الملكيات المسجلة زراعية أو غير زراعية قدر بحوالي 10 ملايين هكتار، منها 000 720 2 هكتار أصبحت ملكا للأوربيين، موزعة على 25 ألف مالك أوربي، والباقي حوالي 7 ملايين هكتار التي تشكل 72% من الأراضي الصالحة للزراعة، كانت بحوزة السكان الأصليين، تمتاز بقلة الخصوبة وقلة الإنتاج، وبعضها غابات يتركز معظمها إما في الهضاب العليا، أو في المناطق الجبلية والصحراوية، وبالرغم من سيطرة المعمرين على أغلب الأراضي

1- أ. بريغان وأنوشي وإ. لاكوست: الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة رابح اسطمبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص. 192.

الخصبة إلا أن أغلبهم لا يحبذون العمل في الحقول الزراعية، بل يفضلون الإشتغال في الصناعة ومعادن التعدين والتجارة، بينما نجد الغالبية الكبرى من الأهالي يمتهنون الزراعة، وكانت ملكية الجزائريين للأراضي الزراعية حتى عام 1940 موزعة على الشكل التالي[1]:

جدول يمثل ملكية الجزائريين للأراضي حتى 1940:

المساحة	عدد الملاك	مجموع المساحة
أقل من هكتار واحد	106 آلاف مالك	3700 هكتار
أقل من 10 هكتارات	391 ألف مالك	1 825 000 هكتار
من 10 إلى 50 هكتار	118 ألف مالك	3 013 000 هكتار
من 50 إلى 100 هكتار	17 400 مالك	1 226 000 هكتار
من 100 إلى 500 هكتار	5آلاف مالك	1 108 000 هكتار
أكثر من 500 هكتار	6 آلاف مالك	474 000 هكتار
المجموع	**527 400 مالك**	**7 646 000 هكتار**

بعد قراءتنا للجدول السابق نلاحظ أن الفرد الواحد من الأهالي يملك ما يعادل 0,08 هكتارا، في حين لاحظنا أن المستوطن الأوروبي يملك ما يعادل 108 هكتار، فضلا على استحواذ المستوطنين على أجود الأراضي وأكثرها خصوبة وإنتاجا. بالإضافة إلى كون أهم إنتاج زراعي في الجزائر إلى غاية بداية الإحتلال كان يرتكز على زراعة الحبوب، بالدرجة الأولى القمح والشعير، وكذلك البقوليات الجافة، إذ

1- أ.ت. المدني: المرجع السابق، ص.76.

كانت مساحة أراضي الحبوب لا تقل عن 3 مليون هكتار، أي ما يعادل 79 %من الأراضي المزروعة، فقدرت مساحة الأراضي المزروعة بالقمح بحوالي 000 600 1 هكتار[1].

II- الخناق الاقتصادي يحتم الهجرة للأهالي:

بعد تجريد الأهالي من الأراضي الخصبة إقتضت بهم الضرورة إلى البحث عن لقمة العيش في مكان آخر، ففي أول الأمر كانت الهجرة من الريف إلى القرية الصغيرة المجاورة أو المدينة الكبيرة لمن كان يبحث عن عمل في قطاع الصناعات والحرف التي أقامها رجال الأعمال الأوربيون بفضل المساعدات، والمنح التي قدمتها الحكومة الفرنسية كمساهمة منها لاستيطانهم في المدن الصغيرة.

وفي الحقيقة أن ما أرهق العامل الجزائري سواء في القطاع الفلاحي أو الصناعي، هي الضرائب المفروضة بصفة خاصة على الأهالي دون حصولهم على امتيازات مقابل دفعها، والأوربيون لا يدفعون أي ضرائب على أراضيهم ونشاطهم، في حين أن الجزائريين كانت تفرض عليهم سلسلة من الضرائب المتنوعة يطلق عليها اسم "الضرائب العربية"، والملاحظ أن دور هذه الضرائب الباهظة قد طغت على رأس المال البسيط الذي يملكه الجزائري، بحيث أنه لم يعد في الإمكان استثماره في الإنتاج، وإنما أصبح يحتفظ به كاحتياط لتسديد الضرائب.

وتضاعفت مشاكل الفلاح الجزائري تعقيدا بسبب المنافسة الشرسة التي بدأت تظهر في القطاع الفلاحي العصري (الأوروبي) الذي يختلف عن القطاع الفلاحي التقليدي، إذ يفوق القطاع العصري عن التقليدي بجودة الأسمدة ووفرة الآلات والمكننة الحديثة، فقد ينتج عن هذه المنافسة بين القطاعين غير المتساويين

1- نفسه، ص.76.

في الإمكانات والمؤهلات انسحاب عدد كبير من الفلاحين الجزائريين من ميدان الفلاحة والهجرة إلى أماكن أخرى بحثا عن عمل أو مهن أخرى للارتزاق، وبقيت هجرة الجزائريين نحو الداخل إلى غاية 1912 إذ برزت عوامل جديدة التي فتحت بدورها الهجرة نحو الخارج على نطاق واسع خاصة بعد أن فرضت فرنسا الخدمة العسكرية الإجبارية على الشباب الجزائري المسلم بدون أن تمنحهم حقوقهم الأساسية، فهناك من حاول التهرب من تقديم أي خدمة لجيش الاحتلال ولكن إصرار فرنسا على إجبار الجزائريين لأداء الخدمة العسكرية دفع بعدد كبير من العائلات الجزائرية للهجرة إلى خارج الوطن خاصة إلى تونس والمغرب الأقصى وبلاد الشام، ويمكن تلخيص الأسباب الأساسية لهجرة الجزائريين إلى الخارج فيما يلي:

- فرض الخدمة العسكرية على الشباب الجزائري ثم إشراكهم كمحاربين في جيشها أثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918.
- استيلاء سلطات الاحتلال بصفة نهائية على الأملاك العقارية للأهالي وعلى أموال وأراضي الأوقاف والحبوس.
- خلق عقبات في وجه الجمعيات الثقافية التي أنشأت للمحافظة على الثقافة الإسلامية والعربية بالجزائر، خاصة أنه لم يعد للمدارس الحرة مصدر مالي لتسييرها.
- إحلال القضاء الفرنسي محل القضاء الإسلامي.
- إجبار السكان الأصليين على تسجيل أراضيهم ضمن أملاك الدومين، وإلقاء القبض على الأفراد الذين احتجوا على هذا الإجراء.

- مضايقة الأشخاص الذين يطالبون بالتصريح لهم من طرف المسؤولين الفرنسيين للتنقل من مكان لآخر.
- إقامة محاكم استثنائية لفرض عقوبات صارمة ضد الأهالي الرافضين لسياسة الإستيطان.
- تصاعد نسبة الضرائب المفروضة على الأهالي.
- انعدام أي تمثيل سياسي عادل يمثل الأهالي.
- بروز أزمات اقتصادية وتدهور حالة المعيشة بين الأهالي.
- تعيين بعض اليهود في مناصب إدارية حساسة ليقوموا بدور الشرطي السري[1].

إن سياسة المصادرة وتجريد الأهالي من الأراضي الخصبة التي كانت تعد المصدر الرئيسي للحياة تعد الدافع الجوهري للهجرة في بداية الأمر، لكن فيما بعد وجد الفلاح الجزائري نفسه أمام خيارين، هما: إما الانكماش على نفسه ويقبل العيش في فقر مدقع، أو الهجرة إلى المدن الداخلية وإلى خارج الوطن بحثا عن عمل يسترزق به[2].

وقد دلت بعض الحقائق التاريخية التي تناقلتها ألسنة الأجداد والآباء أن المأساة لم تعد تنحصر في فقدان الأرض والمداخيل المادية والإنتاجية فقط، بل تتجاوزه إلى أبعد حد من ذلك، حيث إن كمية الغذاء المتوفرة في الأسواق

1- C.H. Ageron , « l'émigration des musulmans Algériens et l'exode de Tlemcen 1830-1911 », Annales économie Société civilisation, V.22, N° 5 sept oct, 1967, p.1063.

2- L. Chevalier , le problème démographique nord-africain, Presses universitaires, France, Paris, 1947, p.90.

انخفضت هي الأخرى حتى أصبحت غير كافية لسد حاجيات الأهالي، إذ بعدما كان محصول القمح والشعير لا يقل إنتاجه عن خمسة قناطير للفرد الواحد انخفض إلى قنطارين[1].

إن انخفاض الإنتاج الزراعي إلى هذا الحد الرهيب لا يرجع فقط إلى تجريد الأهالي من أراضيهم، وإنما إلى تحويل الزراعة إلى محاصيل تجارية متمثلة في توسيع غرس أشجار الحمضيات والكروم المنتجة للخمور، وزراعة التبغ، هذه المحاصيل التي أصبحت تستحوذ لوحدها على أكثر من 450 ألف هكتار من أخصب الأراضي خاصة في السهول الساحلية والداخلية، بالإضافة إلى اختلال التوازن بين عدد السكان الذين يزداد عددهم سنويا وكمية الغذاء التي يحتاجها الفرد، ففي الفترة الممتدة بين 1934 و1954 ازدادت كمية المحاصيل الزراعية بمليونين قنطار، بينما ازداد التعداد السكاني بثلاثة ملايين نسمة[2].

وفي 1936 حدث تغيير في الأوضاع السياسية والاجتماعية بفرنسا على إثر وصول الجبهة الشعبية إلى سدة الحكم، وأظهرت رغبتها في تحسين وضعية العمال الجزائريين المهاجرين من خلال إقدامها يوم 17 جويلية 1936 على إلغاء مرسوم 4 أوت 1926 الذي كان يعيق التحاق العمال الجزائريين بفرنسا، خاصة أن المعمرين في هذه المرة لم يعارضوا هجرة الجزائريين إلى فرنسا لأن المصانع الفرنسية كانت بحاجة ماسة إلى يد عاملة إضافية، هذا ما سمح بارتفاع عدد المهاجرين إلى فرنسا عام 1937 إلى حوالي 46 ألف مهاجرا، لكن ببروز أزمة سياسية في فرنسا بين قادة اليسار الفرنسي والحركة النقابية، ثم فشل الحكومة الجديدة في القضاء على

1- L. Chevalier, op. cit, p 98.

2- C. Favod, la révolution Algérienne. Plon, Paris, 1959, p.122-123.

الخلافات التي ظهرت بين رجال الأعمال والعمال أدى إلى عودة 25 ألف عامل جزائري إلى بلادهم في نهاية 1938[1].

III- وضعية الإنتاج الزراعي قبل الحرب العالمية الثانية:

كانت الفلاحة الأوروبية تعتمد على رؤوس أموال كبيرة، إذ كانت تمدها كل من البنوك والشركات والجمعيات المختلفة بكل ما يلزمها من عتاد وأموال، أما الفلاحة الأهلية فهي عكس ذلك لاعتمادها على وسائل تقليدية وبسيطة، فكثيرا ما كانت تتعرض محاصيلها الزراعية إلى حشرات فتاكة تأتي على الأخضر واليابس من المحصول. بالإضافة إلى أن الأراضي الزراعية لم تكن تستثمر كلها ولنا الجدول التالي يبين ذلك:

نوعية المحصول	المساحة المستغلة
الحبوب	3 ملايين هكتار
فول وحمص وبطاطا	64 ألف هكتار
كروم	500 ألف هكتار
تين وزيتون	200 ألف هكتار
أشجار مثمرة	10 آلاف هكتار
فواكه مبكرة	12 ألف هكتار
تبغ	30 000 ألف هكتار

1-T. Belloula, les Algériens en France, leur passé, leur participation à la lutte de libération nationale et leurs perspectives, édition nationale Algérienne, Alger, 1965, p37.

قطن	6 000 ألف هكتار
نبات العطور	4 000 ألف هكتار
مروج طبيعية	260 ألف هكتار
مروج اصطناعية	30 ألف هكتار
المجموع	**3 854 000 هكتار**

إن ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق أن المساحة المستعملة فعلا لا يصل إلى 4 ملايين هكتار، كما أن سلطات الاحتلال بدأت تركز على الزراعة التجارية المتمثلة في التبغ والكروم، يضاف إلى ذلك مساحة 3 ملايين من الغابات التي أصبحت تشكل نقمة على الأهالي أكثر مما تعتبر نعمة، لأن الويلات والمصائب التي قد تنزل عليهم طالما تجرد الأهالي من ماشيته لأن عنزة له أو خروفا رعي في أرض الغابة، فكانت الغرامة التي تنزل على صاحبه تفوق قيمة ما يملك وبالتالي تحجز ماشيته وتباع في المزاد العلني[1].

وقد شرعت سلطات الاحتلال في تشجيع زراعة الكروم منذ نهاية القرن التاسع عشر، خاصة المنتجة للخمور، فقد خصصت مساحة 160 ألف هكتار لهذا النوع من الكروم ثم وسعتها إلى مساحة 400 ألف هكتار حتى أصبحت الجزائر تحتل المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج مختلف أنواع النبيذ والخمور. وقد جاء على لسان مبعوث الحكومة الفرنسية في الجزائر بقوله للمعمرين: "خلال عشر سنوات لن تكون هناك كرمة في أوروبا بل إن بلدكم الجزائر هو الذي يتوجب عليه تعويض العجز، وهو الذي يتوجب عليه أن يرد لفرنسا المليارات التي ستخسرها...

1- أ.ت.المدني: المرجع السابق، ص475-476.

إن الكرمة الفرنسية تحتضر تحت الضربات المتلاحقة لحشرات الفيلوكسرا، ليت الوطنية هي التي يجب أن تدفعكم إلى زراعة الكرمة، بل الفائدة أيضا"[1].

هذا ما دفع مندوبو عدد من كبريات الشركات الفرنسية يتوافدون على منطقة الغرب الجزائري خاصة وهران ومعسكر، بهدف تأمين كميات النبيذ المتوفرة، علما أن دخل الهكتار الواحد من الكرمة بلغ قيمة 000 4 فرنك فرنسي آنذاك، في حين كان دخل الهكتار الواحد من القمح لا يزيد عن 300 فرنك، هذا ما دفع بشكل واضح إلى توسيع المساحة الزراعية لأشجار الكروم، فضلا على ارتفاع سعر الأرض، فخلال الفترة الممتدة بين 1928 إلى 1937 باع الأوروبيون للجزائريين ما يعادل 192 ألف هكتار بقيمة 489 354 فرنك، وباع الجزائريون في نفس الفترة ما يعادل 802 314 هكتار بقيمة 285 424 فرنك. هذا ما يعني أن 668 122 هكتار تحولت من ملكية الجزائريين إلى ملكية المعمرين الأوربيين، بالإضافة إلى أن معدل سعر البيع كان لغير صالح الجزائريين، فقد باع الأوربيون الهكتار الواحد بمعدل سعر 1884 فرنك للهكتار الواحد، في حين باع الجزائريون أراضيهم للمعمرين بمعدل 1348 فرنك للهكتار الواحد. وقد عمدت سلطات الاحتلال إلى تفتيت الملكيات الكبيرة للأرض عند الأهالي، وعملت إلى توزيعها على الملكيات المشتركة مستغلة في ذلك نجاح الثورة البلشفية في روسيا، إذ اعتبر الفرنسيون أن الملكية المشتركة تشجع على انتشار الاشتراكية في القطاع الفلاحي[2].

1- ع.ل. بن اشنهو: تكوين التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص.129.

2- نفسه، ص.326.

وفي 19 جويلية 1933 أصدرت الإدارة الفرنسية قانونا جديدا لتعديل الشركات الأهلية للاحتياط التي تشكلت في 14 أفريل 1893، وكان يرمز لها باصطلاح "سيب" (la C.I.P) لتنظيم القطاع الزراعي التقليدي في الريف الجزائري في فترات القحط والجفاف، فابتداءَ من 1933 أصبحت هذه الشركات تحمل اسم "ساب" (S.A.P)، وأدخلت عليها بعض التعديلات أشبه بتنظيم التعاونيات الزراعية وصناديق التسليف الزراعي التعاوني[1].

وقد توسعت زراعة الكروم المنتجة للخمور توسعا كبيرا، بحيث ارتفعت مساحتها من 916 234 هكتار عام 1930 إلى 292 373 هكتار عام 1934، هذا النمو السريع ساهم في تكوين عدد مهم من الأقبية التعاونية لإنتاج الخمور، هذه الأقبية دعمتها خزينة الدولة الفرنسية بقروض مالية بلغت 10 ملايين فرنك بفائدة 2%، بالإضافة إلى 2,3 مليون فرنك كمساعدة. وأكثر من ذلك فإن مزارعي الكرمة الأوروبيين كانوا يدفعون صغار ومتوسطي الملاك الجزائريين إلى زراعة المزيد من الكروم مقابل توليتهم تسويق المنتوج، لذلك دفعت زراعة الكروم بزراعة الحبوب إلى مناطق غير ملائمة التي كانت تخضع لتقلبات المناخ[2].

وفي 1933 قامت سلطات الاحتلال بإنجاز عدد من التعاونيات الفلاحية تمثلت فيما يلي:

1- م. السويدي: التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية، وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص138.

2- ع.ل. بن أشنهو، المرجع السابق، ص.ص. 170-184.

الأنواع	العدد	السلفات الواردة	المعونات
مستودعات للحبوب	25	14,3 مليون فرنك	7,1 مليون فرنك
مستودعات للتبغ	03	05,4 مليون فرنك	2,7 مليون فرنك
أقبية تعاونية	166	66,03 مليون فرنك	12,5 مليون فرنك
مؤسسات زراعية	101	08,3 مليون فرنك	2,02 مليون فرنك
مؤسسات مختلفة	36	15,1 مليون فرنك	1,58 مليون فرنك
المجموع	**661**	**109,13 مليون فرنك**	**25,90 مليون فرنك**

إن ما يمكن استنتاجه من الجدول السابق أن الدولة الفرنسية قد ساهمت في تقوية المكننة الزراعية التي ساهمت هي الأخرى بشتى الطرق بتفشي البطالة، بالإضافة إلى تحويل الأراضي الزراعية إلى الملاك الأوروبيين، وأن نظام التمويل الذي أنشأ استفادت منه بصورة خاصة فئة

الأوروبيين، خاصة الطبقة المسيطرة على رأس المال الاستعماري، في حين تم إبعاد الأهالي من الاستفادة من هذا النظام.

في عام 1939 أصبح اليأس أنيس الجزائريين، بل الكثير من أهالي البادية والقرى لم يعودا يحصلوا على ما يسد رمقهم، بل صار شبح المجاعة يهددهم على مدار سنوات الحرب، مما أدى بمجلة الشهاب أن تطالب بتطبيق المساواة بين العمال الجزائريين والعمال الفرنسيين في المشاريع الاقتصادية المحلية، خاصة

بعدما تمادت سلطات الاحتلال في تشغيل الفئة الأوروبية المهاجرة في الجزائر، وفي المقابل عدم السماح للأهالي في التشغيل، وحتى وإن إستغلوا فرواتبهم أقل بكثير من رواتب المستوطنين[1].

IV- وضعية الإنتاج الزراعي أثناء الحرب العالمية الثانية:

جدول يمثل المعدل المتوسط لمساحة زراعة الحبوب والكمية المنتجة بين 1938-1940:

نوعية الحبوب	المساحة المزروعة بالهكتار	الكمية المنتجة بالقنطار	محصول الهكتار الواحد
القمح	1,5 مليون هكتار	6 ملايين قنطار	4,9 قنطار
الشعير	1,3 مليون هكتار	7 ملايين قنطار	5 قنطار
الشوفان	$\frac{1}{4}$ مليون هكتار	1,5 مليون قنطار	7,5 قنطار

نستنتج من الجدول السابق أن زراعة القمح يأتي في المرتبة الأولى، ولو علمنا أن الجزائريين كانوا يسيطرون على نسبة 70% من زراعة القمح، و90% من زراعة الشعير إلا أن تسويق منتوجاتهم لا تزيد عن 10 آلاف طن سنويا، بينما كان المعمرون يسيطرون على أخصب الأراضي المغتصبة من الأهالي، كان مردود الهكتار منها يقارب 5 قناطير في الهكتار الواحد.

1- ع.ح. ابن باديس: الشهاب، المجلد 14، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص.429.

وفي جانفي 1940 في الوقت الذي اشتدت في الحرب بين الحلفاء ودول المحور إستنجدت وزارة العمل الفرنسية باليد العاملة الجزائرية لتقوم ببعض الوظائف التي كان يقوم بها الفرنسيون قبل إلتحاقهم بجبهة القتال، كما أقدمت وزارة الدفاع الفرنسية بدورها من خلال توجيه نداء للعمال الجزائريين الذين سبق لهم العمل بمصانعها العودة إلى فرنسا لسد النقص الذي خلفه العمال الفرنسيون الذين جندوا في صفوف الجيش أثناء الحرب العالمية الثانية[1].

وباندلاع الحرب الكونية الثانية سخرت فرنسا كل اهتماماتها إلى ساحة المعارك، ووجهت كل أنظارها إلى ساحة الحرب على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما أجبر الفلاح الجزائري على العمل بنظام الخماسة، بل أصبح الفلاح الجزائري يشتغل ما يعادل 11 ساعة عمل في اليوم مقابل أجر زهيد، وهذا مثال واقعي على مدى ما كان يتعرض له الشعب الجزائري من استغلال بشع، حيث كان البعض منه يشتغل في جمع الحلفاء في السهوب، خاصة منذ احتكار المعمر "جورج بلاشيت" لصناعة الورق، وكان في نفس الوقت نائبا في الجمعية الوطنية الفرنسية، وصاحب أكبر جريدة استعمارية تعرف بـ"صدى الجزائر"، أصبح محتكر لجمع وتصدير الحلفاء بسعر 43 جنيه استرليني للطن الواحد، بينما لا يتجاوز أجر العامل الجزائري 230 فرنك سنويا[2].

1-J.0 Reger , les Musulmans Algériens en France et dans leurs pays Islamiques, Société des éditions, Paris, France, 1950, p.37.

2- B. Stora, Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954. édition EHAL RAHMA, Alger, 1996, p78.

ففي الوقت الذي كان فيه الأوربيون يعيشون حياة رخاء ورفاهية، كان الشعب الجزائري يعاني من سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بشهادة الكاتب الفرنسي شوفالي كورين قائلا: "إن الدراسات التي أجريت بطلب من الحاكم العام للجزائر عام 1941 على مناطق السكان المحليين أسفرت أن ثلاثة أرباع سكان هذه المناطق لا يعرفون مطلقا طعم اللحم والبيض والحليب، وحين يضطرون لتجديد طاقتهم يستهلكون كميات ضخمة من هايدرات الكاربون في شكل مختلف أنواع الطحين"[1].

فقد شكل الاستعمار الفرنسي بالجزائر طائفة من المعمرين الذين حالوا دون تطور الشعب الجزائري ويستند عليهم لاستمرار الاحتلال والإستيطان.

في عام 1940 سقطت باريس في يد النازية فظهرت حكومة فيشي في السلطة الفرنسية، فقد سعت هي الأخرى إلى اضطهاد زعماء الأحزاب السياسية الجزائرية، وقلت المواد الغذائية الأولية لدى الأهالي، فدخلت الجزائر في أزمة اقتصادية حادة بالإضافة إلى انتشار الأوبئة الفتاكة بين 1940-1942 منها مرض التيفوس المعدي الذي قضى على عدد كبير من الاهالي، فضلا عن المجاعات وضعف المحاصيل الزراعية، إذ صرح أحد الكتاب المعاصرين لفترة الحرب العالمية الثانية قائلا: "إن المواد الغذائية خاصة في عام 1941 رغم أن الجزائر كانت بلداً غنيا بالمواد الأولية والاستهلاكية نتيجة لإفراغ المخازن الجزائرية من محتواها الغذائي وتوجيهه إلى الوطن الأم -فرنسا- بحكم أن كل القدرات الإنتاجية استعملت لمصالح الحرب دون أدنى تفكير في المصير الغذائي للأهالي".

1-C. Chevallier, les trentes premières Années de l'état d'Alger, OPU, Alger, 1986, p.55.

وهناك وصف دقيق لأحد الأطباء الأوروبيين الذي اشتغل طيلة فترة الحرب العالمية الثانية في إحدى مستشفيات مدينة الجزائر قائلا: "لقد عشت في مدينة الجزائر فترة طويلة، وقد شاهدت فرقا من الأطفال في ألبسة بالية يجنون قوت يومهم بدءاً من السن الخامسة، ببيع الجرائد ومسح الأحذية، ورأيت أعشاش القصدير في الأحياء العربية... وأثناء جني الكروم التقيت بعمال المزارع يمشون مئات الأميال بحثا عن العمل... ويتغذون بحبات من التمر أو العنب... لقد كنت خجولا من كوني فرنسيا"[1].

السنوات	الإنتاج بآلاف القناطير					
.....	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الشيلم	الشيلم	الشوفان
1939	7959	4164	10609	17	2099	24848
1940	4069	2251	2980	10	922	10232
1941	7802	5010	7171	17	2288	22288
1942	4724	2221	4256	10	1154	12365
1943	5101	2785	7564	12	1789	17251
1944	3968	2133	3978	6	1446	11531
1945	1608	826	1138	6	432	4010

1- أ. ق. سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1945، المجلد الثالث والرابع، الطبعة الخامسة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص188-189.

جدول انتاج حبوب فصل الصيف

السنوات	المنتوجات			
.....	الذرى	الذرى البيضاء	الدخن (ذرى بيضاء)	المجموع
1939	43	70	1	114
1940	40	47	1	88
1941	46	48	1	95
1942	28	21	1	50
1943	25	28	-	53
1944	25	25	1	51
1945	17	14	1	32

V-تراجع إنتاج الخمور منذ *1940*:

بلغت مساحة أراضي الكروم بين 1936-1940 حوالي 400 ألف هكتار وبإنتاج 16070 هكتار من الخمور ثم تراجعت بين 1941-1945 إلى مساحة 358 ألف هكتار وبإنتاج 9654 هكتل من الخمور، وذلك بسبب هرم شجرة الكرمة ونقص الصيانة ونتيجة للحرب العالمية الثانية، إذا وجهت الدولة الفرنسية أنظارها إلى ميدان الصناعة الحربية على حساب الاهتمام بالقطاع الفلاحي، كما عرفت زراعة الحبوب نفس الظاهرة خاصة بالنسبة للقمح الطري[1].

عانى الشعب الجزائري من ويلات الاستعمار خلال الحرب العالمية الثانية بتجنيد أبنائه في صفوف جيوش الحلفاء، فلم يكتفوا باغتصاب الأراضي الزراعية التي

1- ع.ل. بن أشنهو، المرجع السابق، ص338-339.

ترتب عنها تجويع السكان الأهالي، وقد ترتب عن هذه السياسات القمعية والزجرية ما يلي:

- سيطرة المعمرين الأوروبيّن على الجانب الأساسي للزراعة من حيث الموقع، وذلك من خلال سيطرة المعمرين على جميع الأراضي الزراعية الخصبة الواقعة على الساحل الجزائري، حيث تنتشر زراعة الحبوب التي تعتبر محاصيل إستراتيجية فصلا على تشجيع الزراعة التجارية، كالكروم المنتجة للخمور و الحمضيات التي كانت تُسوَق لأوروبا و فرنسا خاصة.
- أبعدت سلطات الاحتلال الأهالي بشتى الأساليب على المناطق الزراعية الخصبة إلى الهضاب و المناطق الجبلية النّائية و الصحراوية، حيث حافظ الأهالي على الزراعة التقليدية المعاشية التي لم تكن كافية لسد حاجاتهم الغذائية.
- أصبحت معظم المنتوجات الفلاحية تُصَدر إلى فرنسا في الوقت الذي كان يعاني فيه الأهالي الفقر و قلة الحاجة الغذائية.
- خلفت حركة الإستيطان فوارق كبيرة في مستوى الدخل، ففي الوقت الذي كان فيه متوسط دخل الفرد الأوروبي يعادل 3500 فرنك في السنة، كان دخل الفرد الجزائري لا يزيد عن 500 فرنك و أحيانا يصل إلى 200 فرنك فقط، و هذا نتيجة لسوء توزيع الملكية الزراعية بين المستعمَر و المستعمِر.
- زيادة الهجرة بنوعيها الداخلي والخارجي من المناطق الفقيرة إلى مزارع المعمرين، أو الى فرنسا. هذا ما أدّى إلى تفكك البنية الإجتماعية و الإقتصادية للمجتمع الجزائري، وتشتيت القبائل والأعراش التي كانت تشكل النواة الأساسية للمجتمع الجزائري.

وتبدي الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع الجزائري انعكس ذلك سلبا على الوضع المعيشي و الصحي، إذ تدهورت الأحوال المعيشية والصحية لأغلب فئات المجتمع، فانتشرت ظاهرة الأمراض و الأوبئة الفتاكة التي قضت على فئة واسعة من المجتمع الجزائري.

الملاحق:

جدول يمثل إنتاج الحبوب الجافة

السنوات	الوحدة: آلاف القناطير						المجموع
	أنواع المنتوجات						
	الفول	الفاصوليا	الجلبانة الجافة	العدس	الحمص	الجلبانة	
1939	193	57	13	74	4	16	357
1940	100	38	17	64	4	14	237
1941	137	87	59	111	3	25	422
1942	88	47	30	50	2	18	235
1943	112	54	37	49	3	16	271
1944	86	34	28	50	2	10	210
1945	41	11	8	15	1	2	78

جدول يمثل إنتاج البطاطا[1]

السنوات	البطاطا الشتوية		البطاطا الصيفية		
	المساحة بـ 1000 هكتار	الإنتاج بـ 1000قنطار	المساحةبـ1000 هكتار	الإنتاج 1000قنطار	مجموع الإنتاج 1000قنطار
1939	8,9	622	11,3	782	1404
1940	8	591	10,3	699	1290
1941	5,9	357	9,8	657	1014
1942	6,7	382	8,3	471	853
1943	6,2	362	7,7	409	771
1944	4,4	241	9,9	529	770
1945	4,4	254	8,6	396	650

1 – Annuaire statistique de l'Algérie, p.131.

جدول يمثل انتاج الحمضيات بوحدة القياس: ألاف القناطير

السنوات	البرتقال	اليوسفية	اليوسفية المبكرة	الليمون	الليمون الهندي	المجموع
1939-1938	656	397	134	28	4	1219
1940 -1939	732	415	171	34	3	1355
1941 -1940	619	391	124	32	5	1171
1942 -1941	740	400	159	36	6	1342
1943-1942	625	373	128	31	7	1162
1944-1943	629	355	118	30	6	1138
1945 -1944	603	300	120	28	5	1056

جدول يمثل غرس وإنتاج الأشجار المثمرة ماعدا الحوامض[1]

السنوات	الوحدة: بآلاف القناطير			إنتاج مختلف الفواكه			
	التين الأخضر	التين الجاف	المشمش الطازج	العين الطازجة	الخوخ الطازج	اللوز الطازج	اللوز الجاف
1939	674	174	-	-	-	-	-
1940	733	200	-	-	-	-	-
1941	682	173	56	98	-	32	16
1942	561	135	49	85	-	25	22
1943	621	156	55	103	-	29	21
1944	489	86	54	106	-	26	24
1945	596	95	77	98	42	52	16

1 – Ibid, p.135.

جدول يمثل أشجار النخيل و إنتاج التمور

السنوات	الأشجار الخاصة بها				الوحدة: آلاف القناطير			
	دقلة نور	تمور طرية	التمور الجافة	المجموع	تمور ذات جودة	تمور طرية	تمور جافة	المجموع
1939	505	3085	1700	5290	149,9	526,8	410,4	1087,1
1940	512	2845	1940	5297	157	585,7	450,6	1193,3
1941	519	2865	1973	5357	177	660,3	514,8	1352,1
1942	537	2929	2042	5508	208,2	673,6	405,2	1287
1943	538	2929	2043	5510	220,9	726,3	437,1	1383,3
1944	547	2932	2045	5524	217,7	882,4	394,7	1494,8
1945	553	2814	2488	5855	146,1	648,7	322,9	1117,7
الجزائر	-	-	11	11	-	-	2,6	2,6
قسنطينة	40	76	270	386	3	32,1	104,5	144,6
الجنوب	565	2643	2069	5286	215,2	506,5	230,6	952,3
المجموع	605	2710	2350	5665	223,5	538,6	337,7	1099,8

جدول يمثل عدد الحيوانات في المزارع[1]

السنوات	أنواع الحيوانات						
	الثيران	الأحصنة	البغال	سلالة الحمير	سلالة الماعز	النوق	الخنازير
1939	886	209	221	349	3252	172	60
1940	829	178	195	343	3359	177	59
1941	843	205	224	355	3027	168	104
1942	911	221	235	362	3275	183	191
1943	893	232	246	377	2636	184	154
1944	896	225	238	349	3077	182	135
1945	843	209	241	334	2638	167	95

1 – Ibid, p.135.

جدول يمثل انتاج الأغنام و الأصواف[1]

السنوات	الأغنام: العدد بالآلاف					
	الكباش الكبار	الأغنام	الخرفان الصغار	الخروفات الصغار	مجموع السلالات	انتاج الصوف 1000
1939	329	1056	3210	1811	6406	68
1940	312	1043	3173	1768	6296	64
1941	323	982	3257	1588	6150	64
1942	341	917	3505	1783	6546	67
1943	292	842	3172	1223	5529	54
1944	272	829	3330	1401	5832	49
1945	208	673	3193	1302	5376	48

1 – Ibid, p.136.

جدول يمثل انتاج القمح الصلب و القمح اللين و الشعير[1]

السنوات	القمح الصلب		القمح اللين		الشعير	
	المساحة 1000 هكتار	الإنتاج 1000 قنطار	المساحة 1000 هكتار	إنتاج 1000 هكتار	المساحة 1000 هكتار	إنتاج 1000 قنطار
1939						
الجزائر-الأوروبيين-	57	574	59	655	13	170
الجزائر-المسلمين-	228	1088	41	244	270	1621
وهران- الأوربيين-	84	1015	222	2169	71	937
وهران-المسلمين-	163	979	71	538	256	2373
قسنطينة-الأوروبيين-	152	1371	27	325	58	698
قسنطينة-المسلمين-	517	2768	29	228	527	543
الجنوب-الأوربيين-	-	2	-	-	1	6
الجنوب-المسلمين-	20	162	-	5	30	261
جماعيا-الأوربيين-	293	2962	308	3149	143	1811
جماعيا-المسلمين-	928	4997	141	1015	1083	8798
المجموع	1221	7959	449	4164	1226	10609

1 – Ibid, p. p. 130–131.

1940						
الجزائر-الأوروبيين-	60	366	62	384	12	86
الجزائر-المسلمين-	238	583	41	85	285	622
وهران- الأوربيين-	86	649	229	1366	63	423
وهران-المسلمين-	162	341	69	196	243	740
قسنطينة-الأوروبيين-	140	948	27	141	40	178
قسنطينة-المسلمين-	451	1109	26	72	474	858
الجنوب-الأوربيين-	-	1	-	-	1	12
الجنوب-المسلمين-	25	72	2	7	36	70
جماعيا-الأوربيين-	286	1964	318	1891	116	699
جماعيا-المسلمين-	876	2105	138	360	1038	2290
المجموع	1162	4069	456	2251	1154	2989
4119						
الجزائر-الأوروبيين-	64	574	59	655	13	170
الجزائر-المسلمين-	372	1088	41	244	270	1621
وهران- الأوربيين-	58	1015	222	2169	71	937
وهران-المسلمين-	761	979	71	538	256	2373
قسنطينة-الأوروبيين-	315	1371	27	325	58	698
قسنطينة-المسلمين-	455	2768	29	228	527	543
الجنوب-الأوربيين-	-	2	-	-	1	6

الجنوب-المسلمين-	52	162	-	5	30	261
جماعيا-الأوربيين-	302	2962	308	3149	143	1811
جماعيا-المسلمين-	893	4997	141	1015	1083	8798
المجموع	1221	7959	449	4164	1226	10609
2194						
الجزائر-الأوروبيين-	26	366	62	384	12	86
الجزائر-المسلمين-	202	583	41	85	285	622
وهران- الأوربيين-	86	649	229	1366	63	423
وهران-المسلمين-	162	341	69	196	243	740
قسنطينة-الأوروبيين-	140	948	27	141	40	178
قسنطينة-المسلمين-	451	1109	26	72	474	858
الجنوب-الأوربيين-	-	1	-	-	1	12
الجنوب-المسلمين-	25	72	2	7	36	70
جماعيا-الأوربيين-	286	1964	318	1891	116	699
جماعيا-المسلمين-	876	2105	138	360	1038	2290
المجموع	1162	4069	456	2251	1154	2989

الفصل الثاني:

خصائص ومميزات الواقع الصناعي بالجزائر

خلال الحرب العالمية الثالثة 1939-1945

عرفت فرنسا قفزة كبيرة في الميدان الصناعي، ما أهلها لتبوء مكانة هامة بين مصاف الدول المتطورة، و هي التي بررت احتلالها للجزائر بحجة إخراج شعبها من التخلف الاقتصادي و الاجتماعي، بل الحضاري.

لكن الملاحظ بعد مرور أزيد من قرن على وجودها بالجزائر"غصباً" أنها لم تنجز نتيجة كبيرة، حيث وصف بالتطور المتواضع، وهو ما يؤكد الفرضية التي انطلقنا منها في عملنا البسيط هذا، و هي طبيعة الاستعمار الاستيطاني الفرنسي بالجزائر الذي سعى قبل دخوله على العمل دون هوادة لتجذير وجوده، من خلال رسم إستراتيجية وسياسة مدروسة، هدفها تدمير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية infrastructure économique et sociale للجزائر ، و العمل على توفير الشروط الملائمة مع تقديم الإغراءات لتحفيز المستوطن على الاستقرار وتعمير أرض الجزائر بالجنس الأوربي تمهيدا للسيطرة الكاملة على حساب الفرد الجزائر، الذي تم دمجه في الاقتصاد الأوربي.

تعد الصناعة أحد أهم النشاطات الاقتصادية التي أضحت مقياس تقدم الأمم والمجتمعات في التاريخ الحديث والمعاصر، لكنها لم تتبوأ المكانة التي تليق بها باعتبار أن الفلاحة و الزراعة هي النشاط الأساسي الذي يمارسه السكان، هذا ما يقودنا للحديث عن واقع الصناعة في الجزائر قبيل 1939م، و إمكانيات الجزائر

الصناعية، وكذا السياسة الاستعمارية المطبقة على الميدان الصناعي، دون أن ننسى الحديث عن العراقيل التي واجهت التصنيع.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي خصائص و مميزات الصناعة بالجزائر خلال فترة الحرب بالعالمية الثانية ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح الأسئلة التالية و ذلك للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع:

*كيف كان واقع الجزائر الصناعي قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية ؟

*ما هو سبب تأخر فرنسا -باعتبارها قوة صناعية عالمية كبرى -في إخراج الجزائر من تخلفها الصناعي؟ و لماذا لم تنقل تجربتها الصناعية للجزائر، بعد مرور أزيد من قرن على احتلالها لها؟ و ماهي حججها لتبرير ذلك؟ ماذا عن إرادة التصنيع في الجزائر؟ لمن خضعت؟

*وماهي القوانين التي سنها المشرعون الفرنسيون في سبيل النهوض بالصناعة في مستعمرة كالجزائر؟

*إذا أخذنا بعين الاعتبار انعدام وجود البنية التحتية (الكهرباء، الغاز، السكن) ولا وجود لوسائل الاتصال في الجزائر ، فما هي الفروع الصناعية التي يمكنها الإقامة في بلد كهذا؟ و لماذا لم يدخل الرأسمال الصناعي في الجزائر؟ و لماذا لم تتدخل الرساميل الأوربية "الميتروبول"؟

*** مميزات واقع الصناعة في الجزائر قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية:**

يعد الهدف الاقتصادي أكبر حافز في دفع الحركة الاستعمارية باتجاه البحث على مناطق نفوذ، مما لاشك فيه أن نزعة الاستعمار الفرنسي نحو الجزائر لم تكن تهدف من ورائها إلى تحقيق غرض دون الأغراض الأخرى ، بقدر ما كان الهدف يكمن في تحقيق حلقة جديدة من الانتصارات الفرنسية خارج أوروبا والبحث على فضاء جديد بكر يخدم قوتها الاقتصادية، ولم يكن هدف الاحتلال مقتصرا على الدين و نفي المعارضة ولا حتى قضية رد الاعتبار التي طرحتها للعالم للانتقام بل بات من الضروري بعد تراكم نتاج الثورة الصناعية والبحث عن توظيف لرؤوس الأموال و الأسواق و لأجل توفير المادة الأولية، كل ذلك لم يكن ببعيد عن اهتمامات فرنسا لإنفرادها بالجزائر باعتبارها بوابة لإفريقيا وهمزة وصل مع أوروبا عبر البحر المتوسط لم تكن الجزائر طيلة الاحتلال الفرنسي لها سوى مكانا لنهب الموارد الاقتصادية وتحويلها إلى فرنسا.

كان الاقتصاد الجزائري قبيل مرحلة الاحتلال الفرنسي يتميز بأنه قائم على النظام الحرفي، حيث كانت الصناعة الحرفية تتميز بالتنوع والتوسع، إذ وصل عدد المؤسسات الحرفية إلى 100000 وحدة منتشرة بالمدن العتيقة خاصة منها الجزائر في منتصف القرن 19، تختص في تحويل الحديد، الصناعة النسيجية والجلدية ومنظمة في العاصمة، قسنطينة وتلمسان وبجاية والمدية في شكل تعاونيات مهنية مسيرة من قبل حرفي منتخب كما كان هو سائدا في بعض البلدان الأوروبية مثل: إيطاليا.

ويذكر حمدان بن عثمان خوجة أن الجزائريين كانوا مهرة في صناعة النقود ولهم قدرة عجيبة على نقش العملة وتقليد الآخرين ، وكانوا يستخدمون الحديد من

الأرض ولهم مناجم من الرصاص و القصدير[1] ومن دون شك أن الفرنسيين قد استفادوا من تلك الخبرات ولم تقتصر سياسة فرنسا على الاهتمام بقطاع الفلاحة ، بل تعدته إلى المجال الصناعي و المنجمي وبالخصوص الصناعة الزراعية مثل: الخمور ، فبالرغم من انه لم يكن هناك تنقيب منجمي واسع إلا أن الصناعة الحديدية و صناعة الملح وطواحين الزيوت والحبوب كانت منتشرة على نطاق كبير هذا ناهيك صناعة البارود و البنادق و المدافع[2]، بالإضافة إلى ورشات السكة الحديدية ، وبواخر النقل و العربات ونحوها من مستلزمات النشاط الاقتصادي.

وإذا كانت المناطق التلية قد اشتهرت بالنقش على الخشب وصناعة البارود والزيوت و الصابون و الحلي و الدباغة ، فإن سكان الأطلس الصحراوي قد برعوا هم كذلك في صناعة البرانس و السجاد و الحلي و الملح)، يقول أبو القاسم سعد الله.

1 * الاقتصاد الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي:

لقد استغل المعمرون الفرنسيون الأراضي الجزائرية الخصبة في الشمال وبالخصوص في المناطق السهلية الساحلية، بل حتى الأراضي التي كان البدو يستغلونها للرعي لم تسلم من أيدي المعمرين، ولعل الشيء الملاحظ أن الرأسمالية الفرنسية الزراعية قد عمدت في الجزائر إلى تكوين الملكية العقارية الكبيرة على حساب الملكية الصغيرة ، ورجع للبعض منهم حلم الإقطاع الذي عرفته طبقة

1- حمدان خوجة، المرآة، ، ترجمة محمد العربي الزبيري، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.ص 60

2- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر، بداية الاحتلال، ط2 الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1982، ص153

النبلاء في أوروبا العصور الوسطى، وتحول عدد كبير من صغار الفلاحين الملاك إلى ما يعرف بالخماسين على أراضيهم بعد أن خضعوا للمزارعين الكبار الأوروبيين الذين استحوذوا على معظم الأراضي الخصبة وأبعدوا غيرهم إلى المناطق الجذبة، ومن تم فقد انعكس ذلك سلبا على وضعية الخماس الجزائري الذي وصف حالته المتردية المدعو ج دريسشي بقوله : "الخماس شيطان فقير يحصل على تسبيقات في المواد الغذائية و الملبوسات التي يجب أن تسترد عند التوزيع في ساحة تصفية الحبوب من قشورها، وهو أحيانا مجبر على المشاركة في دفع الضرائب، و بما انه لا يستطيع في هذه الحالة دفع ديونه للمالك فإنه مجبر على تجديد عقده في العمل ليصبح هكذا قنينا حقيقيا "[1]

لقد انقسمت الجزائر إلى قسمين : المتخلفة اقتصادياً، و هي التي تمثل المسلمين، و المتطورة الممثلة للمستوطنين الأوربيين رغم الإمكانيات الصناعية الهائلة[2] التي تزخر بها أرض الجزائر، ما يؤهلها حسب الخبراء لإنشاء قاعدة صناعية كبيرة، والدليل على ذلك هو أن عدد العمال الذين يشتغلون بالمؤسسات في هذه الفترة حوالي 40000 عامل صناعي، ثلثهم تقريباً مسلمون[3]، و هو عدد ضئيل جداً ،كما كانت الجزائر لا تملك صناعة للحديد و الصلب رغم أنها كانت تنتج 3 ملايين طن من هذه المادة، أيضاً أحكم الاستيطان السيطرة الاقتصادية على

1- حسن بهلول: القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ، ط1 ، ش.و.ن. ت الجزائر 1976 ، ص 26

2 - Documents algériens ;synthèse de l'activité algérienne, 1er janvier 1947-31décembre1947, p :99

3- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المجلد 2، دار الأمة، 2008م، الجزائر، ص816.

الجزائر بعد تمركز البرجوازية الفرنسية الاستغلالية في الكثير من الأراضي الخصبة، ولعل الشيء الملفت للانتباه كذلك تمركز الجالية اليهودية في هرم السلطة الإدارية بالجزائر و سيطرتها على شرايين التجارة والمؤسسات المالية و البنوك ، و بالتالي تمكنت من التدخل في شؤون السياسة.[1]

ولم ينج قطاع الصناعة من تدخل فرنسا فيه أيضا وظلت الجزائر محرومة من أي حركة صناعية أو حرفية لأن الفرنسي بات على يقين من خطورة تأسيس المجتمع الصناعي، الذي بدون شك سوف يكون المجتمع العمالي داخل قطاع الصناع،ة وهو أكثر وعي من المجتمع الزراعي ، ولذلك اقتصرت الصناعة الجزائرية على الأشغال اليدوية بوسائل إنتاج بسيطة ، بل أصبحت عاجزة عن التطور أمام حداثة الصناعات الأوروبية وخاصة الفرنسية منها التي سخرت لها الأيدي العاملة الجزائرية المهاجرة بأسعار زهيدة [2]، كما كانت الثروات الباطنية التي تملكها الجزائر بمختلف أنواعها في خدمة الصناعة الفرنسية .

وكانت الجزائر تحتل مكانة مميزة في اقتصادي فرنسا باعتبارها موردا خاما لاستيراد المواد الأولية سواء النباتية مناها أو الحيوانية و المعدنية أو اليد العاملة ، كما كانت بالنسبة لها سوقا لبيع العديد من منتجاتها وتصديرها حتى للبلدان المجاورة سواء العربية مثل تونس و المغرب أو لبلدان الإفريقية عبر مسالك الصحراء ، وكانت التجارة بيد المعمرين و اليهود و قليل من بني ميزاب) مع العلم أن العديد من الدراسات خلصت إلى التأكيد على أن الاقتصاد الجزائري

1- نفس المرجع، ص. 809.

2- عبد الحميد زوزو ، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1939/1919 ، ش.و.ن.ت الجزائر 1984 ، ص. 36 .

خلال فترة الاحتلال كان اقتصادا فرنسيا محضا ، وأن دواليبه كانت بيد المعمرين واليهود ،كما سيطروا على نسبة 90% من قيمة الأموال الموظفة وقتها في الجزائر).[1]

عكف المستعمر الفرنسي على استخراج المواد المنجمية الموجهة للتصدير مباشرة و مربوطة بشبكة من السكك الحديدية المؤدية للمرفأ.

***1* القوانين الفرنسية الخاصة بقطاع التصنيع في الجزائر:**

لقد انصب اهتمام المشرع الفرنسي بالدرجة الأولى على المراسيم الخاصة بالعقار عكس المعادن، حيث نجد مرسوم 08 ماي 1920 الذي طبق ، و مرسوم 07 ماي 1925،و مرسوم 20 جانفي 1914 المعدل بنظيره الصادر في سبتمبر 1921الذي ينص على الاستغلال الكامل للمعادن .هناك أيضاً قانون 16ديسمبر1922 الخاص باستغلال البترول بفرنسا أعيد تطبيقه بالجزائر في مادته 07. في 21.11.1934 عندما شعر الممثلين الماليين بالجزائر بأهمية الاستثمار في قطاع المعادن، ويقضي المرسوم بإبقاء الدفع في أوقات ثابتة و إلغاء الدفع النسبي و تعويضه بضريبة على الفوائد الصناعية و التجارية من الآن فصاعداً على عائدات المعادن[2].

في سنة 23 سبتمبر1909 تم إنشاء إدارة للفلاحة، التجارة والاستعمار، وانبثقت عن هذه الإدارة في 1929 إدارة للصناعة والاستعمار و (Direction de l'agriculture et de la colonisation) من جهة، وإدارة للتجارة والصناعة والعمل والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى. وفي هذه السنة وقعت الأزمة الاقتصادية العالمية التي مست فرنسا و الجزائر، فتأسست إدارة

1- أكاديمية العلوم، تاريخ الأقطار العربية، ص. 317.

2 – يعتبر هذا المبدأ عنصري كرسته السياسة الفرنسية في الجزائر.

للخدمات الاقتصادية عوضاً عن الإدارة السابقة ووفقاً لمرسوم 01 أكتوبر 1930، وفي 30 مارس 1939 صدر مرسوم يتضمن إعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية أثناء الحرب. في ديسمبر 1941 أنشأت مصلحة لإنعاش الاقتصاد بالجزائر.

Un service de réanimation économique وتعمل على دمج اليهود في كل الحياة الاقتصادية : تجارة، بنوك، وظائف حرة....إلخ

اجتمعت هذه الإدارة من جديد في 1943 و اندمجت في إدارة شؤون المحفوظات direction des affaires réservées وحولت مهامها إلى إدارة جديدة عامة للشؤون الاقتصادية، في أكتوبر 1943 Direction générale des affaires économiques وضمت: الزراعة و التجارة، العمل و الإنتاج الصناعي، النقل والغابات. أما بعد الحرب العالمية الثانية، انقسمت إلى إدارة للتجارة و الصناعة والطاقة، و أخرى للزراعة. كما سطرت برنامجاً للتصنيع في الجزائر: الصناعات الحديثة، الصناعات الكيمياوية والغاز و الكهرباء، و الصناعات الميكانيكية[1].

أنواع الصناعات التي وجدت في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية:

أولاً :الصناعة الاستخراجية:

***1** الانتاج المعدني:**

يقوم انتاج المعادن على استخراج مادتي الفوسفات و الحديد.

1.1الفوسفات:

لقد شهد إنتاج الفوسفات تطورا سريعاً حيث ارتفع الإنتاج من 6000 طن سنة 1893م إلى غاية850.000طن في سنة 1930م، بقيمة 65مليون فرنك، وفي

1- Annuaire statistique de L'Algérie, tome 1, 1939.

1939م بلغ 510.000 طن، ثم انخفض تدريجياً بدايةً من سنة 1940م إذ بلغ 1600طن، ليصل إلى أخفض مستوى سنة 1943 ب 97 ألف طن و يبلغ 360.000 طن مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، و يرجع السبب ربما للانشغال بظروف الحرب كما يوضحه المنحنى البياني التالي:

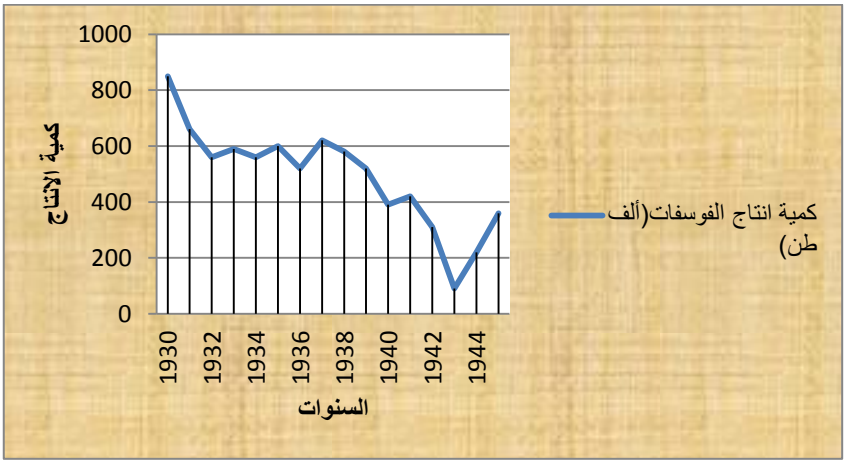

يتركز بالخصوص في شرق قسنطينة، وقد بلغ عدد المناجم ثمانية في عام 1930م، أهمها منجم "جبل الكويف" الذي يقع بالقرب من تبسة ينتج 700.000 طن ، وهناك ثلاثة مناجم بسطيف تنتج 150.000 طن، ويتم استغلال 70.000 طن لإنتاج السوبر فوسفات الذي يستخدم في الزراعة، أي إنتاج موجه للإنتاج المحلي فقط،أما الباقي فيتم تصديره نحو فرنسا، و بلدان أخرى أوربية مثل (ايطاليا، انجلترا، هولندا، ألمانيا، اسبانيا،...)

2.1. الحديد:

للحديد أهمية بالغة بالنسبة للدول المصنعة و الاستعمارية مثل فرنسا، حيث نلاحظ زيادة الإنتاج بأربعة أضعاف فيما بين 1900م و 1928م، أي 200.00فرنك فرنسي، أهم مناجم الحديد، هي: الونزة الواقع بين سوق أهراس و تبسة، يصدر نحو انجلترا و هولندا، و و.م.أ، و ألمانيا و ايطاليا.

في سنة 1939م بلغ 2856,0طن، أي ما قيمته 44,2مليون فرنك ثم انخفض تدريجياً بدايةً من سنة 1940م إذ بلغ 1600طن، ليصل إلى أخفض مستوى سنة 1943 بـ 110 طن و يبلغ 900 طن مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ويرجع السبب ربما للانشغال بظروف الحرب كما يوضحه المنحنى البياني التالي:

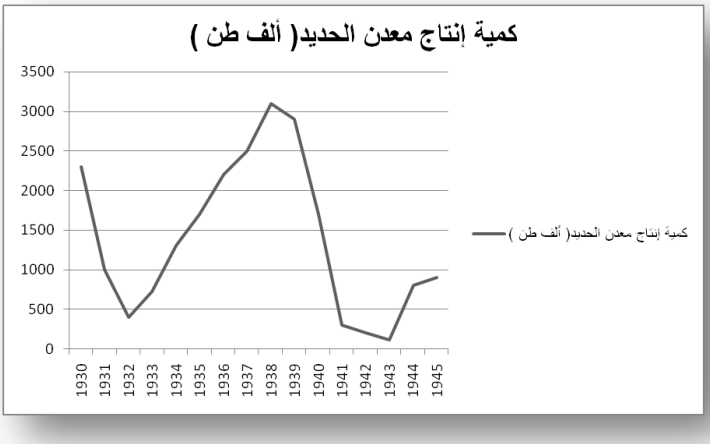

وعن صناعة الحديد فقد كانت بدائية، حيث أحصي عام 1925 بالجزائر العاصمة معمل للحدادة و لتصفيح الحديد و الصلب، يضم 195 عامل، ومعمل لصنع الأدوات المنزلية بالألمنيوم يضم 28 عامل. ثم تطورت أكثر فأكثر نظراً لظروف الحرب.

في وهران و في نفس الفترة وجد ثلاث معامل للحدادة تستخدم 45 عامل، كما وجد 37 مصنع بعدة مدن لصنع الأقفال الحديدية بطاقم تعداده 219 عامل، و كذلك بعض المعامل التي تهتم بصنع الأثاث المصنوع من الحديد، كالأسرة و المفارش، و فيما بعد ظهرت الحاجة لإنشاء مشاغل تهتم بصيانة عتاد السكك الحديدية، والبواخر، والتي احتاجت إلى يد عاملة مؤهلة.[1]

3.1 الطاقة الكهربائية:

مع ارتفاع وتيرة الاستيطان و انتشار مظاهر الترف و التحضر لدى الفرنسيين، والمستوطنين، ظهرت الحاجة لإنتاج الطاقة التي تعتمد على الكهرباء، و فيما يلي الملحق رقم 03: الذي يوضح كمية الإنتاج والاستهلاك في الفترة ما بين 1938 و1945

1 –V. Démontes, L'Algérie industrielle et commerçante, Paris, 1930, p.71.

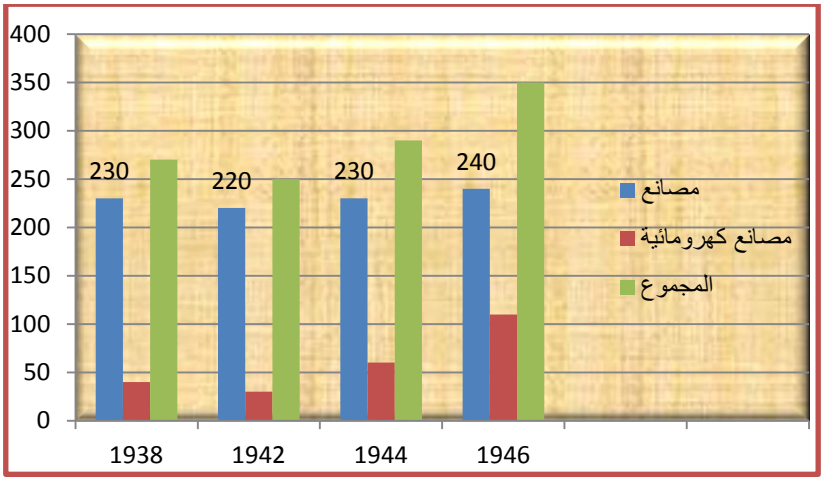

ملحق رقم03: نسبة استهلاك الطاقة الكهربائية

D'aprés annuaire statistique de l'Algérie, vol1, 1939, série économique.

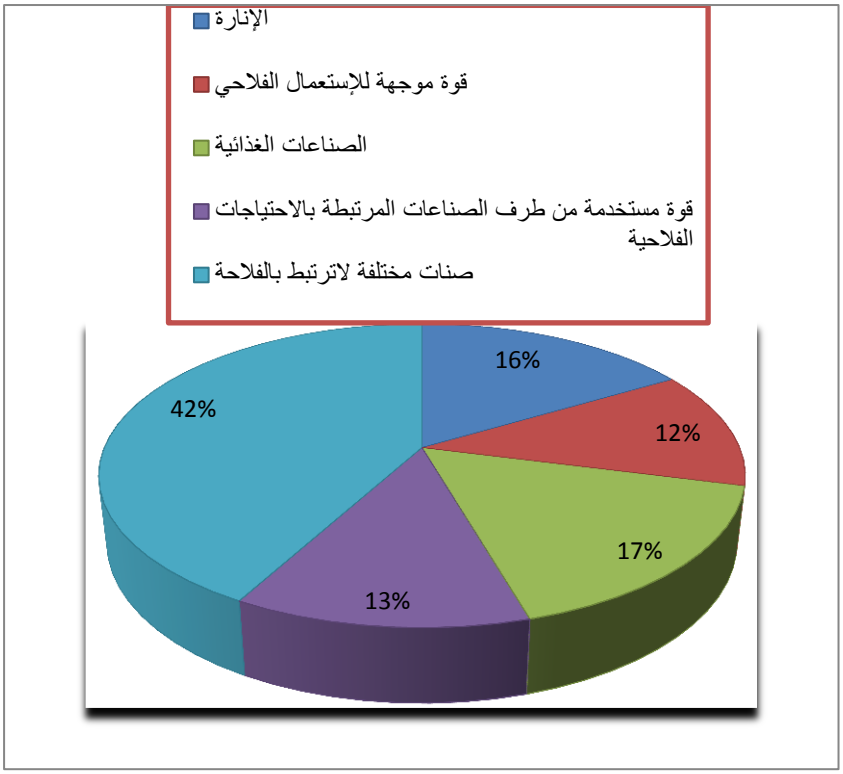

ملحق رقم04 : إنتاج الطاقة الكهربائية (الوحدة مليون كيلو واط ساعي)[1]

ثانياً: الصناعة التحويلية:

عرفت الجزائر في فترة الحرب العالمية الثانية صناعة تحويلية خفيفة على رأسها مصانع المواد الغذائية و مواد البناء، ومصانع أخرى تتوقف أهميتها بحسب علاقتها بالزراعة ، حيث تتمركز في المدن الكبرى.

1 –L'annuaire statistique de l'Algérie, vol1, 1939, série économique.

1.2- الصناعات الغذائية:

تضم صناعة المواد الغذائية حوالي 500 مطحنة، توظف 3600 عامل، و مصانع لصنع المشمش و البرتقال، و أيضاً مصانع لتعليب الزيتون، و معاصر الزيت ومصانع الأسماك المقددة، والتي توظف 2040 عامل. و هناك مواد أخرى مرتبطة بالزراعة توجه أيضا نحو التصدير كما يوضحه الملحقين التاليين:

ملحـــق رقم: 05 أهم المنتجات المصدرة

المنتج المصدر	سنة 1938	
	الكمية (القنطار)	القيــمة (الملايين)
الغنـــــم (ألف رأس)	863,3	142,8
البيـــض	22,0	20,6
بنـــــــــدورة	196,8	36,6
بطاطا	774,5	103,0
خضار طازجة	414,3	79,0
تـــــــمر	119,0	45,4
حمضيات	602,6	140,2
تين أخضر و يابس	112,9	31,6
عنب أخضر أويابس	118,1	26,3
قمح صلب	548,6	104,8
شعير	178,8	22,3

D’après documents algériens, série économique, gouvernement général, n° 65 juillet 1949

المنتج المصدر	سنة 1939	
	الكمية (القنطار)	القيــمة (الملايين)
برغل	692,8	201,6
حلفاء	1824,4	74,8
شعر نباتي	224,5	11,7
زيت زيتون	224,0	195,0
خمور عذبة	289,9	93,7
تبغ خام	111,5	62,8
تبغ مصنع	40,0	54,8
فلين طبيعي خام	280,0	25,0
فلين مصنع	171,8	76,8
فلين مضغوط	7,9	2,3
فوسفات طبيعي	2856,0	44,2
حديد	27546,0	316,8
سجاد	4,9	20,1

2.2.صناعة البناء:

في الفترة 1919 الى 1925م تم بناء 3226 عمارة في الجزائر: 917 بالعاصمة، 2046 في وهران، 263 في قسنطينة. بلغ عدد مؤسسات البناء 257، تضم 1100 عامل: 12 معمل للجص، 235 للدهان توظف 671 عامل، 84لصناعة الآجر والقرميد، توظف 2100 عامل. و نلاحظ زيادة الاهتمام بالبناء مع تسارع وتيرة الاستيطان بغية تشجيع المعمرين على البقاء في الجزائر.

3.2.صناعة تحويل الخشب:

أهمها صناعة الصناديق المخصصة لتعبئة الخضر والفواكه والتمر، والحمضيات وصناعة البراميل، و الأثاث و الأبواب و النوافذ.

والملاحظ أن هناك دافع قوي لظهور هذه الصناعات وازدهارها، هو ارتفاع أسعار النقل البحري، باعتبار أن الجزائر كانت تستورد هذه المنتجات الصغيرة و الضرورية، أيضاً ساعدت على بروز عدة نشاطات صناعية منها: إنتاج الكلس، البلاط، الآجر، القرميد، الأسلاك والصفائح الحديدية، تحويل الفلين، والرخام.[1]

وظهرت أيضاً مصانع متخصصة في صنع الأسمدة الكيمياوية، والتي صنعت من بقايا المسالخ، وبالتبغ والكبريت، وبإعداد الحلفاء والألياف النباتية، وبنفض القطن.

1- الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي 1830-1962، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة و النشر، بيروت، ص.161.

عراقيل التصنيع في الجزائر:

كل هذه الصناعات كانت موجهة نحو الاستهلاك المحلي، أو إلى التحويل الصناعي الخفيف بهدف تخفيض حجم المنتجات الموجهة نحو التصدير أو الاستيراد بسبب غلاء كلفة الشحن و النقل الحديدي.

وفي الأخير نخلص إلى جملة من النتائج نجملها في النقاط التالية:

*لقد تعرض التصنيع في الجزائر إلى معارضة كبيرة من طرف الوسطاء و كبار التجار، و كل من كانوا يسحبون أرباحاً كبيرةً من الاستيراد والتصدير، إذ كانت تحظى بدعم سياسي كبير، وبالتالي نخلص إلى أن التصنيع ليس عملية اقتصادية بسيطة، بل هو صراع بين فئات اجتماعية تخدم مصالح متضاربة، وإذا كان حجم الأرباح المسحوبة أو التي ستسحب من الصناعة أهم من تلك المسحوبة من النشاطات التجارية ستميل الكفة لصالح الشريحة المرتبطة بالصناعة، والعكس بالعكس، و بذلك فسوف تولد البرجوازية الصناعية التي يمكن أن تحل محلها في إدارة المستعمرة، و تكون حليفة، و هذا ما حدث أثناء الحرب، ولكنها أوقفت نشاطها بعد نهايتها بسبب المضاربة.

*لم تكن السياسة التي اعتمدتها فرنسا في الجزائر بمثابة سياسة اقتصادية رامية إلى إحداث التغيير في أسس تراكم رأس المال من خلال تحسين النمو الصناعي والزراعي، بل هي سياسة اقتصادية مساعدة على الضبط السياسي، أدت في مجملها إلى الرفع من درجة الإدماج المتزايد للاقتصاد الفرنسي، مما كرس التبعية في مختلف المجالات و أهم مظاهر هذا الفشل هو التوزيع غير العادل للدخل و ضعف نسبة القيمة المضافة في النشاط الصناعي زادت معه نسبة الواردات من هذه السلع و أيضا هجرة رؤوس الأموال نحو الخارج.

- لقد مول الجزائريون مصاريف بناء الطرق و الموانئ و البنى التحتية الأخرى، بفضل الضرائب المحلية التي كانت تفرض عليهم، و كانت تجبى بالقمع و العنف، و بسواعدهم أنجزت ، لتتوضح لنا حقيقة المستعمر الذي يتشدق بانجازاته في الجزائر.
- يعود سبب التخلف في الجزائر إلى الرأسمالية العالمية، التي تجد أن الصناعة الاستخراجية في المركز أكبر منه في الفرع أي المستعمرة الجزائرية، حتى الأربعينيات من القرن التاسع عشر، وكل نشاط صناعي فيها محكوم عليه بالفشل بسبب قوة المنافسة الأوربية، و عدم قدرته على الصمود.
- لم تتأسس الخزانة العامة إلا بعد 1945 من طرف السلطات العليا العامة ، أي بعد تزايد الضغوط السياسية الداخلية، و أحداث 08 ماي 1945.

الفصل الثالث:

خصائص واقع التجارة في الجزائر خلال الحرب العالمية الثالثة 1939-1945

مما لاشك فيه أن الدوافع الأساسية للمد الاستعماري إلى ما وراء البحار، هو حاجة الدول الأوروبية الحديثة إلى المزيد من المواد الأولية، وتوفرها في البلدان الإفريقية والآسيوية والعالم الجديد، علاوة على توفر اليد العاملة الرخيصة بهذه المناطق.

إن أول خطوة شرعت فيها الإدارة الاستعمارية، هي انتزاع الأراضي ومصادرتها، وتركيزها في يد المعمرين، حيث كانت البداية بأراضي البايلك والوقف، وبعدها شرعت السلطات الفرنسية في سن العديد من القوانين الجائرة حتى تسهل عملية الاستيلاء على الأراضي ذات الملكية الجماعية، مثل أملاك العرش والقبائل، ونتج عن ذلك تفاوت هائل بين أملاك الأوروبيين وأملاك الجزائريين، فبينما كانت خمسة وعشرون ألف مستوطن من أصل ثمانمائة ألف يملكون 275000 هكتار من الأراضي الخصبة فقد كان 532000 من الجزائريين لا يملكون سوى 767000 هكتار، وبمعدل الثلث منها فقط منتجة أما الثلثين منها فهي تخضع للإدارة الاستعمارية، وهكذا أصبحت معظم الأراضي الصالحة للزراعة بأيدي الفرنسيين .

يتضح الأمر بصورة أكثر خطورة، عندما نعرف أن المستعمر كان يهدف من وراء هذه السياسة الاستغلال التام للإمكانيات الجزائرية المادية والبشرية، حيث أصبح الأهالي يعيشون في بؤس كبير، بسبب سياسة فرنسا في

انتزاع الأراضي الخصبة وإعطائها للمستوطنين الأروبيين، كما أدى ذلك إلى اختلال التوازن الاقتصادي للبلاد، هذا بالإضافة إلى هجرة الجزائريين الذين أصبحوا أجراء لدى المعمرين بحثا عن موارد الرزق، وترتب عن خروج الملكية الزراعية من أيدي الجزائريين على انتشار الفقر والبطالة بينهم[1].

أما في الميدان الصناعي، فقد عرقل المستعمر تصنيع الجزائر حتى تبقى سوقا مفتوحة بلا حدود أمام فرنسا، فالصناعة اليدوية كان مصيرها الزوال بعد أن قضت عليها المنتجات الأوروبية، التي أدت شيئا فشيئا إلى إيقافها وانخفاض أسعارها مما حكم على صنّاعها بالتخلي عن أماكنهم وإغلاق معاملهم[2].

هكذا، فقد عمل الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله للجزائر على تغيير الوضع الاقتصادي وهذا ما تميزت فترة الحرب العالمية الثانية، حيث قام باستغلال كل الإمكانيات الاقتصادية عن طريق ربط اقتصادها بالاقتصاد الفرنسي، فجعل من الجزائر مصدرا للمواد الأولية وسوقا لتصريف السلع الفرنسية، ومن الشعب الجزائري فريسة للاستغلال المنظم[3]، وبذلك نجد أن المستوطنين قد لعبوا دورا كبيرا في ذلك.

1- تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية " ط2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981، ص ص 85-87.

2- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1985، ص ص 78-79.

3- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994 ، ص 211.

سنركز في هذه الدراسة على التجارة الجزائرية في هذه الفترة، نظرا لأهميتها في الاقتصاد الوطني، وبما أن حكم البلاد بيد الإدارة الاستعمارية، عان هذا القطاع نفس الوضع الذي عانته القطاعات الأخرى، فقد سير لخدمة مصالح الاستعمار وأكثر خضوعا له، فنقل البضائع مثلا كان يقتصر على السفن الفرنسية، والاتحاد الجمركي مع فرنسا يفرض على الجزائر العزلة التامة عن العالم ويستبعد أي منافسة أجنبية، ففرنسا وحدها تستهلك 78% من الصادرات الجزائرية المتمثلة أساسا في المنتجات الزراعية والمواد الأولية، لتعود في شكل سلع تباع في السوق الجزائرية، الذي أغلقته السلطات الاستعمارية في وجه سلع الدول الأخرى واحتكرته لنفسها[1] .

1- التجارة الداخلية:

كانت التجارة الداخلية نشيطة خاصة في المدن الكبرى، وتأتي مدن وهران الجزائر وعنابة على رأس هذه المدن، لأنها الأكثر اكتظاظا بالسكان، إضافة إلى أنها معروفة بنشاطها البحري وبموانئها الكبيرة، وفي الداخل نجد مدينتي تلمسان وقسنطينة مركزين هامين للنشاط التجاري الداخلي. وباتجاه الجنوب، بدأت بعض المدن تعرف نفس النشاط، خاصة و أنها مراكز سكانية

1- طلاس مصطفى وبسام العسلي، الثورة الجزائرية ، ط1، دار الشورى، بيروت، 1982، ص51.

جديدة، مثل بشار التي سرعان ما بدأت تتوسع وتعرف تزايدا سكانيا وتجاريا[1].

وكانت الأسواق الأسبوعية في المدن والقرى مركزا هاما لمزاولة النشاط التجاري، وملتقى لمختلف الفئات الاجتماعية يعرضون فيها منتجاتهم، وكان التبادل التجاري الداخلي يتم تحت إشراف ثماني غرف تجارية توجد بالجزائر وهران، قسنطينة عنابة، بجاية مستغانم، معسكر وسكيكدة، وكانت مهمة هذه الغرف تنظيم التجارة الداخلية وشرح كل الأمور التجارية للمتعاملين، وإنشاء مراكز تجارية جديدة، وتحاول أيضا تسيير شؤون هذه المراكز والأسواق.

إن حركة التجارة الخارجية كانت منسقة منذ سنة 1935م من طرف الرابطة الاقتصادية الجزائرية، التي كانت تهتم بحل كل المشاكل التي تعاني منها التجارة الداخلية، وخاصة فيما يخص الإنتاج، المرور والاستهلاك لكل المواد التجارية.

عملت الغرف التجارية على إنشاء تعليم خاص موجه إلى مدراء المستقبل في الشركات العامة والتجارة والعاملين في هذا الميدان، ومثال على ذلك ، فان الغرفة التجارية بالعاصمة أنشأت المدرسة العليا للتجارة وكذا المركز التجاري لتسيير المؤسسات[2].

---

1 – ALGERIE, Quelques Aspects des problèmes économiques et Sociaux, Editée sur les instructions de Mr Lacoste Robert, Ministre Résident en Algérie, Imprimerie officielle, Alger 1956, p113.

2– Idem,p.114.

وقد بقيت الأسواق الأسبوعية في الأرياف تعاني من نقص السلع المعروضة، وبقيت طريقة المقايضة مستمرة في بعض المراكز والأسواق الأسبوعية. وكانت هذه الأسواق تفتح من الصباح الباكر وحتى الزوال ثم يتفرق الجمع، وكانت هذه الأسواق موعدا للقاء والاجتماعات أكثر مما هي موعد اقتناء الحاجيات الضرورية.

وكانت الطرق التجارية المعروفة وقتذاك هي الطرق المتوجهة نحو الجنوب وخاصة من الجزائر نحو بوسعادة ، غرداية المنيعة حتى تمنراست، وخطوط أخرى تنطلق من عنابة باتجاه الجنوب الشرقي مرورا بقسنطينة باتنة وتقرت، أما طرق الغرب، فكانت تمتد من وهران حتى مدينة بشار مرورا بالمدن الداخلية مثل سيدي بلعباس وتلمسان، وكثيرا ما كانت هذه الطرق تنحرف باتجاه الدول المجاورة للجزائر كتونس، المغرب الأقصى، مالي والنيجر ولذلك كانت تدخل إلى الجزائر منتجات هذه الدول بسهولة تامة.

***2* - التجارة الخارجية:**

لقد كان الهدف الكبير للجزائر هو إحداث توازن بين قيمة الواردات والصادرات على الأقل خاصة و إن الميزان التجاري الجزائري كان يشهد عجزا كبيرا من سنة إلى أخرى وبالرغم من أن حجم الصادرات الجزائرية قد زاد كثيرا، إلا أن الواردات هي الأخرى قد زادت في حجمها، وهذا مما زاد في عجز الميزان التجاري سنويا.

إن هذا العجز المسجل في الميزان التجاري، هو أحد صفات الاقتصاد الجزائري[1]وتفسير هذا العجز يعود الى ارتفاع قيمة الواردات من سنة إلى أخرى، لأن الجزائر في هذه الفترة كانت تعتمد بالدرجة الأولى على تصدير المنتجات الزراعية والمعادن الخام وتستورد المنتجات الصناعية والزراعية بأثمان مرتفعة[2].

ونضيف بأن العجز الواضح في الميزان التجاري يعود أيضا إلى استيراد القمح من الخارج نتيجة للمواسم الفلاحية الرديئة، التي عرفتها الجزائر خلال وبعد الحرب العالمية الثانية بالإضافة إلى بعض المنتجات الزراعية مثل بذور البطاطا[3] .

3 - المواصلات:

تعتبر المواصلات أحد الوسائل الهامة لتطوير الاقتصاد الجزائري، ورغم هذه الأهمية إلا أن شبكة المواصلات كانت قليلة الأهمية ولم تعرف تطورا كبيرا. فخطوط السكة الحديدية لم تكن تتعدى في هذه الفترة 4400 كيلومتر، هدفها الأول استعماري بحت وعسكري أصلا[4]، فالخط الأساسي كان يمتد من

1- R. Gendarme, L'économie de l'Algérie : sous-développement et politique de croissance, 1ere édition, Armand colin, paris, France, 1959, p.41.

2- قريشي محمد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى اندلاع ثورة التحرير 1945- 1954، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر ، 1994، ص 52.

3-Documents Algériens, Synthèse de l'activité Algérienne, Imprimerie officielle, Alger, Algérie,1948, p53

4- المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، ط1، دار النشر، بيروت، 1958، ص 130.

تونس شرقا إلى المغرب الأقصى غربا، وتتفرع منه خطوط حديدية إلى عدد من الجهات الاستعمارية.

أما الجهات الأخرى والتي ليست فيها منافع استعمارية ولا مراكز عسكرية، فهي لا تعرف السكك الحديدية، ومن بين 4400 كيلومتر هذه، نجد حوالي 2000 كلم طرق مزدوجة ونجد منها أيضا طريق مكهرب حديث يربط منطقة تبسة بمدينة عنابة لاستغلال مناجم الحديد بالونزة قرب تبسة ونقل إنتاج حديدها، ويقوم هذا الخط أيضا بنقل إنتاج مناجم الفوسفات بالكريف.

وهناك بعض الطرق الهامة الأخرى منها طريق "سكيكدة قسنطينة، بسكرة توقرت" وهذه الطرق هي من أجل استغلال بترول الصحراء وغازها، وفي الغرب نجد طريق تمور- زوج بغال ومنه يتجه هذا الطريق نحو المغرب، ثم من مدينة " بوعرقة " تعود هذه الطريق للدخول ثانية إلى الجزائر لتستقر في مدينة " بشار" في منطقة القنادسة [1].

أما الطرق البرية، فكانت مهملة تقريبا بكل أرجاء الجزائر، فالطرق البرية الكبرى، كانت تربط بين المدن الكبرى والقرى، تصل المراكز الاستعمارية بالحواضر والقرى[2]، كما كانت توجد بالجزائر أكثر من 20000 كلم من الطرق الثانوية، التي لم تكن تشهد حركة مرور دائمة، أما الطرق التي نستطيع مقارنتها بالطرق الموجودة بفرنسا، فهي لا تتعدى 9000 كلم فقط.

---

1 -R. GALISSOT, L'économie de l'Afrique du nord, 1ere édition, presses universitaires de France, paris, 1960, pp. 59-60.

2- المدني، المصدر السابق، ص 130.

وإضافة إلى هذا، كانت هذه الطرق مفتوحة في وجه كل وسائل السفر، أما الجهات البعيدة التي لم تكن فيها مراكز استعمارية، فكانت معزولة عن الجزائر لانعدام وسائل المواصلات بها، وخاصة أن طرقاتها العتيقة الملتوية قد بقيت على حالها منذ العهد العثماني، ولم تحاول الإدارة الاستعمارية إصلاحها[1].

وتجدر الإشارة أن الجزائر ضعيفة من حيث الشبكة الجوية، حيث أنها لم تكن تحتوي على مطارات هامة ما عدا مطارات عنابة، الدار البيضاء بالجزائر و وهران، وهي أهم المطارات بالجزائر. وكانت الطائرات تساعد كثيرا في تنشيط عملية التجارة الخارجية للجزائر وكذلك كانت تقوم بدور كبير في نقل المسافرين، حيث تنطلق الرحلات من الجزائر باتجاه اغلب دول أروبا وإفريقيا. وهناك بعض المطارات الثانوية التابعة للمراكز العسكرية الفرنسية التي كانت تستعمل خاصة لجلب العتاد العسكري أو لإنزال الجنود بها[2].

وقد عوضت الجزائر هذا النقص الواضح في وسائل النقل بالموانئ البحرية، التي كانت منتشرة على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط، حيث كانت توجد ثلاثة موانئ رئيسية وهي الجزائر ، وهران وعنابة. ففي الغرب الجزائري نجد أن ميناء وهران هو من أعظم الموانئ في الجزائر، ولم يكن مختصا في تصدير المعادن، وإنما اشتهر بتصديره للمنتجات الزراعية[3]، فهو أول ميناء لتصدير الخمور، القمح، الحلفاء، المواشي والأصواف إضافة إلى الفواكه،

1- نفسه، ص 130.

2- قريشي، المرجع السابق، ص 54.

3 -R. GALISSOT, op.cit., p62.

فمعدل حركته السنوية يتعدى 2.500.000 طن سنويا، إضافة إلى هذا فإنه ميناء خاص بالصيد أيضا ويحتل المرتبة الثانية في تصريف المسافرين، وهو مضاعف بميناء المرسى الكبير.

نجد بجانب ميناء وهران عدة موانئ صغيرة، مثل ميناء بني صاف الذي يقوم بتصدير الحديد ، وهناك ميناء مستغانم الذي يحتوي على قاعدة زراعية خلفية بها كروم العنب والخمور، الحبوب الفواكه.

وبالوسط نجد ميناء العاصمة كأكبر ميناء في الجزائر كلها، فهذا الميناء يصدر الخمور الفواكه، التبغ، التمور، الجلود، الأصواف، الفلين، الحلفاء، وهو أيضا ميناء لتصدير المعادن مثل الحديد، الزنك والرصاص، و إذا اعتبرناه ميناء ثانويا لصيد، فإنه أعظم ميناء بالنسبة للمسافرين بالجزائر، وأيضا هناك ميناء تنس المختص بتصدير الرصاص[1] .

وبالجهة الشرقية للجزائر، نجد ميناء عنابة كأعظم ميناء بالمنطقة، وهو يختص في تصريف منتجات متعددة مثل المعادن كالحديد والفوسفات، إضافة إلى المنتجات الزراعية مثل التبغ والخمور، الحبوب، الفواكه، بالإضافة إلى ذلك فهو ميناء للصيد ونقل المسافرين.

وهناك بعض الموانئ الثانوية بالشرق، منها ميناء بجاية الذي وصلت طاقة تصديره إلى 350.000 طن سنويا، إضافة إلى موانئ جيجل، القل وسكيكدة، تقوم بتصدير الإنتاج الزراعي عامة. وهذه حركة أهم الموانئ الجزائرية وطاقتها السنوية من التصدير والاستيراد[2]:

1- Ibid, pp. 62-63.

2- المدني، المصدر السابق، ص 129.

- ميناء الجزائر تبلغ طاقته السنوية حوالي 30800.000 طن.
- ميناء وهران تبلغ طاقته السنوية 20500.000 طن.
- ميناء عنابة تتعدى طاقته السنوية 2.4100.000 طن.
- ميناء بني صاف فاقت طاقته السنوية 700.000 طن.
- ميناء بجاية بلغت طاقته السنوية حوالي 350.000 طن.
- ميناء سكيكدة فاقت طاقته السنوية 320.000 طن.

4- مشاكل التجارة والمواصلات

أ- مشاكل التجارة: حتى سنة 1942م تاريخ الإنزال الأنجلو- أمريكي بقيت الجزائر تصدر نحو مرسيليا، ثم عرفت الصادرات بعد ذلك انخفاضا كبيرا في قيمتها المادية، حيث قدرت قيمة الصادرات الجزائرية سنة 1941م بحوالي 7.590مليون فرنك فرنسي، لينخفض إلى 3910 مليون فرنك فرنسي سنة 1945م، وتم تخفيض قيمة الفرنك فيما بين 1944-1945.

وقد ارتفعت الأسعار كثيرا في هذه الفترة، حيث سجلت ارتفاعا قدر بحوالي 57% في سنة 1941م لينخفض إلى 43.9% سنة 1945م، وحتى قيمة الصادرات انخفضت هي الأخرى في فترة الحرب العالمية الثانية، حيث انخفض من 2562 ألف طن سنة 1941م إلى 2006 ألف طن سنة 1945م.

والواقع أن الصادرات الجزائرية لم تستعد مستوى ما قبل الحرب إلا بحلول سنة 1950م كما أن الجزائر فقدت اكبر زبون لاستيراد الحديد وهو انجلترا، وذلك بسبب قطع العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا " فيشي" التابعة

لألمانيا النازية وبريطانيا العظمى في جويلية 1940م وبذلك أصبح معدن الحديد الجزائري يشكل عبء ثقيلا على الجزائر، إذ أنها لم تجد من يعوض انجلترا في استيراده[1].

ونفس الشيء يقال عن الواردات، حيث عرفت ارتفاعا كبيرا في الأسعار وانخفاضا في سعر الفرنك، وهذا ما جعل الحمولة العامة لواردات الجزائر سنة 1945م لا تصل أبدا إلى مجمل الحمولة لسنة 1939م، ورغم هذا فإن الجزائر كانت تسجل ربحا لا بأس به في ميزانها التجاري، لكن الوضعية انقلبت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لسنوات قليلة.

فمنذ أن ألحقت الجزائر بفرنسا، أصبحت تشكل أرضا تابعة لفرنسا من حيث القوانين الجمركية والنقدية و لا يفصل بينهما سوى البحر[2]، وكانت التجارة الداخلية تعاني من خلل كبير تمثل في سيطرة المنتجات الحديثة على الأسواق الداخلية الكبرى، حيث أن الإنتاج المحلي لم يستطع الصمود أمام الإنتاج المستورد، ولهذا لم تعرف التجارة الداخلية نشاطا كبيرا رغم وجود الغرف التجارية التي كانت مهمتها تنظيم التجارة الداخلية وتوزيع الإنتاج المحلي، ومما عقد الأمور أكثر هو اتجاه التجارة نحو المنتوج المستورد والمواد المصنوعة بالآلة لجودتها، وبالتالي تحقيق الربح الوفير على حساب المنتوج

1- A. NOUSCHI, La naissance du nationalisme Algérien 1914-1954, 1ere édition, Les éditions de minuit, paris, 1962, p.104.

2- J. SAINT GERMES, Economie algérienne, 2eme édition, Tome 4, Imprimerie Guichen, Alger, 1955, p 248.

المحلي، وبقيت الصناعات التقليدية تعاني نفس المشكل خاصة في ميدان المصنوعات النسيجية[1].

إن التبادل الحر بين الجزائر والأجانب، قد عقد من وضعية الميزان التجاري الجزائري حيث يعاني عجزا دائما، وفي جو ركود الإنتاج الصناعي وانخفاض الأسعار، بدأت عملية إنشاء الشركات الجديدة في التناقص.

ترتكز الصادرات الجزائرية أساسا على الإنتاج الزراعي وكذلك المعادن الخام، أما الواردات فكانت بالدرجة الأولى ترتكز على المواد المصنعة والتجهيز لصناعي وبعض المنسوجات، وكانت الخمور تمثل $^1/_3$ الصادرات الجزائرية، أي أنه يحتل المركز الأول بأكثر من 30% م قيمة الصادرات الجزائرية، ونجد إلى جانبه الحمضيات والتمور، وهذه المنتجات تصدر بالدرجة الأولى إلى فرنسا، حيث لم تكن الخمور الجزائرية تجد المنافسة في الأسواق العالمية إلا من طرف خمور اسبانيا، ايطاليا والشيلي[2]. وتبقى الخمور بأهميتها رقم واحد في قيمة الصادرات الجزائرية.

ترتبط الجزائر أساسا في علاقاتها التجارية مع فرنسا، وذلك عن طريق ارتباطها المزدوج معها (عن طريق العلاقات الجمركية والنقدية الموحدة)، ففرنسا هي الزبون الرئيسي والممول الأول للجزائر في نفس الوقت، وهذا الارتباط مع فرنسا هو الذي جعل الجزائر تعيش في صعوبات كبيرة، وكذلك كان ميزانها التجاري يتعرض دوما لخسارة تتحملها الجزائر وحدها لأن فرنسا هي التي كانت تفرض الأسعار على منتجات الجزائر.

1- قريشي، المرجع السابق، ص 72 .

2- J. SAINT GERMES, Op.Cit., pp. 251-251.

والحقيقة أن فرنسا كانت تلعب دائما الدور الرئيسي في عجز الميزان التجاري الجزائري، حيث انه في بداية القرن العشرين وحتى سنة 1915م، كانت الواردات تفوق حجم الصادرات في قيمتها المادية، أي أن الميزان التجاري كان دائم العجز، وخلال فترة الحرب العالمية الأولى أصبح الميزان التجاري يسجل نجاحا كبيرا، خاصة وأن فرنسا كانت تعاني من ويلات الحرب، فلم تستطع تصدير موادها المصنعة نحو الجزائر، لأنها كانت تستورد كثيرا من الجزائر. وعند عودة السلام وحتى سنة 1937م، عاد الميزان التجاري إلى تسجيل العجز الذي كان يعاني منه خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وهذا ما يبين بوضوح دور فرنسا في عجز ميزان الجزائر التجاري[1].

وقد بقي هذا العجز قائما حتى سنة 1937م، حيث بدأت تظهر على ميزان المدفوعات علامات الاستقرار ثم علامات الربح، وحتى سنة 1948م بقي الربح قائما، وخاصة أن أوروبا عامة كانت في حرب قاسية.

وأخيرا ومنذ سنة 1948م بدأ ميزان الجزائر التجاري يشهد عجزا كبيرا، حتى وصل هذا العجز إلى 79 مليار فرنك فرنسي، وانخفض قليلا في سنة 1954م ليسجل عجزا قدر بحوالي 77مليار فرنك فرنسي، وكانت سنة 1952من هي أسوا سنة تجارية شهدنها الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي.

كانت أكثر من 2/3 المداخيل من الصادرات تذهب لصالح فرنسا، و3/4 الواردات الجزائرية تأتي من فرنسا، و هذا التعامل مع فرنسا كان سببا هاما في هذا العجز الدائم. وقد كان هذا العجز يخص المبادلات مع فرنسا

1- J. SAINT GERMES, op.cit., p. 259.

والاتحاد السوفياتي بالدرجة الأولى، أما المبادلات مع الدول الأوروبية الأخرى فكان متعادلا وليس هناك عجز وإنما ربح طفيف[1].

إن أغلب المواد الجزائرية المصدرة إلى فرنسا يعاد تصنيعها هناك، وتستوردها الجزائر ثانية، ولكن بقيمة أعلى بكثير من القيمة التي صدرتها بها، إضافة إلى تكلفة الشحن والنقل التي تدفعها الجزائر[2].

لقد كانت كمية الواردات والصادرات الجزائرية تقدر بملايين الأطنان في الفترة الواقعة ما بين 1938-1954، و أن حجم الواردات من حيث الكمية كان دائما اقل من كمية الصادرات، ولم يتجاوزها إلا في فترة الحرب العالمية الثانية وخاصة في سنتي 1943م و1944م، ثم عادت كمية الصادرات إلى التفوق ثانية على كمية الواردات حتى سنة 1954م، لكن مداخيل الصادرات بقيت رغم ذلك أقل من مدفوعات الواردات، وأصبح الميزان التجاري الجزائري يعيش عجزا كبيرا استمر حتى سنة 1954م[3].

ب- مشاكل النقل والمواصلات:

لقد عانت الجزائر من هذا المشكل أيضا، فكان لزاما على الجزائر تقنين النقل بالسكك الحديدية، الشيء الذي زاد من حدة الصعوبات وضاعف من عزلة الأرياف بالنسبة للمدن. وقد أدى نقص النقل في بعض المناطق، إلى تقلص التموين بالفحم وحطب التدفئة إلى درجة أن هذه التموينات لم تكن تصل إلى بعض المناطق النائية، التي عانت العزلة لوقت طويل عن المدن

1-Ibid, p.259.

2- قريشي، المرجع السابق، ص 76.

3- A. NOUSCHI,Op.Cit.,p.104.

الكبرى، حيث أعلن مجلس قسنطينة أن الولاية – أي قسنطينة- مهددة عن قريب بالجوع، وإذا لم يحل مشكل النقل فإنها المجاعة الحقيقية[1].

وقد احتكر النقل البحري وحده عشر شركات فرنسية، وصارت 70% من صادرات الجزائر تذهب إلى فرنسا و33% من وارداتها، وأصبحت الجزائر تلعب دورا هاما في ازدهار الاقتصاد الفرنسي، إحتلت المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وألمانيا الغربية في شراء الصادرات الفرنسية[2]، وقد ركزت الاحتكارات الفرنسية نفسها وسيطرت على مختلف مجالات العمل في ميدان التجارة والصناعة والنقل خاصة، ولم تحاول الإدارة شق طرق جديدة للمواصلات ولا حتى تزويد الجزائر بوسائل النقل، حيث أن بعض القاطرات التي برمجتها الإدارة الفرنسية لتزويد القطاع الجزائري للنقل بها قد استفادت منها تونس أكثر حيث أن احتياجات الريف التونسي استولت على العتاد المتحرك كلية[3].

ظل قطاع النقل في الجزائر يعاني من مشاكل أخرى، حيث أن ارتفاع أسعار الطاقة زاد من صعوباته، ولم تكن هناك مشاريع جديدة في هذا القطاع إلا في المدن الكبرى، أي في المراكز التي تهم الإدارة الاستعمارية والمناطق التي كانت لها فيها مصالح، أما القرى النائية والمداشر البعيدة عن المدن الكبرى، فلم يكن لها الحظ من هذه المشاريع لعدم وجود مصالح استعمارية بها، والحق أن الطرق التي كانت موجودة بالجزائر خلال العهد العثماني هي التي

1-Ibid, p.105.

2- يحي بوعزيز ، المرجع السابق، ص 54.

3- A. NOUSCHI,Op.Oit., p.106.

بقيت حتى بعد الفترة قيد الدراسة، لكنها طورت بعض الطرق وخاصة في مجال السكك الحديدية مثل خط وهران- بشار، و خط عنابة- تبسة المكهرب والمجهز على الطريقة الحديثة، لا لشيء سوى لجلب المواد المعدنية الخام وبعض المنتجات الأخرى لتصديرها مباشرة نحو فرنسا و أوروبا.

ففرنسا شقت الطرق لتوصل مناجم الاستخراج بالموانئ ليتم تصديرها، ونفس الشيء بالنسبة للسكك الحديدية أو المطارات، فالشبكة البرية التي كانت في سنة 1945م، لم تكن تختلف كثيرا عن الشبكة البرية التي كانت موجودة سنة 1830م[1].

كانت شركة قسنطينة للفوسفات تحتكر جزء كبير من شبكة المواصلات، إذ كانت تملك مصالح هامة في شركات النقل للخطوط الحديدية عن طريق الجزائر، والطريق البري عبر الصحراء. لذا بقيت الجزائر حتى سنة 1945م تعاني من مشاكل النقل، التي لم تكن لتحل على الطريقة الاستعمارية التي ركزت فقط على المراكز الآهلة بالمعمرين.

والملاحظ أن وسائل النقل في المناطق البعيدة عن المدن قد بقيت تقليدية، حيث استعمال العربات التي تجرها الأحصنة والبغال لدى العائلات الجزائرية والميسورة الحال وهناك البعض الآخر الذي كان يستعمل الأحمرة كوسيلة هامة للنقل، والبعض الآخر كان لا يستعمل سوى وسيلة المشي لمسافات طويلة لجلب حاجياته من الأسواق أو لجلب الماء.

1- الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984ص 45.

أما في المدن الكبرى وحتى في وقت متأخر، كانت الحافلات المخصصة لنقل المسلمين لا تختلف كثيرا عن إسطبلات متحركة، عكس الأروبيين الذين كانوا يملكون وسائل نقل خاصة بهم[1].

وهكذا بقيت الأمور على حالها حتى سنة 1954م، لان ما كان يهم فرنسا هو تحقيق الأرباح الطائلة، ولو كان ذلك على حساب شعب كان يريد الدفاع عن حقه في الحياة ليس إلا وهو أدنى الحقوق التي طالب بها، ولكن حتى هذا الحق في الحياة لم يكن مسموحا به للجزائريين، فكيف يطالبون بفك عزلتهم و وتطوير شبكة المواصلات.

نستنتج من هذه الدراسة، أن فرنسا حاولت منذ احتلالها الجزائر رسم مخطط يضمن لها البقاء لأطول مدة زمنية ممكنة، حيث اعتبرت المستعمرات بمثابة الخزان الذي لا ينضب والركيزة الأساسية لاقتصادها، هذا الكلام كثيرا ما تردد على ألسنة الساسة الفرنسيين، فلم تعد الجزائر دولة تموّل فرنسا بما تحتاجه بل ارتبطت كلية بالاقتصاد الفرنسي، وفي هذا الصدد وضعت السلطات الفرنسية برنامجا خاصا كان الهدف منه الوصول إلى تنظيم قانوني للمنابع الاقتصادية للمستعمرات بغرض الاكتفاء الذاتي، خاصة من الناحية الزراعية والمعدنية.

فقد استغلت الموارد الاقتصادية، إذ لم يسلم أي منتوج زراعي من الاستغلال، لأن اهتمام الإدارة كان التموين دون الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات والضروريات المحلية، إلا بصورة ضئيلة، فكان يصدّر تقريبا تسعين في المائة من أغلب الموارد.

---

1 – قريشي، المرجع السابق، ص .78.

ورغم ذلك فقد صمد الإنسان الجزائري، وقاوم كل مخططات الإدارة الاستعمارية، وساهم في المحافظة على الأساس الاقتصادي للجزائر، ولم يترك كل الأمور الاقتصادية في يد المعمرين، بل كان يساهم في تقليب أرضه والاعتناء بها، رغم انه كان يعلم جيدا أن الفائدة العامة من وراء ذلك تعود إلى الأوروبيين، وتحمل نتائج ذلك، حيث ذهب العديد من أفراده ضحية للأمراض والأوبئة والمجاعات، حتى لا يترك الساحة الاقتصادية فارغة من الجزائريين.

كما أن القوانين الاستثنائية الجائرة التي كانت تصدرها السلطات الفرنسية، قد قضت على الجزائريين معنويا وماديا، ورغم ذلك فإن هذا المجتمع لم يستسلم نهائيا، وإنما بدأ يضمد جراحه ويواسي نفسه ليعود وهو أكثر إصرار على نيل حريته وأخذ حقوقه.

القسم الثاني

الواقع الاجتماعي في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية

الفصل الأول:

واقع السكان في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

إذا كان التخلص من التخلف الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي يتطلب طاقات و ثروات فان أهم هذه الطاقات و الثروات يتمثل في الإنسان هذا الكائن الحي الذي يستطيع بنشاطه و ذكائه و تنظيمه أن يخضع الطبيعة و يسيطر على إمكانياتها و يستغل ثرواتها فإذا استطعنا نحن العرب أن نوجه طاقاتنا البشرية وأن ننظمها و أن ندفعها إلى معركة البناء والإنشاء فإننا نستطيع آنذاك أن نقول بأننا خطونا الخطوة الحاسمة للقضاء على هذا التخلف الرهيب الذي يلقي بظلاله على مجتمعنا و يتهدده بأبشع مصير و الثروات وحدها مهما عظمت لن تجدي الإنسان العربي أو أي كائن في العالم نفعا إذا لم يتملك الإنسان ذاته و يستفيق من غفوته ويعد عدته لولوج عالم الاكتشافات والبحث والتنقيب العلمي المبرمج والمدروس ويبذل من عقلة وجسمه الشيء الكثير فكم من بلدان افريقية وآسيوية وأمريكية خاصة أمريكا الجنوبية مازالت تغفو و تنام على ثروات طبيعية وخيرات لم تستثمر للتخلص من مشاكل الجوع و الفقر المدقع وتخلفت عن رفع شعوبها إلى مستوى الحياة الحرة الكريمة وكم من بلدان أوربية وحتى عربية عاشت في ماضيها الزاخر في جو من الرخاء وسعة العيش الذي اثر على النمو الديموغرافي في أرجاء العالم والوطن العربي خاصة وبالتالي تعود بنا الذاكرة إلى التاريخ الاجتماعي للثورة الجزائرية ونطرح الإشكالية التالية: ما هي خصائص واقع السكان في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية ؟ .

الواقع الاجتماعي في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية :

تميزت الأوضاع الاجتماعية قبل الحرب العالمية الثانية بالسوء الذي اثر سلبا على أفراد المجتمع فمنذ بداية الحرب العالمية الثانية و الشعب الجزائري يعاني و ذلك بسبب الاستغلال الكبير للموارد الاقتصادية و تجنيد ما يزيد عن 400 ألف جزائري و توجيه البعض منهم للعمل في المصانع الفرنسية مما أدى إلى سوء الحالة الاجتماعية و الناجمة على نقص المؤونة الغذائية بين الأهالي في ظل هذه الظروف ندرج الطبقات المتكونة في المجتمع في هذه الفترة [1] :

المجموعة الأولى:

هي الطبقة العاملة التي تضم الأغلبية الساحقة من الجزائريين و هي تتكون بصورة رئيسية من عمال الفلاحة في الريف الذين يكونون 91 % من جملة سكانه ثم من عمال المدن اليدويين و المهنيين.

المجموعة الثانية:

هي الطبقة الوسطى التي تتكون من كبار التجار و صغارهم في المدن ومن القلة المثقفة من ذوي المهن الحرة و بعض الموظفين في ادارة الاحتلال و كذلك ملاك أراضي الريف وأفراد هذه الطبقة ضئيلة للغاية لا يتجاوزون 50 ألف نسمة وهناك من يقسم المجتمع في هذه الفترة إلى مستوطنين أهالي و يهود .[2]

1- بوعكاز شمس الهدى و بوشوشة سامية و قصار الليل رفيقة : الجزائريون و الحرب العالمية الثانية 1945/1939 ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة تبسة .

2 – العمري مؤمن : الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير ، دار الطليعة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ص43.انظر أيضا :

المستوطنين أثروا على موقف فرنسا إزاء أزمة الخمور التي وقعت في 1930م و قد اثروا كذلك في مشروع بلوم فيوليت كما ظهر نفوذ المستوطنين واضحا أيضا في اللجان المالية التي كانت لها القرارات الميزانية فقد كانت لهم سيطرة خاصة في المناطق المختلفة.

- **اليهود** :كانوا أقلية نشطة تقدر بحوالي 412000 نسمة في شمال إفريقيا حوالي 130000 منهم في الجزائر وحدها و قد سيطروا على مناصب هامة في الدولة وكانوا منقسمين إلى ثلاثة أقسام:

اليهود في المدن الساحلية: وهم كبراء اليهود و قد اندمجوا بصفة ظاهرية في الكيان الفرنسي و حاولوا بكل وسيلة أن ينسلخوا عن صبغتهم اليهودية الرسمية بواسطة الزواج.

يهود الطبقة الوسطى و الدنيا : هم بالمدن الداخلية و لا يزالون يهودا يحتفظون بيهوديتهم في كل شيء .

- يهود القرى الصغرى و أراضي الجنوب :

وهم مندمجون مع العنصر الغربي يتكلمون لغتهم و يلبسون لباسهم .

– بن خليفة عبد الوهاب: الوجيز في تاريخ الجزائر 1945/1830 ، ط2، دار البعث للطباعة و النشر ، الجزائر ، ص 107.

– دسوقي ناهد إبراهيم : دراسات في تاريخ الجزائر ، مطبعة سامي نشأت ، القاهرة ، 2001، ص76.

= رابح تركي ، التعليم القومي و الشخصية الجزائرية ، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1981، ص 92–93.

– ANNUAIRE STATISTIQUE DE L' ALGERIE ,13 VOLUME ,1961.

ديموغرافية السكان :

للتخفيف من حالة الاستياء التي تعيشها الأهالي أصدرت الإدارة الفرنسية مجموعة إصلاحات عرفت بقرار 4 فيفري 1919م التي كانت تتضمن إلغاء القوانين الأنديجان الزجرية بالإضافة إلى حصول مجموعة من الجزائريين الذين تتوفر فيهم شروط معينة على الجنسية الفرنسية لكن هذه الإصلاحات لم ترقى إلى طموحات الجزائريين الذي كان عددهم يتزايد باستمرار ففي عام 1926م كان عدد سكان الأهالي يقدر ب 515000 نسمة بينما ارتفع في عام 1931م إلى 55888000 نسمة [1]أما بالنسبة للمستوطنين فقد كان عددهم سنة 1926م يصل إلى 833000 نسمة بينما ارتفع سنة 1931م إلى 886600 نسمة و في مقابل هذه الزيادة الديموغرافية من الجانبين والتراجع الاقتصادي الواضح فان الوضعية الاجتماعية خاصة بالنسبة للأهالي كانت مزرية حيث أن ثلثي الأهالي كانوا يعيشون حياة الحرمان فمحاصيلهم و مواشيهم لم تكن تكفي لسد حاجياتهم اليومية هذه بالإضافة إلى البطالة التي كانت متفشية بصفة كبيرة مما أدى إلى انتشار الفقر و العوز و مقابل ذلك كان المستوطنين يعيشون في رفاهية و ترف كبيرين.

- أما بالنسبة لمجال الصحة فنلاحظ أن فرنسا خصصت مبلغا ضئيلا من ميزانيتها للصحة العامة لا يتجاوز 430 ألف من الفرنكات لذلك انتشرت الأمراض بين فئات الشعب و هبطت نسبة القادرين على حمل السلاح من الوطنيين بسبب سوء الحالة الصحية.

- الثقافة :

منذ احتلال الجزائر والاستعمار الفرنسي يمارس سياسة التجهيل وهو يعرقل تعليم اللغة العربية و من ناحية أخرى لا يسمح بانتشار التعليم الفرنسي إلا بمقدار بل و العمل على إغلاق المدارس العربية وحل الجمعيات الدينية التي كانت تشرف على تعليم الأهالي حتى أصبحت اللغة العربية غريبة في الجزائر وأصبح التعليم العربي في الفترة ما بين الحربين شبه معدوم حيث قضت على معظم مراكز الثقافة و اللغة العربية التي تتمثل في المدارس و الجوامع و الزوايا التي كانت قائمة قبل الاحتلال حتى صار الجزائريين يجهلون اللغة العربية ويتكلمون الفصحى و ذلك لخنق اللغة إلى غاية إنشاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931م التي كان لها الدور الكبير في إعادة إحياء اللغة و الثقافة العربية و كان الدين الإسلامي محاربا لدسائس الاستعمار من جهة و عملائه من جهة أخرى وإما عن التدريس الفرنسي فقد كان عاما بالنسبة لأبناء المستوطنين ولا تقبل سوى فئة قليلة من أبناء الأغنياء و لكن حتى بعد إنشاء جمعية العلماء المسلمين [1]

فقد قامت السياسة الاستعمارية بمنع البشير الإبراهيمي من إلقاء دروس التفسير في الجامع الأعظم في تلمسان و ذلك سنة 1932م ثم منع الأستاذ العقبي من إلقاء دروسه بمسجد العاصمة ونتيجة لمحاربة الاحتلال للثقافة بصفة عامة والثقافة العربية بصفة خاصة في الجزائر سادت الأمية بين أفراد الشعب الجزائري حتى أصبحت بعد قرن و ثلث من الاحتلال تشكل 94.9% بين الرجال و4.98% بين النساء و أما القلة التي أتاح لها الاحتلال التعليم و الثقافة فلم تتجاوز نسبتها 5.1 % بين الرجال و26 % بين النساء .

التنوع الاثني:

مع مطلع القرن 20 شهدت مدينة الجزائر هجرات سكانية كثيفة من مناطق القبائل الكبرى و الصغرى بحثا عن العمل و هو الشيء الذي رفع نسبة الناطقين بالأمازيغية بالمدينة إلى 30% و استمرت هذه الهجرات إلى المدينة لتبلغ النسبة40% عام 1925م و 60%مع اندلاع الحرب العالمية الثانية و نسبة الناطقين بالأمازيغية في تراجع مع بداية نزوح سكان الصحراء و الهضاب العليا بحيث أصبح عدد الناطقين بالأمازيغية بالمدينة 95.160000نسمة من مجموع 293000 نسمة أي ما نسبته 54% و ذلك وفقا لإحصاء 1954م و أكد إحصاء 1966م على تواصل انخفاض نسبة الناطقين بالأمازيغية بالعاصمة فمن مجموع 943551 نسمة مثل الناطقين بالأمازيغية 274018 نسمة أي ما نسبته 29.04 %في حين بلغت نسبة الناطقين بالعربية 67.40% أي 635976 نسمة و تبقى نسبة 3.56% الاثنيات أخرى كالفرنسيين و أفارقة جنوب الصحراء و غيرهم .

الأوربيون :

استقر العديد من الأوربيون في الجزائر و مع مطلع القرن 20 كانوا يشكلون الغالبية العظمى من سكان المدينة و على الرغم من فقدها للسكان الأوروبيين و ذوي الأصل الأوروبي بأكملهم صبيحة الاستقلال إلا أن المدينة توسعت بشكل كبير و أصبحت تضم الآن نحو ثلاث ملايين نسمة أو عشر سكان الجزائر إذا أحصينا سكان الضواحي فهي ألان تغطي معظمهم الأراضي المحيطة (متيجة).[1]

1- شريف سيبان: الطاقة البشرية في الجزائر – كتاب المؤتمر الجغرافي العربي الأول – الجزء الثاني ، ص 945. انظر أيضا :

- ANNUAIRE STATISTIQUE DE L'ALGERIE, 12 VOLUME, 1960.

أجري تقرير عام لسكان الجزائر في عام 1856م بلغ عددهم حوالي 2.496067 نسمة في حين تمت عملية الإحصاء العام الأول لسكان الجزائر في الفترة ما بين 4 و17 أفريل عام 1966 م حيث بلغ مجموع السكان حوالي 12.101.994 نسمة بزيادة قدرها 9, 605.927 نسمة أي ما يعادل حوالي أربعة أضعاف عدد السكان منذ 110 سنة مضت بزيادة إجمالية تقدر حوالي 385 % مع الملاحظة أن الزيادة السنوية في الفترة ما بين عامي 1958 م و1964م

قد وصلت إلى 9% فقط في مقابل 3,5% كمتوسط للزيادة السنوية في الفترة ما بين عامي 1856 م و1966م

وفيما يلي عدد السكان في العمالات

الجزائرية على ضوء النتائج التي سجلها تعداد لعام 1966:

- DOCUMENTS ALGERIENS, 30 OCTOBRE 1945- 31 DECEMBRE 1945.

- DOCUMENTS ALGERIENS, JANVIER 1955- 31 DECEMBRE 1955.

الجزائر العاصمة	1.648.168 نسمة	عنابة	949.989 نسمة
الاوراس	765.052 نسمة	قسنطينة	1.513.568 نسمة
الاصنام	789.583 نسمة	المدية	87.163 نسمة
مستغانم	778.863 نسمة	الواحات	505.553 نسمة
وهران	958.366 نسمة	سعيدة	236.959 نسمة
الساورة	211.374 نسمة	سطيف	1.237.927 نسمة
تيارت	361.962 نسمة	تيزي وزو	83.758 نسمة
تلمسان	444.118 نسمة	المجموع الكلي	12.101.994 نسمة

1- إن أغلب أو ما يقارب 4/3 لمجموعهم يقطنون الشمالية في حيث يتناثر الباقي في واحات المناطق الصحراوية .

2- يتمركز ما يزيد عن 3/1 السكان (4.119602 تبعا لتعداد 1966م) في الجزائر العاصمة و منطقة قسنطينة و وهران لذلك ترتفع الكثافة السكانية في المناطق الساحلية لتصل إلى أكثر من 100 نسمة /كلم2 بينما تبلغ الكثافة العامة في الجزائر5نسمة/كلم^2

3- يبلغ مجموع عدد السكان في عمالة الواحات و عمالة الساورة اللتان تحتلان معظم الجزء الجنوبي من الجزائر أي الإقليم الصحراوي حوالي 717.927 نسمة أي ما يوازي 5,9% من جملة السكان البالغ عددهم في عام 1966 م حوالي 12.101.994نسمة وقد تصل الكثافة السكانية في المناطق التي تقع جنوب سلسلة

الأطلس الصحراوي إلى حوالي 5,4 نسمة/كلم^2 و تصل في غرداية إلى 1,7 نسمة /كلم^2 و في عين الصفراء إلى 1,7شخص/كلم^2.[1]

الهجرة:

بدأت الحكومة الفرنسية منذ احتلالها للجزائر بتشجيع الفرنسيين على الهجرة إليها وكان أغلب المهاجرين يفدون من إيطاليا و جزيرة كورسيكا و جزيرة مالطة و إسبانيا.

أما هجرة الجزائريين إلى فرنسا فقد بدأت في عام 1914 حيثما جندت فرنسا عددا من الشباب الجزائري للعمل في صفوف جيشها و مصانعها و قد عاد الكثير منهم عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى إلا أنه نتيجة الدعاية الفرنسية بتشغيلهم في ميدان الاقتصاد الفرنسي أثر في جذب الجزائريين إلى فرنسا في فترة ما بين 1924 و 1929 م ولما جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية في الفترة ما بين 1929 و 1932م وضع قانون يمنع هجرتهم من طرف الفرنسيين بالإضافة إلى أن المستوطنين في الجزائر احتجوا لدى حكومتهم لأنها تحرمهم من الأيدي العاملة الجزائرية وعلى أي حال فقد تضاعفت هجرة الجزائريين إلى فرنسا قبل ثورة التحرير الجزائرية إذ بلغ المتوسط السنوي لعدد المهاجرين في كل من عامي 1947-1948 م حوالي 70 ألف جزائري وهذا كله ذبذب في الوضع الديموغرافي للجزائر .

1- بشرى الجوهري ، شمال افريقية ، الهيئة العامة للكتاب ، الإسكندرية ، الطبعة السادسة، ص 265 . انظر أيضا:

- شريف سيبان: الطاقة البشرية في الجزائر – كتاب المؤتمر الجغرافي العربي الأول – الجزء الثاني ، ص 945.

- الجنس :

تبعا لإحصاء عام 1960-1961 م بلغ جملة عدد سكان الجزائر فما عدا عمالتي الواحات و الساورة حوالي 745480 9 نسمة من بينهم 4.821620 نسمة من الذكور أو ما يعادل 49.4% من جملة عدد السكان في مقابل 4923860 نسمة من الإناث أو ما يعادل 51.6 %من جملة عدد السكان وبعبارة أخرى فإن نسبة الذكور في الجزائر كانت حوالي 979 ذكرا لكل 100 أنثى وهذا الأمر يعكس طبيعة المرحلة التي كانت تمر بها الجزائر في فئات السن المختلقة. وبالرغم من أن عدد المواليد الذكور أكثر من عدد الإناث إلا أن نسبة الإناث فاقت نسبة الذكور في جميع المراحل فيما عدا فئات السن بين 50-65 سنة ومرجع ذلك لحرب التحرير التي يظهر أثرها في النسبة بين فئة السن 20-30 سنة وهي الفئة التي تستطيع أكثر من غيرها أن تحمل السلاح هذا مع ملاحظة أن هذه النسب قد تقل عن ذلك إذ ما دخلنا في الاعتبار أننا أمام بلد عربي ومحافظ و عدم البوح بمواليد وأعمار الإناث مسألة كبيرة الاحتمال.

فئات السن :

فئات السن الرئيسية في الجزائر عام 1960

فئات السن	1-19 سنة	20-60 سنة	أكثر من 60 سنة
الذكور	نسمة 1.560	نسمة 1.879.800	نسمة 313.640
الإناث	نسمة 6.640	نسمة 2.134.440	نسمة 335.920
الجملة	نسمة 8.200	نسمة 4.014.240	نسمة 649.560

ويظهر من هذا الجدول أن المجتمع الجزائري مجتمع شاب فتي يتركز على قاعدة عريضة من صغار السن أقل من 20 سنة إذ تصل نسبتهم إلى مجموع السكان حوالي 52 % في حين تصل نسبة الطبقة المنتجة إلى 41.2 % من مجموع السكان و السبب في ذلك هو أن نسبة المواليد مازالت مرتفعة في الجزائر إذ أن المتوسط العام لعدد الأطفال في كل عائلة يصل إلى خمسة أولاد و قد يصل هذا المتوسط إلى 12 أو 14 طفلا بين أحياء و أموات و لا غرابة في ذلك إذ ما ارتفعت نسبة الأطفال الأقل من خمسة أعوام إلى إناث اللاتي يتراوح أعمارهن ما بين 15و49 سنة من 633 طفلا إلى كل ألف امرأة وفي عام 1948 م إلى 743 طفلا في عام 1954 م أي زيادة في السنة قدرها 110 طفلا لكل امرأة و هي زيادة هائلة في مدة لا تزيد على ستة أعوام ولا يمكن تعليلها إلا بالجانب النفسي الجماهيري الذي يتمثل في تعويض الخسائر من الذكور التي فتك بها الاستعمار الفرنسي و على أي حال فتصل نسبة المواليد في الجزائر إلى 46%.

ونسبة الطبقة المنتجة في الجزائر تبدو صغيرة إذا ما توصلنا لمعرفة أن 2.134.440 شخصا أو ما يعادل 53.1% من جملة عدد هذه الفئة والبالغ عددها 4.014.440 شخصا عبارة عن

إناث و هن اللاتي يرتبط عمل أغلبهن برعاية الأطفال و الأعمال المنزلية وبعبارة أخرى نجد أن عبئ الإنتاج في الجزائر يتحمله فقط 19.3 % من جملة السكان أي ما يقارب من 1.879.800 رجل فقط هذا أعلى فرض أن جميع الرجال في فئات السن بين 20-60 سنة قادرين على العمل و منتجين.

كانت الجزائر فيه في ثورة و كان الاستعمار يحصد أبناءه إلى جانب هجرة العناصر الفتية إلى فرنسا ومن ثم فلا بد أن هذا الوضع قد تغير عقب الاستقلال و زادت الطبقة المنتجة للسكان بعد اعتمادها على نفسها وانتهاء حالة الحرب .[1]

وبفضل الامتيازات التي أعطيت للمهاجرين اخذ يفد على الجزائر عدد كبير من المدنيين الأوروبيين و من ثم قفز عدد المستوطنين في الجزائر من 28 ألف في عام 1840 م إلى 109 ألف عام 1848 م ومن بين هؤلاء 25 ألف من الفرنسيين أي ما يزيد عن نصف المستوطنين كانوا ينتمون إلى بلدان أخرى و قد أتوا في الغالب من الطبقات الدنيا في بلدان البحر الأبيض المتوسط مثل ايطاليا و مالطا وإسبانيا و قد احتفظ الأسبان الذين كانوا غالبية ساحقة في وهران بكيانهم و لم يندمجوا في الجماعات الفرنسية وقد أسفرت سياسة فرنسا على انتشار الاستيطان الأوروبي في الجزائر حيث تركز المستوطنين في المدن وكونوا أغلبية السكان في مدينتي وهران والجزائر وذلك لوجود حوافز الحكومة هناك وهي قاصرة على الأوروبيين و لقيام الغالبية منهم بالعمل في مجال الصناعات وتغلغلهم في القطاع الزراعي .[2]

1-DEMOGRAPHIQUE YEAR BOOK, 1965, P.200.

- ANNUAIRE STATISTIQUE DE L' ALGERIE ,1 VOLUME1939-194

2- صلاح العقاد، المغرب العربي، القاهرة، ص 146 - 155.

عدد سكان الجزائر المهاجرة *1934- 1948* م

المدن	م1934	م1948	نسبة التغيرات
مدينة الجزائر	3.034.000	2.702.000	13
وهران	3.139.000	1.972.000	9
قسنطينة	3.340.000	3.013.000	11
الحدود الجنوبية	8.170.000	813.000	3.0
الجزائر	9.370.000	8.300.000	10

نسبة سكان الجنوب لم ترتفع بالرغم من تسجيل نسبة كبيرة من الولادات وصلت إلى 80000 مولود أكثر من الوفيات حيث أن الهجرة لم تكن بنسبة مهمة و نسجل أخطاء في الإحصائيات لسنة 1948 م (نلاحظ ارتفاع) و نفس الشيء بالنسبة لسنة 1954 م .

- نسجل في العمالات الثلاث لشمال الجزائر ارتفاع في عدد السكان بنسبة 10% أكثر ارتفاع من مدينة الجزائر و الإحصائيات المفصلة لكل بلدية نستطيع من خلالها تجنب الأخطاء في الإحصائيات و إعطاء فكرة عن ارتفاع السكان في العمالات الأخرى مثل تيارت سيدي بلعباس قسنطينة عنابة و فليب فيل .

السكان الحضريين في البلديات الريفية

العمالات	1954	1948	1936	1931	1906
الجزائر	823	704	515	470	302
وهران	722	628	497	419	271
قسنطينة	600	506	419	339	218
المجموع		2145	1838	1431	1228

سكان الجزائر *31* اكتوبر *1954*م و *1948*[1]

المنطقة	عدد السكان	عدد السكان	التغيرات النسبية
	1954	8419	
الجزائر	950	801	149
-	366	335	31
البليدة	316	283	33
المدية	230	220	10
القليعة	333	293	40
تيزي وزو	646	584	62
مليانة	269	250	19
المجموع	3.110	2.766	344

1- DOCUMENTS ALGERIENS, SERIE SOCIALE, MAI 1955, N 46-25.

- IDEM.

وهران	642	568	74
معسكر	269	249	20
مستغانم	456	404	52
سيدي بلعباس	212	194	18
تيارت	216	224	-8
تلمسان	379	352	27
المجموع	2.174	1.991	183
قسنطينة	973	914	59
باتنة	465	416	49
عنابة	288	266	22
بجاية	650	563	87
قالمة	218	206	12
Philippeville	293	266	27
سطيف	538	477	61
المجموع	3.425	3.108	3.425
عين الصفراء	264	251	13
غرداية	214	219	-5
توقرت	283	285	-2
الواحات	60	62	-2
المجموع	9.530	8.682	

الوضع الديموغرافي في الجزائر عام *1954* م:

العمالة	عدد السكان العام	العمال المسلمين
الجزائر	3.110.000	56.000
وهران	2.174.000	15.000
قسنطينة	3.425.000	86.000
الحدود الجنوبية	821.000	4000
المجموع	9.530.000	161.000

هذه الإحصائيات قد تكون مفاجئة إذا لم نتذكر إحصائيات سنة 1948 م حيث وصلت إلى 9480000 مليون نسمة في 1 جانفي 1954 م و كل تذبذب في عدد السكان ربما يكون عائد إلى درجة التطور في كل مجتمع أو عائد إلى الفترة المعاشة أو الظروف الإدارية و النفسية [1].

و أخيرا يمكن القول أن الحياة الاجتماعية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية كانت في تذبذب مستمر ويظهر هذا جليا في ارتفاع وانخفاض عدد السكان بصفة سريعة خلال ستة سنوات أي فترة الدراسة و نرجح الكفة إلى الانخفاض أكثر من الارتفاع و هذا راجع لعدة أسباب منها ارتفاع الأوبئة و الأمراض المختلفة مثل الكوليرا و التيفويد مما أدى إلى كثرة الوفيات وهجرة الأهالي أي الظروف الاجتماعية كانت صعبة جراء سيطرة فرنسا على كل النشاطات و الفئات الاجتماعية عبر حدود الوطن .

1- ANNUAIRE STATISTIQUE DE L' ALGERIE, 12e VOLUME , 1958.

الفصل الثاني:

خصائص الواقع الصحي بالجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

1939-1945

لتناول موضوع الصحة في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية، لا بد من طرح إشكالية رئيسية وإشكاليات فرعية تتمحور حول التساؤلات الأساسية التالية:

- ما هي مميزات الواقع الصحي للجزائر أثناء فترة الحرب (1939- 1945)؟
- ما هي خصائص الأمراض التي ظهرت في البيئة الصحية الجزائرية؟
- هل تراجعت أمراض جديدة؟
- ما هي شدة وطأة هذه الأوبئة؟
- ما هي الشرائح الاجتماعية الأكثر تضررا من الأوبئة التي اجتاحت بلادنا؟
- هل استفاد الجزائري من التغطية الصحية من علاج، تلقيح ودواء؟
- ما هي انعكاسات الواقع الصحي على البنية الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية؟
- ما هو موقف السلطات الفرنسية من الأمراض والأوبئة؟

*سنحاول الإجابة عن هذه الإشكاليات من خلال استنطاق الرصيد الأرشيفي الصحي(Potentiel Archivistique Sanitaire) المتواجد على مستوى أرشيف

---

* لمزيد من الإيضاح حول الواقع الصحي في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية، راجع.
Fella Moussaoui- El. Kechai « De l'Algérie Ottomane à l' Algérie sous occupation française : Le fait sanitaire et démographique .(1515-1881) Symposium Int[L] sur les relations historiques et culturelles Algéro-turques (uluslararasiyillik AFRIKA KONGRESI- OSMANLIDAN .../...

معهد باستور (Archives de l'Institut Pasteur)والأرشيف الوطني Les Archives Nationales D'Alger التي تحتوي على مجموعة هامة من الوثائق الأرشيفية الصحية، متمثلة في تقارير الأطباء حول اجتياح الأوبئة، إضافة إلى مراسلات مبعوثة من طرف الحاكم العام في الجزائر إلى مديرية الصحة في الجزائر، وهران، قسنطينة وكل مدن وأرياف الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1939- 1945.

هذا ويتجلى من خلال قراءة التقارير الصحية والمراسلات الرسمية أن ظاهرة الوباء الخطير بقيت تجتاح كل مقاطعة من مقاطعات البلاد بمدنها وبواديها، إذ ظهرت أمراض جديدة بالإضافة إلى تلك التي كانت تجتاح الجزائر أثناء التواجد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي.[1]

مميزات الواقع الصحي للجزائر:

من خلال استنطاق الأرشيف الصحي المتعلق بفترة الحرب العالمية الثانية، وتوظيف الأرشيف الصحي تبرز خطورة الأمراض وفي مقدمتها وباء التيفوس. Typhus الأمراض ، وفي الذي ضرب بشدة أثناء فترة دراستنا حيث نتطرق له من خلال:

GUNUMUZE TURKIYE CEZAYIR ILISKILER– UNIV. D'ISTANBUL. 27/ 12/ 2011.

1 – فلة موساوي – القشاعي، الصحة والسكان في الجزائر من العهد العثماني إلى أوائل الاحتلال الفرنسي (1518– 1871). أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1991.

1/ أوبئة التيفوس:(1939- 1945) Epidémies de Typhus

***الإجراءات الوقائية: (انظر الملحق رقم 02)**

فقد أشارت رسالة مبعوثة إلى الحاكم العام في الجزائر، بتاريخ 15 ماي 1941 إلى انتشار التيفوس في كل الأوساط، بما فيها السجون، كما أظهرته المراسلة التي بعثها مدير سجن مدينة قسنطينة إلى مدير الصحة العمومية بتاريخ 16 ماي 1941، إذ يشير السيد أرنو (ARNAUD) إلى خطورة وباء التيفوس الذي مس المسجونين الآتية أسماؤهم: بوكنس علي، بوخلفايا محمد ومجموعة أخرى من المصابين بهذا المرض الخطير.[1]

هذا، وقد انتشر هذا الوباء إلى الغرب الجزائري، إذ يشير رئيس بلدية وهران (Le MAIRE D'ORAN) في مراسلة إلى الحاكم العام، بتاريخ 16 ماي 1941، إلى إصابة مجموعة من السكان بالتيفوس، وقد يذكر الأسماء التالية: سانوس محمد، علوش عيسى وليونار إيفون (LEONARD YVONNE) إضافة إلى ولد علي الذي لا يتجاوز عمره 43 سنة والقائمة طويلة بأسماء المصابين بمرض التيفوس، حيث اتخذت السلطات الفرنسية إجراءات العلاج (MESURES DE PROPHYLAXIE) حيث يقول المسؤول الأول لمدينة وهران ما يلي:" إن مراقبة الفنادق المقاهي والحمامات متواصلة بصرامة لمكافحة التيفوس.[2]

---

1 – Archives du Fonds du Gouvernement GENERAL DE L'Algérie Direction Santé publique– Série « 17 E1/ 2656. Lutte contre le typhus.

2 –Arch. DPT. D'ORAN/ objet Epidémie de typhus série 17. E.

حول أوبئة التيفوس والكوليرا، راجع:

Fella Moussaoui – EL Kechai , « Les Condition sanitaires en Algérie pendant les premières années de l'occupation (1830– 1871) » In Actes

والجدير بالذكر والملاحظة، عند قراءة هذه المراسلات المتعلقة بالواقع الصحي في الجزائر، هو دقة المعلومات، حيث تشير هذه الوثائق إلى أسماء وألقاب المرضى، إضافة إلى سنهم ومكان إقامتهم سواء بالنسبة للأوربيين، المعمرين أو الجزائريين، كما تجلى ذلك عند عثورنا عن مراسلة تتضمن ما يلي:

« - HAMRI ZOHRA, 26 ans, demeurant Terrain Hadj HACENE. N^{O} 44- Hospitalisée le **8/ 5/** 1941 par le Dr FAROUZ, Médecin de l'hôpital auxiliaire d'Oran ».

-ABDELKADER BEN HADDOU, 7 ans demeurant cité Sanchidrian, hospitalisé le 9/ 5/ 1941.(1)

هذا، وانتشر وباء التيفوس إلى مقاطعة بجاية حيث تشير التقارير، إلى ضرورة التكفل بالمرضى وعزلهم عن باقي السكان إذ يتضمن احد التقارير الطبية ما يلي:

" La Maladie sévit sur la population indigène, le DR MOMPERE soigne les malades à Bougie et Sidi- Aich ».(2)

…/… du 12eme Congrès d'études Ottomanes. In Mélange de reconnaissance à l'historien Abdurrahim. T1. Pub. Fondation temmimi. Tunis. 2007.

1– FONDS santé publique, Rapport sur l'évolution de l'épidémie de typhus Exanthématique. 10/ 5/ 1941.

2– Archives Sanitaires Rapport du 11/ 5/ 1941.

Rapport du 28/ 4/ 1941. Typhus à Palissy. (Oran).

Rapport du 6/ 5/ 1941.

ولعل شدة وطأة هذا الوباء، جعلت المارشال فراقوت MARECHAL FARAGOUT يراسل الحاكم العام للجزائر حول تطور التيفوس، إذ تضمن تقريره الطبي ما يلي:

"l'Epidémie est loin d'être en régression, le typhus se propage à Oran, Tlemcen et ses environs… »

فقد انتشر التيفوس في كل من وهران وتلمسان وضواحيها وقد اشتدت وطأته يوميا، خاصة قبيلة بني وارسوس، حيث سجلت 80 حالة خطيرة.[1]

هذا، وقد تفسر كل التقارير الطبية، انتشار هذا الوباء الخطير، برفض السكان المنطقة للعلاج المفروض عليهم من طرف السلطات الطبية الفرنسية، إذ لم يتجاوبوا مع الدواء والتلقيح الذي أصبح يوزع عليهم، مما أدى إلى وصول الوباء إلى ناحية تيقزيرت على البحر **(انظر الملحق رقم 01)**

بتاريخ 16 ماي 1941 (TIGZIRT sur mer) إذ اجتاح المرض دوار ياسكون لمقاطعة ميزرانة، وقامت مصالح الصحة بتطهير كل المنازل الموبوءة، واتخذت مجموعة من التدابير الوقائية الأخرى كمنع التجمعات في المقاهي والأسواق التي أغلقت من طرف الإداري العام لبلدية ميزرانة[2] Commune de MIZRANA ورغم تلك الإجراءات الاحترازية، اجتاح التيفوس أزفون

1- Santé publique = Typhus = lettre du 15 Mai 1941.

2 - Rapport du Maréchal Malicet sur une épidémie de typhus àTigzirt sur mer en date du 13/ 5/ 1941.

- حول وباء الكوليرا أنظر: قلة موساوي- القشاعي، " الوضعية الديمقراطية والصحية بالأرياف القسنطينية نهاية العهد العثماني (1771- 1837)" المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، ع 17- 18، زغوان، تونس، سبتمبر، 1988.

(l'Epidémie frappe sans هذا وقد ضرب الوباء بدون هوادة (AZEFOUN rémission) إذ وصل إلى باتنة ومس الكبار والصغار، حسب تقرير طبيب دي لا بدوليار) D^{R}. DE LABEDOLLIERE حيث يقول أن هذا الوباء تميز بخطورة حيث أودى بحياة عدد هام من سكان المنطقة. ولإظهار شمولية وباء التيفوس أثناء هذه الفترة تجدر الإشارة إلى اجتياحه منطقة القل COLLO كما جاء في تقرير المارشال بيتويقت بتاريخ 15 ماي 1941،(Maréchal Betouigt) الذي اتخذ بعض الإجراءات الوقائية للحد من انتشار المرض، وقد جاء في تقريره الطبي ما يلي:

« Le typhus exanthématique diagnostiqué le 9 Mai 1941 par le médecin DELORME au centre du oued Slissen, nécessite l'isolement du malade, des soins hygiéniques et la désinfection de son habitation. » [(1)]

والجدير بالإشارة هو أن الإجراءات التي اتخذت كعزل المرضى وتطهير منازلهم وتزويدهم بالدواء، كان يرمي إلى تفادي انتقال العدوى في أوساط المعمرين.

---

1 –Rapport du Maréchal BETOUIGT sur une épidémie de typhus à Collo en date du 15 Mai 1941

راجع أيضا: فلة موساوي–القشاعي، "الوضع الصحي بالمدية: سكان بين أوبئة الكوليرا والتيفوس" الملتقى الوطني حول فاطمة نسومر، وزارة الثقافة، جامعة المدية، ماي 2009.

وقد تشير كل التقارير الطبية إلى مدى اتساع رقعة التيفوس الذي وصل إلى معسكر(MASCARA) بتاريخ 17 ماي 1941، حيث تضمن أحد التقارير الصحية قائمة طويلة لأسماء الموتى نذكر من بينهم :

- TABET ABDELKADER = 42 ans – décédé

- DIAFFI DGALOUL = 24 ans – décédé.

ويشير نفس التقرير إلى الإجراءات الوقائية التالية: المحاجر أي محاربة القملة المتسببة في مرض التيفوس،[1] بالإضافة إلى تأسيس محاجر في الأرياف لتطبيق نظام الكارنتينة (Quarantaine) للحد من انتقال العدوى، حيث طبق الحجر الصحي في حمام سلال بدوار تيفرا.

«Institution du LAZARET de Campagne de Hammam Sillal du Douar tifra. »[2]

من بين التدابير الوقائية التي طبقت لتفادي انتقال التيفوس نذكر: عزل الخيم الغير مصابة بالمرض عن الخيمات الموبوءة:

« Les tentes saines ont été isolées des tentes contaminées dans le douar, des ouled Ghemari, de la tribu des ANGAD, commune TELAGH- ORAN… »

وجاء في تقرير طبي آخر ما يلي: **(انظر الملحق رقم 06)**

1- Arch. Sanitaires ; lettre de BAUDENS au gouv. G^{L}. EN DATE DU 9/ 5/ 1941.

2- GOUV^{T}. G^{L}. Direction des Affaires Musulmanes au sous- directeur de la santé publique en date du 8/ 6/ 1941 « typhus grave. » - correspondance du 27/ 5/ 1941.

« La Famille et le malade ont été douchés épouillés, ce dernier a été isolé dans une chambre… »[1]

ثم يزداد هذا الوباء خطورة وانتشار في شهري ماي وجوان من سنة 1941، كما جاء في كل التقارير الصحية المحررة من طرف الأطباء القائمين على التكفل بصحة المرضى المعمرين بالدرجة الأساسية، إذ تتميز هذه التقارير بدقة معلوماتها:

« l'indigène RAFAH AHMED, journalier à Douéra est décédé le 29/ 4/ 1941 à l'hôpital de Douera des suites du typhus. »[2]

هذا وواصل وباء التيفوس ضرباته إذ اجتاح شرشال في 15/ 10/ 1946 إذ فسر الأطباء أسباب هذا المرض، بتناول المرضى مثلجات كانت تصنع دون احترام قواعد النظافة[3].

أوبئة الحمىEpidémies de Paludisme :

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين1939- 1945 سلسة من الأوبئة الفتاكة المرتبطة بظروف معيشة الجزائري وكانت لها صلة مباشرة بقواعد النظافة المنعدمة في الأوساط الريفية خاصة.

1- Rapport du gendarme CAVALIER, Port- Gueydon, le 9/ 5/ 1941 = Cas de Typhus.

2-Fonds = Santé publique en Algérie. (1841).

3- Arch. San. Epidémie de typhus à Cherchell en date du 15/ 10/ 1946.

حمى المستنقعات PALUDISME/ MALARIA:

تسبب هذا المرض في انقراض ديموغرافي "EROSION **Démographique**" اجتاح مدن وأرياف الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، حيث تشير كل التقارير الطبية إلى خطورته، حيث تضمنت رسالة مبعوثة إلى الحاكم العام في الجزائر بتاريخ 15/ 5/ 1941 إلى انتشار الوباء في مقاطعة سكيكدة (Philippeville)

إن استنطاق الأرشيف الصحي يوضح بدقة انتشار هذا المرض في كل الأرياف والمدن، حيث شملت الظاهرة الوبائية مقاطعة وهران، ومن خلال التقارير الصحية، المفصلة والدقيقة، نلاحظ خطورة الوباء، إذ يتطرق كل تقرير إلى عدد المرضى في أرياف وبلديات عين حجار/عين تدلس/ أولاد بنيس/ مهودية/ سيدي سعادة وغيرها من الأماكن التي كانت تقطن بها قبائل وأعراش تضررت من مرض المالاريا[1] MALARIA.

الإجراءات الصحية:

*تم تأسيس مصلحة طبية لمكافحة المالاريا[2]: **création service Antipaludique**

1- Arch. San. RAPPORT SUR L'Epidémie palustre dans le Départ. D 'ORAN EN Juillet 1944.

2- Arch. San. Série 17. E1/ 2661. Plan de campagne anti- paludique en Algérie.

تجفيف المستنقعات

- Assechement Des Marécages de Ain TAYA-COURBET CORSO et MIRABEAU

- القضاء على الناموس المتسبب في مرض المالاريا **LARVES ANOPHELES**
- توزيع أدوية للقضاء على المالاريا GYRON وMALARIOL .

هذا بالإضافة إلى المبادرات الخاصة التي كان يقوم بها الأطباء الذين كانوا يشترون الأدوية المضادة للمالاريا ويتجلى ذلك من خلال التقرير الهام الذي يذكر اسم الطبيب سكالدي D^R. CECALDI بالبرواقية والذي اقتنى دواء URETHANE/ ATABRINE/ PREMALINE/ QUININE من الصيدلية المركزية للتموين للصحة العمومية بالجزائر بتاريخ 3/ 4/ 1946.[1] وبالتالي، اتخذت الهيئات الطبية إجراءات صارمة لمكافحة المالاريا في الأوساط الريفية والحضرية، حيث تواجدت نسبة هامة من المصابين، وذلك لتفادي انتقال العدوى عند المعمرين، حيث تم تكوين بعض الأطباء المتخصصين في هذا المرض، وتم تنظيم العديد من الحملات للتحسيس بخطورة المرض وانعكاساته السلبية على صحة الإنسان، حيث شملت هذه الحملات كل مناطق الجزائر.[2]

1- Série 17 E1/ 2702 = Rapport= lutte contre l'Endémie palustre (1943- 1945). Série 17 2659 = Lutte contre le paludisme en Algérie 1943.

2- Série B- 2502 = Campagne antipaludique - Dpt. D'ORAN. (1940- 1944).

- Inventaire des produits antipaludiques au 31/ 12/ 1945.

*أمراض الجدري (**VARIOLE**)شملت كل الجزائر، متسببة في خسائر كبيرة.

*أمراض العين **OPHTALMIES PATHOLOGIES OCULAIRES** .

ارتبط هذا المرض بالدرجة الأساسية بالمناطق الصحراوية ذات الظروف المناخية الخاصة حيث عرفت واد سوف، بسكرة، تمنراست، تندوف وغيرها هذه الأمراض التي جعلت السلطات الفرنسية تؤسس دار العين للتكفل بمرض العيون.[1]

مرض السل: LA tuberculose **(انظر الملحق رقم 05)**

من الأمراض الخطيرة التي تسلطت على الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية، مرض السل الذي أودى بحياة نسبة هامة من السكان، إذ عرفت بلادنا هذا المرض أوائل الاحتلال الفرنسي، وقد اجتاح مدنها وأريافها ومس كل الشرائح الاجتماعية وكل الأعمار.[2]

وقد واجهت الهيئات الطبية الفرنسية هذه الظاهرة الوبائية بمجموعة من الإجراءات منذ سنة 1925، حيث أسست في 29 سبتمبر 1925 لجنة وطنية للتكفل بمرض السل تحت رئاسة LEON BOURGEOIS. وواصلت الحملات التحسيسية والوقائية المتعددة عبر الجزائر والجدير بالملاحظة عن مصدر العدوى،

1- Fella Moussaoui – El- Kechai, « Les Archives de l'Institut Pasteur d'Alger, source incontournable pour une approche du fait sanitaire de la région de oued souf = 1921- 1941». Communication présentée au colloque NAT[L] SUR L'Hist. Socio- Eco. D'El oued Univ. D'El oued. 24- 25 Janv. 2012.

- Série 17 E1 2703 = Rapports Maladies oculaires = Trachome.

2- Fella Moussaoui – El. Kechai , « Maladies et Epédémies à Tablat ; 1830- 1855 ». Colloque sur l'Histoire de Tablat et ses environs ; Tablat, 27/ 29 Avril 2010.

هو أن مرض السل كان قد انتقل عن طريق المعمرين الآتيين من فرنسا كما يشير إليه هذا التقرير:

« *La tuberculose devient de plus en plus fréquente en Algérie, elle frappe plus particulièrement nos sujets musulmans, les Médecins signalent la contamination de nos indigènes par les ouvriers qui reviennent de la métropole.* »[1]

ويواصل الطبيب لومبر في تقريره: "يمس السل الأهالي أكثر من الأوربيين، حيث يؤدي هذا المرض بحياة 26 من الأوربيين على مجموع 10.000 نسمة، بينما نسبة الوفيات عند المسلمين 3 مرات أكثر من عند المعمرين": وبالتالي، شكل مرض السل ظاهرة وبائية خطيرة في البيئة الصحية الجزائرية، إلى درجة أن عدد المصابين المسلمين كان يفوق بنسبة هامة عدد الموتى عند المجموعة الأوربية التي كانت ناقلا للوباء

« *Les Européens ont constitué un vecteur de transmission de la tuberculose en Algérie .* »[2]

1- Arch. Gouvern^{T} G^{L} / Dir. San. Pub./ Rapports Mensuels généraux. Alger- Oran- Const.

- Série 17 E1. 2702 = Mouvement des épidémies- hygiéne.

– organisation / desinfections 2653 (1938- 1958)

2- Arch. De l'institut Pasteur = Tuberculose en Algérie = 1940- 1941- 1942….

أوبئة التيفوئيد= الحمى التيقية Epidémies de typhoïde **(انظر الملحق رقم 01)**

تسلط هذا المرض على الشرائح الاجتماعية البسيطة التي كانت تعاني من سوء التغذية، خاصة أثناء فترات المجاعات والقحط، حيث ارتكز غذاءها على الأعشاب مثل التلرودة واليكوكة التي تؤدي إلى انتفاخ الحلقوم وتوّرم القناة الهضمية،[1] بالإضافة إلى تناول خضر وفواكه غير ناضجة، وشرب ماء غير صالح، كما تسلطت أمراض الحمى على الميسورين من الناس، وكانت مصحوبة بصداع والتهاب المعدة والأمعاء، إذ اشتدت وطأتها، وشكلت أوبئة خطيرة وغالبا ما كان مصدرها، أجانب توافدوا على الجزائر، وذلك ما يلاحظ عن هذه الظاهرة خلال الفترة العثمانية والعشريات الأوائل من الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث نقلت بعض السفن الآتية من قرطاجنة، الحمى الصفراء وانتقل العدوى إلى بلادنا عن طريق اسبانيا التي تضررت كثيرا من أوبئة الحمى الصفراء.[2]

أما فيما يخص فترة دراستنا (1939- 1945)، فقد تطرقت كل التقارير الصحية للأطباء والسلك الصحي الفرنسي في الجزائر، إلى خطورة مرض التيفوئيد (Typhoide) الذي مسّ كل منطقة (مدن وأرياف). إذ اجتاح مدينة وهران وضواحيها بتاريخ 5جويلية1939 في دوار لعويد بدائرة تلاع، حيث مياه الشرب كانت ملّوثة:

1- A.MERAD – BOUDIA , La formation sociale Algérienne précoloniale ; Essai d' analyse théorique. O.p.u. Alger ; 1981, p. 144.

2- فلة موساوي-القشاعي، الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي. (1515- 1871) = دراسة أكاديمية معتمدة على وثائق الأرشيف الصحي والديمغرافي. منشورات بن سنان، ووزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص. 257.

« *Les Services technique d'hygiène et de protection de santé publique, Rue du G^L FERRADOU, à GAMBETTA à ORAN. N^O 758.* »[1]

حيث يشير هذا التقرير إلى انتشار الوباء في هذه المقاطعة، إذ يعاني المرضى من ارتفاع الحمى المصحوبة بصداع شديد، مما جعل الحاكم العام للجزائر يفرض عملية التلقيح وفق قرار له .و المنحنى[2] التالي يوضح لنا الحالات التي أحصيت للمصابين بحمى التيفوييد ما بين 1940 و1941:

حمـــــــى التيفوييد *FIEVRE TYPHOÏDE*

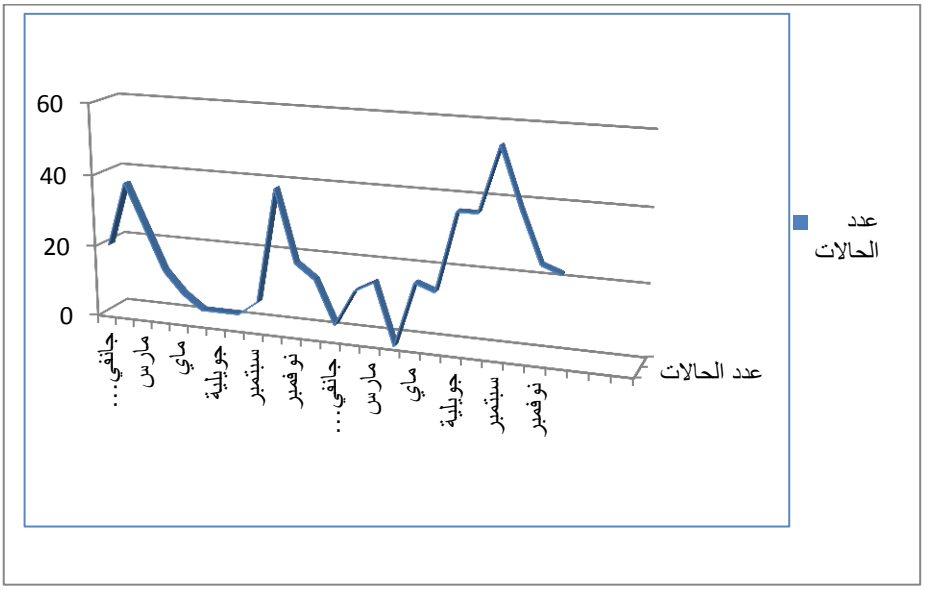

1- Rapport du Dr MIRANTE à MR .le préfet = Maladies contagieuses 5/ 7/ 1939.

2- D'après : LE FONDS SANITAIRE DES ARCHIVES NATIONALES DE BIR KHADEM .

الإجراءات المفروضة:

فرض التلقيح: (انظر الملحق رقم 03 والملحق رقم 04)

« *La mise en œuvre d'une vaccination très généralisée en exhortant les habitants dans leur propre intérêt à se prêter à la vaccination* ».*signé D*[r] *JARRY.*

تعميم التلقيح على كل السكان وإجبارهم على التجاوب مع حملات التلقيح. هذا، ووصل مرض التيفوئيد إلى شيفالو (chiffalo) تفاشون (TEFESCHOUN) بتاريخ 15 أكتوبر 1940، إذ يشير أحد الأطباء إلى خطورة المرض بالعبارات التالية:

« Les cas de typhoïde one été constatés par le D[r] BALLINE de Castiglione (BOU-ISMAIL) le 6 octobre 1940. »[(1)]

*تأسيس مصلحة للتكفل بمرضى التيفوئيد في 29 شارع موقادرو(MOGADOR) بالعاصمة

* وصول الوباء إلى ناحية ثنية الأحد بتاريخ 6 نوفمبر 1940، إذ يشير أحد الأطباء إلى ضرورة تلقيح المرضى كما جاء في رسالة إلى الحاكم العام.

« Urgence de la vaccination obligatoire anti- typhoïde paraty-phoidique des habitants de Teniet- el-haad . »

*تطهير مياه الشرب بماء جافيل (eau de javel)

1- Fonds santé publique = Fiévres typhoides = Rapports- Décrets (1940 – 1941 – 1942).

« Il faut Javelliser l'eau de boisson de la localité, tous les habitants de chiffalo seront vaccinés »[1].

هذا، و قد اقترن الوباء مع نهاية فصل الصيف أثناء تهاطل الأمطار الأولى لفصل الصيف، و قد يحتمل أن يكون مياه واد الحراش مصدر الجراثيم، خاصة وأن العديد من المرضى كانوا يسبحون فيها [2] و هذا ما ذهبت إليه بعض التقارير الطبية في تفسيرها إلى أسباب وباء التيفوئيد.

شمولية الوباء:

عند قيامنا بعملية جرد الرصيد الأرشيفي الصحي، عثرنا على مجموعة معتبرة من الرسائل الرسمية (مراسلات) و التقارير الطبية التي تصف وباء التيفوئيد بدقة، إضافة الى كل المناطق التي اجتاحها، حيث يشير أحد التقارير إلى وصول المرض إلى مدينة العفرون بتاريخ 15 مارس 1943، و تضمن ما يلي: "يفرض التلقيح على كل السكان التي تتراوح أعمارهم ما بين 5 و 40 سنة" **(انظر ملحق رقم 03)**

« Il sera procédé à la vaccination antitypho-paratyphoidique de tous les sujets âgés de 5 à 40 ans à El Affroun » [3]

---

1 – Arch. san. lettre du préfet d'Alger Pages au Gouv^{t} G^{l} en date du 23/10/1940.

2– Rapport du medecin colonel Jarry à Mr le Dir du service san.b d'Alger / Epidémie de typhoïde de maison carrée. Rapport du Dr Jarry approuvé le 30/9/1941 par le Dr Jane Dir. Serv. santé de la div. d'Alger.

3 – fièvres typhoïde : vaccination obligatoire / rapport du 15/3/1943.

و الجدير بالذكر هو وصول مرض التيفوئيد الى وهران و قسنطينة، حيث ارتفع عدد المرضى و الضحايا كما ارتفع عدد المصابين في مقاطعة الجزائر، حيث تشير التقارير الطبية إلى ضرورة التلقيح.

« Recrudescence de la typhoïde dans le Dpt d'Alger : insister sur la nécessité de la vaccination » [1]

و ما يؤكد خطورة المرض، هو استمرار اجتياح وباء التيفوئيد خلال سنة 1946، حيث تشير التقارير الطبية إلى عدد الضحايا في كل الجزائر، من عين بيضاء التي وصلها الوباء بتاريخ 1946/11/22، انتقل إلى تلمسان و بني ساف و أريافها بتاريخ 1946/11/24، حيث أدركت الهيئات الطبية الفرنسية ضرورة مجانية التلقيح.

« la vaccination antipara- typhoïdique est déclarée obligatoire par arrêté » signé Moline [2]

تعيين الدكتور جولي لمتابعة وباء التيفوييد بتاريخ 1946/8/29.

و أمام ضربات الوباء الذي بقي يجتاح كل مقاطعات الجزائر وصل إلى أعماق البلاد، وجدت السلطات الفرنسية نفسها عاجزة عن الحد من شدة المرض، إذ لجأت إلى إصدار قرار ينص على إعادة تلقيح المرضى مرة ثانية.

1- Maladies contagieuses : série 17 E/1408- typhoïde 1940-1943/ rapport du 31/10/1945.

2- arrêté du gouv^{t}. G^{l} de l'Algérie à Mr le maire de Tlemcen -rapport du Dr Joly : insp. d'hygiène.

Promulgation d'un arrêté de vaccination et revaccination anti typhoi-para-typhoïdique en date du 29/8/1946 signé Casagne.

لقد اقترن هذا الوباء بعودة مرض التيفوس سنة 1946، و قد وصل مرض التيفوئيد إلى مدينة شرشال بتاريخ 1946/10/15 حيث فسر الأطباء أسباب الوباء في هذه المدينة بتناول سكانها مثلجات كانت تصنع دون مراعاة قواعد النظافة [1]إذ واصل الوباء اجتياحه إلى نواحي Menerville في 1946/8/8. هذا و واصلت الظاهرة الوبائية ضرباتها ، حيث اجتاح مرض التفوئيد منطقة (ميشلي)، عين الحمام حاليا بتاريخ 1946/8/1 و قد وصل الوباء إلى كل قرى منطقة جرجرة، حيث أكدت التقارير على خطورة المرض رغم حملات إعادة التلقيح [2].

نتيجة لعملية التلقيح الإجباري التي خضع لها كل سكان المنطقة تم الحد من الوباء الخطير في بعض المقاطعات مثلما أشار إليه التقرير الطبي الذي يشير إلى تراجع التيفوئيد في دوار منقلات بتاريخ 1946/9/15.

« L'épidémie de typhoïde du Douar Menguellet est en voie de disparition » [3].

رغم تراجع الوباء في بعض المناطق، إلا أنه بقي يتسبب في انقطاع ديمغرافي « rupture démographique » في العديد من المدن التي لم يتم فيها القضاء جذريا على المرض مثلما

---

1 – Rapport du Dr Lartigue à Mr le préfet d'Alger en date du 8/8/1946 : typhoïde à Cherchell.

2– Rapport du Dr Lartigue du 1er aout 1946 intensité de l'épidémie à Michelet.

3 – Rapport du 1er /9/1946 au 15/9/1946.

كان الأمر في مدينة Orleansville (الأصنام)، الشلف حاليا التي أصابها وباء التيفوئيد عام 1946، حيث تشير كل التقارير الطبية التي تلوث مياه الشرب التي تكاثرت فيها الجراثيم المتسببة في المرض الخطير، الذي مرة أخرى، أودي بحياة نسبة هامة من الناس، كبارا وصغارا، مثلما أشارت إليه مراسلات القائمين على عملية التلقيح.[1]

استنتاجات ومقاربات=*Déductions et Approches*:

مما سبق يتضح لنا من خلال معالجة الواقع الصحي للجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية ما يلي:

- إن الأمراض باختلاف أنواعها تسلطت على الجزائر، وذلك ما ورد في مختلف التقارير الطبية التي ارتكزت عليها دراستنا هذه وحيث اجتاح الوباء باستمرار القرى والمدن الجزائرية.

لقد عرفت الجزائر تعاقب الأوبئة منذ بداية الاحتلال الفرنسي لبلادنا، حيث تسببت الجيوش الاستدمارية في إدخال أمراض جديدة كانت غير موجودة في البيئة الصحية الجزائرية،Variole[2]، كالكوليرا والجدري(Syphilis) والسفلس حيث أصبحت ظاهرة مزمنة تسببت في تدهور الواقع الصحي والمعاشي للجزائريين، وهذا ما كان له انعكاس سلبي على البيئة الاجتماعية، حيث أصبح التيفوس، وباءا مستوطنا بالمدن والأرياف، يتكرر ظهوره في دورات متعاقبة، مثلما

---

1 – Arch. San. Epidémie de typhoïde à Orléansville = nécessité de vacciner / Rapport Médical en date du 23 avril 1946.

2– Arch. San. Syphilis. no 2676.

- A. N / 17. E/ 1406. Dossier = lutte antivénérienne (1935 – 1943).

كان الأمر بالنسبة للحمى (مالاريا) والتيفوئيد، وهذا ما جعل هذه الأوبئة الفتاكة تشكل آفات مرعبة تتكرر بصفة استطراديه ودورية *Cycle Episodique Des Epidémies*.

- تسببت هذه الأوبئة في تجويع الفئات السكانية المحدودة الإمكانيات مما جعلها تعيش في حالة فقر وحرمان، إثر مواجهة الدورات المرعبة الناتجة عن المجاعات التي صاحبت الأمراض الخطيرة، حيث أحدثت تخريبا وتدميرا دو انعكاسات سلبية ماديا ومعنويا على صحة السكان.
- ارتبطت أغلبية الأمراض التي مست الجزائريين، كالكوليرا والتيفوس بالمناطق التي سادها البؤس وسوء التغذية والتعاسة والحرمان حيث لم تحترم قواعد النظافة.
- تميزت نظرة الجزائري للأمراض بالاستسلام للقدر، وقبول الألم بصبر وفقا للاعتقادات الدينية وثقافية التي تصّورت الأوبئة وكأنها " غضب وعقاب إلهي لما ارتكبه البشر من معاصي"، فكان هذا الموقف عاملا مساعدا على تقاعس المجتمع الجزائري لمواجهة المشاكل الصحية وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية.
- رغم كثرة الأمراض وخطورة الأوبئة، فإن التكفل بصحة السكان والسهر على معالجتهم كان يعود إلى "الطالب" أو "المرابط"، حيث كان "المداوي" يمارس العلاج بطرق تقليدية، مرتكزة على التراث الطبي التقليدي المتوارث عن الأجداد، حيث كانت كل الأمراض العضوية منها أو النفسية تفسر "بالقدر" و"المكتوب" و"الإرادة الإلهية".
- إن السلطات الفرنسية عملت على تدعيم الهياكل الصحية المتمثلة في المستشفيات التي قدمت بعض الخدمات الطبية للجزائريين، خوفا من انتقال العدوى في أوساط

المعمرين، حيث شرع القائمون على العلاج في تنظيم حملات تحسيسية تهدف إلى جلب الجزائري نحو المرافق الصحية الفرنسية، بعدما كان ينفر منها.

- لم تحد فرنسا من تواتر الأوبئة والمجاعات التي اشتدّت وطأة وقد ساهمت في إدخال أمراض أخرى، أكثر خطورة على صحة الجزائري.
- اجتمعت أغلبية تقارير السلك الطبي المدني والعسكري الفرنسي على أن الهياكل الصحية التي أسستها فرنسا والعلاج، دواء، تلقيح، كانت تقدم خدماتها بالدرجة الأساسية لجيوشها والمعمرين، ثم سمح للجزائريين من الاستفادة منها، تخوفا من انتشا ر الأوبئة في الأوساط الفرنسية، إلا أن الشرائح الاجتماعية، الأكثر تضّررا بالأمراض الفتاكة، كانت تقطن بالمناطق النائية التي لم تزودها فرنسا بالمرافق الصحية.
- كان أحسن الأطباء في خدمة المدنيين والعسكريين الفرنسيين، بينما كان " مشكوك في تأهل وكفاءة بعض الأطباء المخصصين للجزائريين.

هذه بعض المقاربات التي نتجت عن استنطاق الأرشيف الصحي المتعلق بهذه الدراسة المتواضعة التي ستثرى بظهور وثائق أرشيفية جديدة وأراء تحليلية نقدية أخرى.

الملحق رقم 01:

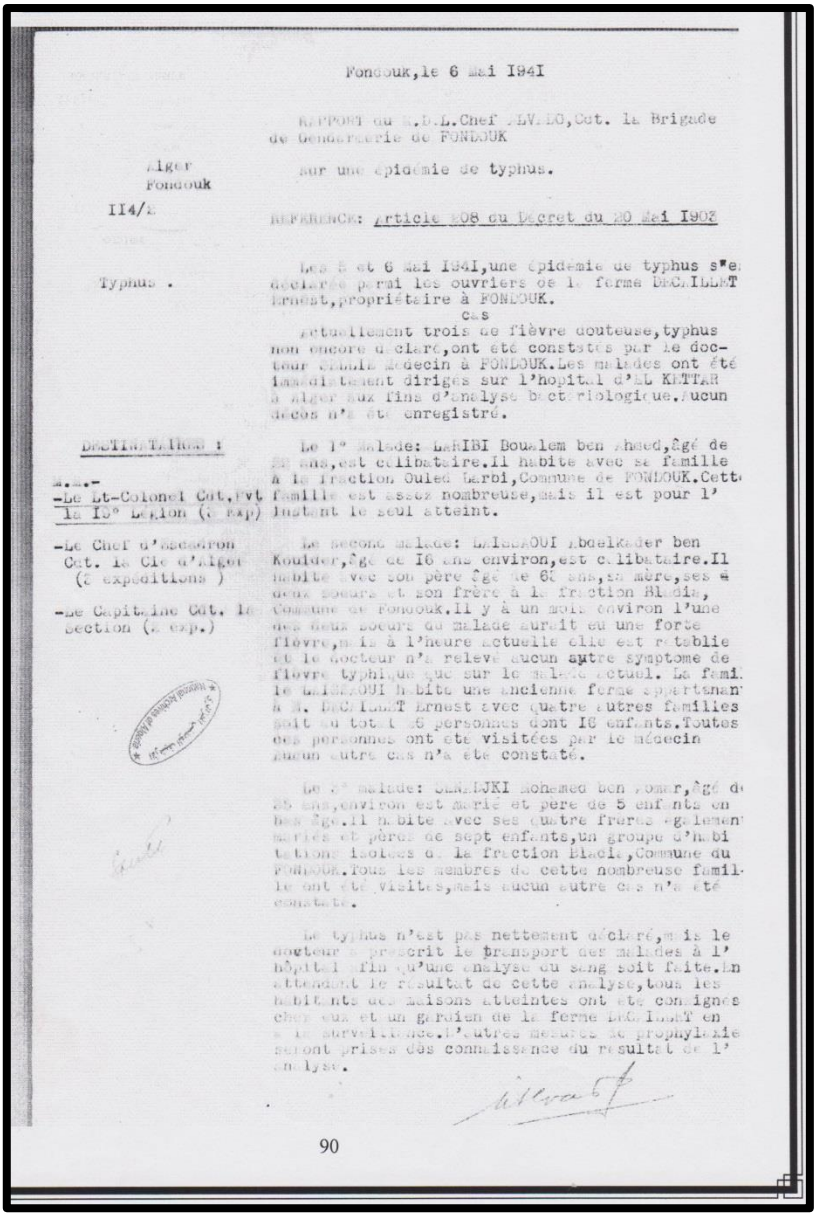

Fondouk,le 6 Mai 1941

RAPPORT du S.D.L.Chef d'Esc.LO,Cdt. la Brigade de Gendarmerie de FONDOUK

Alger
Fondouk

II4/L

Sur une épidemie de typhus.

REFERENCE: Article 208 du Decret du 20 Mai 1903

Typhus .

Les 5 et 6 Mai 1941,une épidemie de typhus s'est déclarée parmi les ouvriers de la ferme DeCHILLeT Ernest,propriétaire à FONDOUK.

Cas

Actuellement trois de fièvre douteuse,typhus non encore déclaré,ont été constatés par le docteur CHARLE Médecin à FONDOUK.Les malades ont été immédiatement dirigés sur l'hopital d'EL KETTAR à Alger aux fins d'analyse bactériologique.Aucun décès n'a été enregistré.

DeSTINATAIRES :

-Le Lt-Colonel Cdt.Pvt la 15e Legion (2 exp)

-Le Chef d'Escadron Cdt. la Cie d'Alger (2 expeditions)

-Le Capitaine Cdt. la Section (2 exp.)

Le 1° Malade: LaRIBI Boualem ben Ahsed,âgé de 22 ans,est célibataire.Il habite avec sa famille à la fraction Ouled Larbi,Commune de FONDOUK.Cette famille est assez nombreuse,mais il est pour l'instant le seul atteint.

Le second malade: LaLLaOUI Abdelkader ben Koulder,âgé de 16 ans environ,est célibataire.Il habite avec son père âgé de 62 ans,sa mère,ses 4 deux soeurs et son frère à la fraction Blaida, Commune de FONDOUK.Il y a un mois environ l'une des deux soeurs du malade aurait eu une forte fievre,mais à l'heure actuelle elle est rétablie et le docteur n'a relevé aucun autre symptome de fièvre typhique que sur le malade actuel. La famille LaLLaOUI habite une ancienne ferme appartenant à M. DeCHILLeT Ernest avec quatre autres familles soit au total 26 personnes dont 16 enfants.Toutes ces personnes ont été visitées par le médecin Aucun autre cas n'a été constaté.

Le 3° malade: OuLDJKI Mohamed ben Omar,âgé de 25 ans,environ est marié et pere de 5 enfants en bas âge.Il habite avec ses quatre freres également mariés et pères de sept enfants,un groupe d'habitations isolées de la fraction Blaida,Commune du FONDOUK.Tous les membres de cette nombreuse famille ont été visités,mais aucun autre cas n'a été constaté.

Le typhus n'est pas nettement déclaré,mais le docteur a prescrit le transport des malades à l'hôpital afin qu'une analyse du sang soit faite.En attendant le résultat de cette analyse,tous les habitants des maisons atteintes ont été consignés chez eux et un gardien de la ferme DeCHILLeT en a la surveillance.D'autres mesures de prophylaxie seront prises dès connaissance du resultat de l'analyse.

90

الملحق رقم 02:

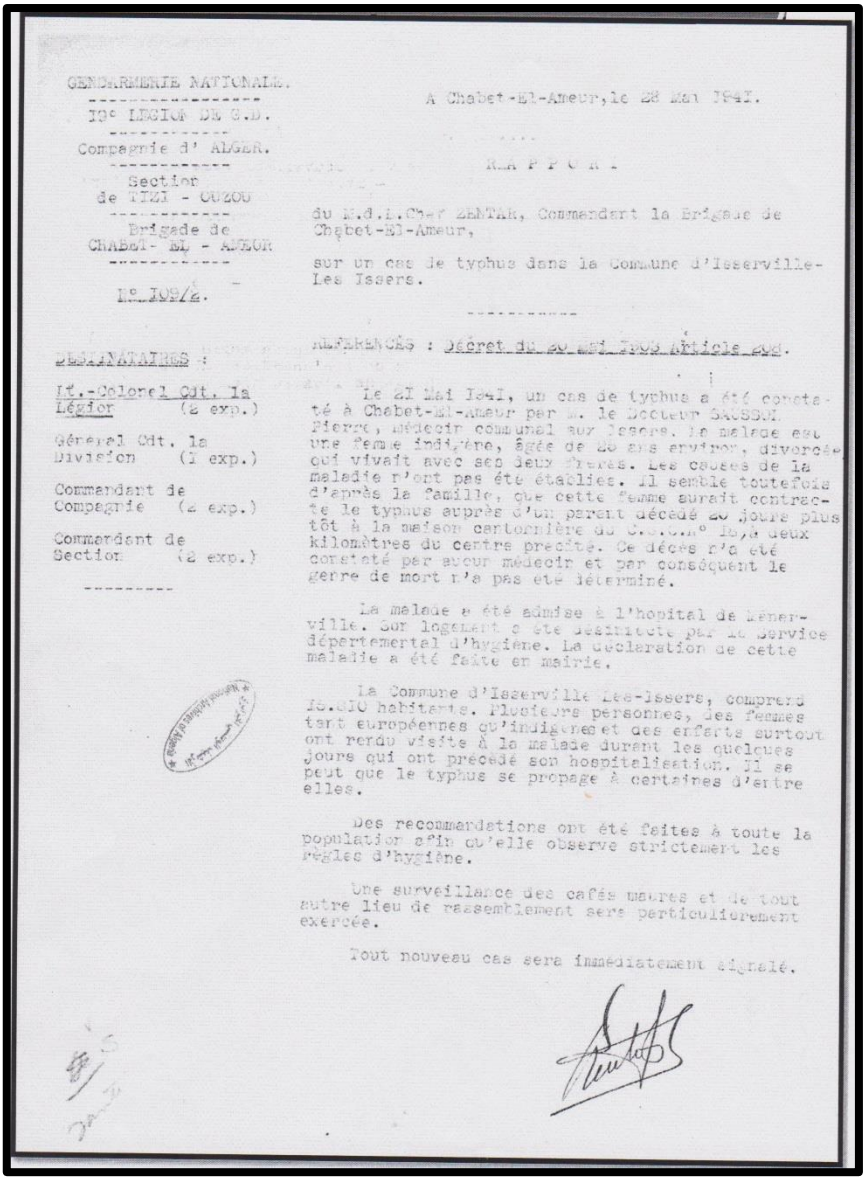

GENDARMERIE NATIONALE.

IXe LEGION DE G.D.

Compagnie d' ALGER.

Section
de TIZI - OUZOU

Brigade de
CHABET- EL - AMEUR

N° 109/2.

A Chabet-El-Ameur, le 28 Mai 1941.

R A P P O R T

du M.d.L.Chef ZENTAR, Commandant la Brigade de Chabet-El-Ameur,

sur un cas de typhus dans la Commune d'Isserville-Les Issers.

REFERENCES : Décret du 20 mai 1905 Article 29.

DESTINATAIRES :

Lt.-Colonel Cdt. la Légion (2 exp.)

Général Cdt. la Division (1 exp.)

Commandant de Compagnie (2 exp.)

Commandant de Section (2 exp.)

Le 21 Mai 1941, un cas de typhus a été constaté à Chabet-El-Ameur par M. le Docteur SAUSSOL Pierre, médecin communal aux Issers. Le malade est une femme indigène, âgée de 20 ans environ, divorcée qui vivait avec ses deux frères. Les causes de la maladie n'ont pas été établies. Il semble toutefois d'après la famille, que cette femme aurait contracté le typhus auprès d'un parent décédé 20 jours plus tôt à la maison cantonnière du C.T.O.A.° Km,8 deux kilomètres du centre precité. Ce décès n'a été constaté par aucun médecin et par conséquent le genre de mort n'a pas été déterminé.

La malade a été admise à l'hopital de Isserville. Son logement a été désinfecté par le Service départemental d'hygiène. La déclaration de cette maladie a été faite en mairie.

La Commune d'Isserville Les-Issers, comprend 18.310 habitants. Plusieurs personnes, des femmes tant européennes qu'indigènes et des enfants surtout ont rendu visite à la malade durant les quelques jours qui ont précédé son hospitalisation. Il se peut que le typhus se propage à certaines d'entre elles.

Des recommandations ont été faites à toute la population afin qu'elle observe strictement les règles d'hygiène.

Une surveillance des cafés maures et de tout autre lieu de rassemblement sera particulièrement exercée.

Tout nouveau cas sera immédiatement signalé.

الملحق رقم 03:

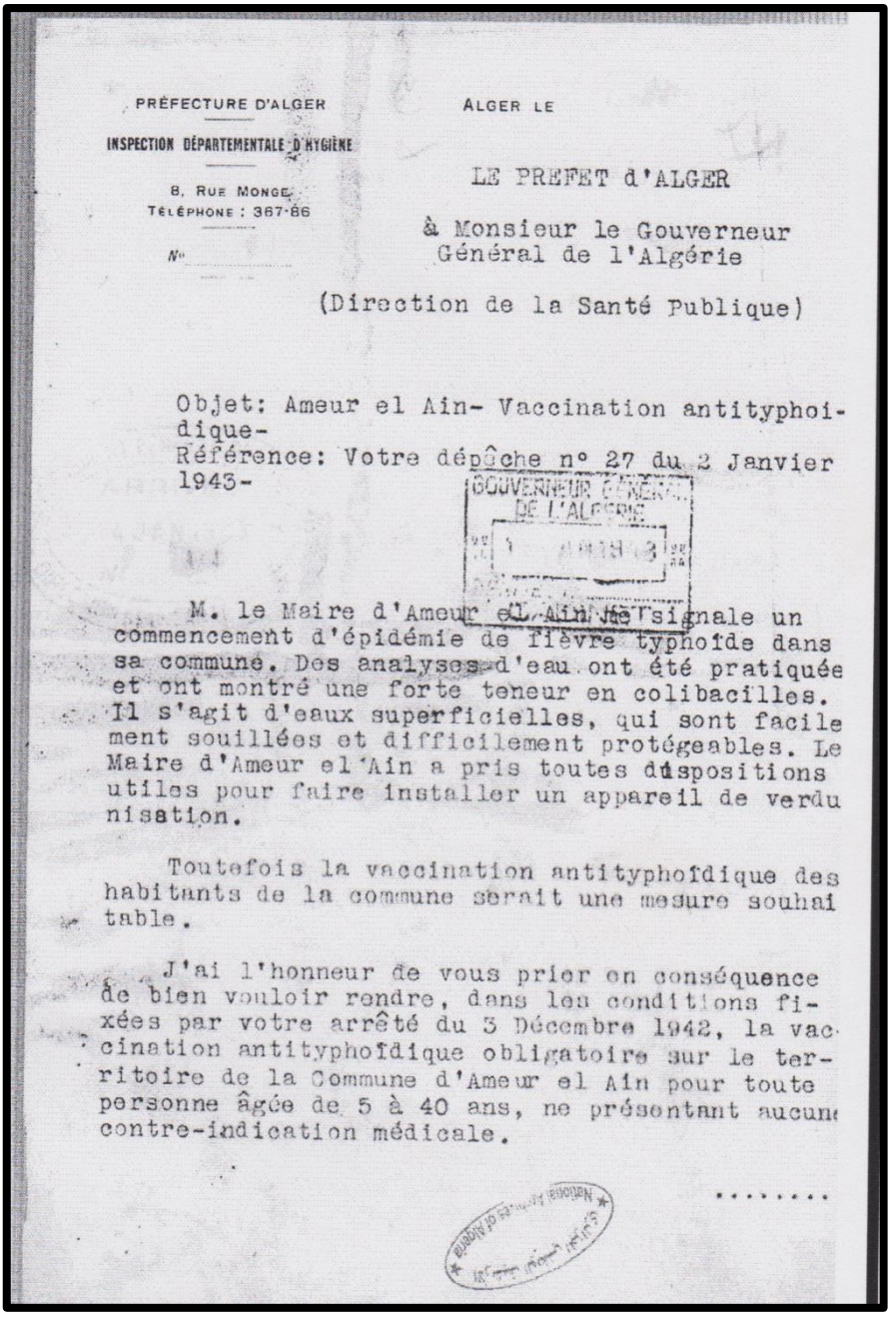

PRÉFECTURE D'ALGER

INSPECTION DÉPARTEMENTALE D'HYGIÈNE

8, Rue Monge
Téléphone : 367-66

N°

ALGER LE

LE PREFET d'ALGER

à Monsieur le Gouverneur
Général de l'Algérie

(Direction de la Santé Publique)

Objet: Ameur el Ain- Vaccination antityphoidique-
Référence: Votre dépêche n° 27 du 2 Janvier 1943-

GOUVERNEUR GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE

M. le Maire d'Ameur el Ain me signale un commencement d'épidémie de fièvre typhoïde dans sa commune. Des analyses d'eau ont été pratiquée et ont montré une forte teneur en colibacilles. Il s'agit d'eaux superficielles, qui sont facilement souillées et difficilement protégeables. Le Maire d'Ameur el Ain a pris toutes dispositions utiles pour faire installer un appareil de verdunisation.

Toutefois la vaccination antityphoïdique des habitants de la commune serait une mesure souhaitable.

J'ai l'honneur de vous prier en conséquence de bien vouloir rendre, dans les conditions fixées par votre arrêté du 3 Décembre 1942, la vaccination antityphoïdique obligatoire sur le territoire de la Commune d'Ameur el Ain pour toute personne âgée de 5 à 40 ans, ne présentant aucune contre-indication médicale.

.....

الملحق رقم 04:

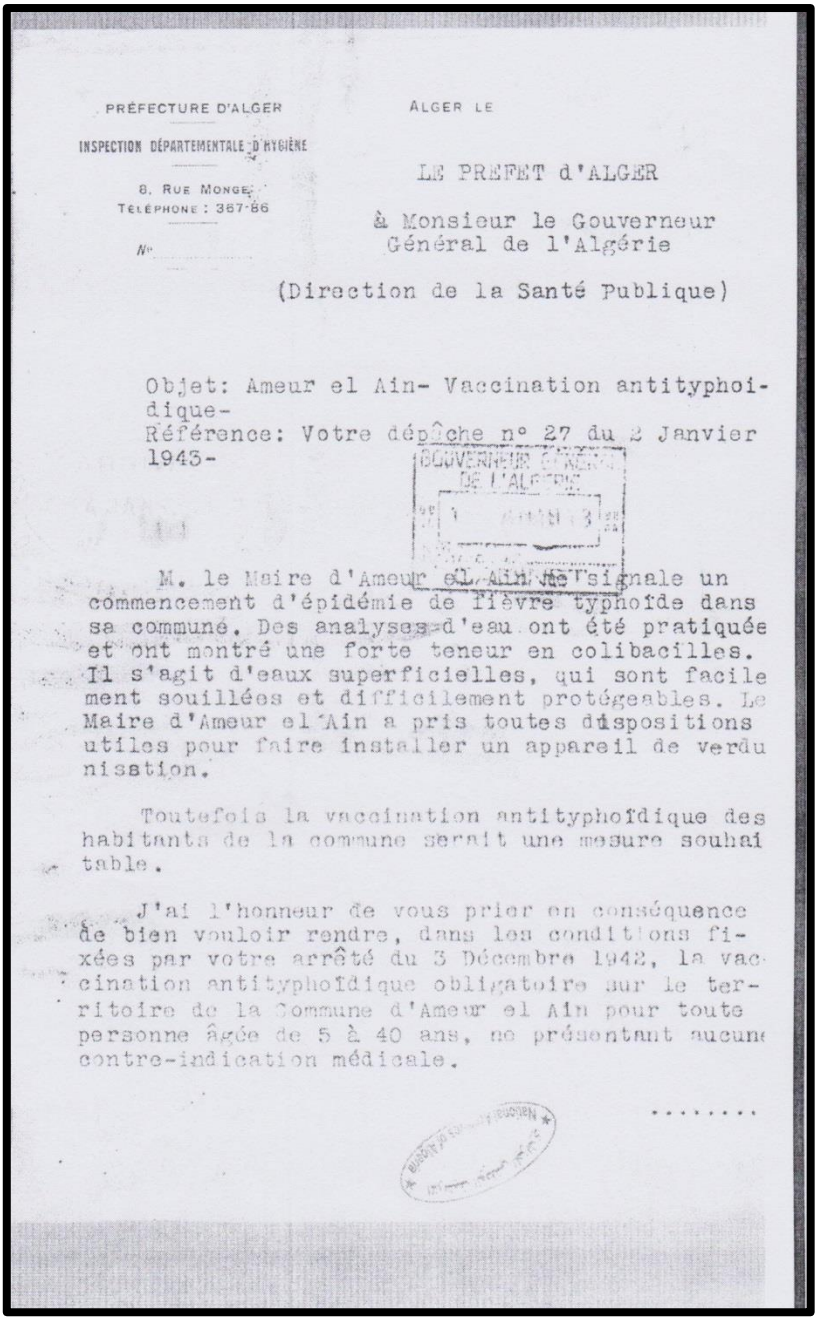

PRÉFECTURE D'ALGER

INSPECTION DÉPARTEMENTALE D'HYGIÈNE

6, Rue Monge
Téléphone : 367-86

N°

ALGER LE

LE PREFET d'ALGER

à Monsieur le Gouverneur
Général de l'Algérie

(Direction de la Santé Publique)

Objet: Ameur el Ain- Vaccination antityphoidique-
Référence: Votre dépêche n° 27 du 2 Janvier 1943-

GOUVERNEUR GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE

M. le Maire d'Ameur el Ain me signale un commencement d'épidémie de fièvre typhoïde dans sa commune. Des analyses d'eau ont été pratiquée et ont montré une forte teneur en colibacilles. Il s'agit d'eaux superficielles, qui sont facilement souillées et difficilement protégeables. Le Maire d'Ameur el Ain a pris toutes dispositions utiles pour faire installer un appareil de verdunisation.

Toutefois la vaccination antityphoïdique des habitants de la commune serait une mesure souhaitable.

J'ai l'honneur de vous prier en conséquence de bien vouloir rendre, dans les conditions fixées par votre arrêté du 3 Décembre 1942, la vaccination antityphoïdique obligatoire sur le territoire de la Commune d'Ameur el Ain pour toute personne âgée de 5 à 40 ans, ne présentant aucune contre-indication médicale.

.....

الملحق رقم 05:

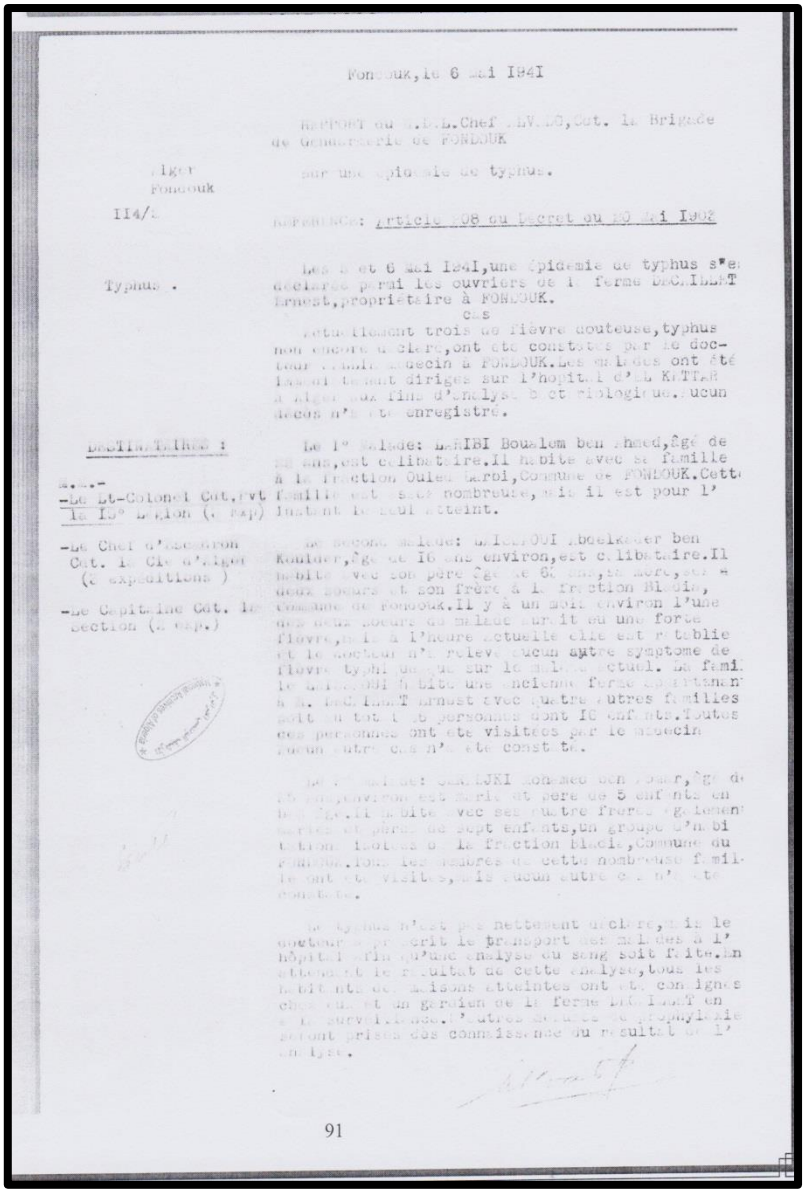

Fondouk,le 6 Mai 1941

RAPPORT du C.E.L. Chef de LIV. LG, Cdt. la Brigade de Gendarmerie de FONDOUK

Alger
Fondouk

sur une épidémie de typhus.

II4/2

REFERENCE: Article 108 du Décret du 10 Mai 1908

Typhus .

Les 5 et 6 Mai 1941, une épidémie de typhus s'est déclarée parmi les ouvriers de la ferme DeCHIBET Ernest, propriétaire à FONDOUK.
Cas
Actuellement trois de fièvre douteuse, typhus non encore nettement clairs, ont été constatés par le docteur [illegible] médecin à FONDOUK. Les malades ont été immédiatement dirigés sur l'hôpital d'EL KETTAR à Alger aux fins d'analyse de sérologie. Aucun décès n'a été enregistré.

DESTINATAIRES :

-Le Lt-Colonel Cdt. Rgt la IXe Légion (2 exp)

-Le Chef d'Escadron Cdt. la Cie d'Alger (2 expéditions)

-Le Capitaine Cdt. la Section (2 exp.)

Le 1er Malade: BOUHIBI Boualem ben Ahmed, âgé de 28 ans, est célibataire. Il habite avec sa famille à la fraction Oulad Larbi, Commune de FONDOUK. Cette famille est assez nombreuse, mais il est pour l'instant le seul atteint.

Le Second Malade: BOUIOUI Abdelkader ben Kaddour, âgé de 16 ans environ, est célibataire. Il habite avec son père âgé de 60 ans, sa mère, ses deux soeurs et son frère à la fraction Ouled [illegible], Commune de FONDOUK. Il y a un mois environ l'une des deux soeurs du Malade aurait eu une forte fièvre, mais à l'heure actuelle elle est rétablie et le Docteur n'a relevé aucun autre symptome de fièvre typhoïde que sur le malade actuel. La famille BOUIOUI habite une ancienne ferme appartenant à M. DeCHIBET Ernest avec quatre autres familles soit au total 21 personnes dont 10 enfants. Toutes ces personnes ont été visitées par le Médecin Aucun autre cas n'a été constaté.

Le 3e Malade: BOUIOUI Mohamed ben Abdallah, âgé de 25 ans environ est marié et père de 5 enfants en bas âge. Il habite avec ses quatre frères également mariés et pères de sept enfants, un groupe d'habitations isolées de la fraction Ouled [illegible], Commune du FONDOUK. Tous les membres de cette nombreuse famille ont été visités, mais aucun autre cas n'a été constaté.

Le typhus n'est pas nettement déclaré, mais le docteur a prescrit le transport des malades à l'hôpital afin qu'une analyse du sang soit faite. En attendant le résultat de cette analyse, tous les habitants des maisons atteintes ont été consignés chez eux et un gardien de la ferme DeCHIBET en a la surveillance. D'autres mesures de prophylaxie seront prises dès connaissance du résultat de l'analyse.

91

الملحق رقم 06:

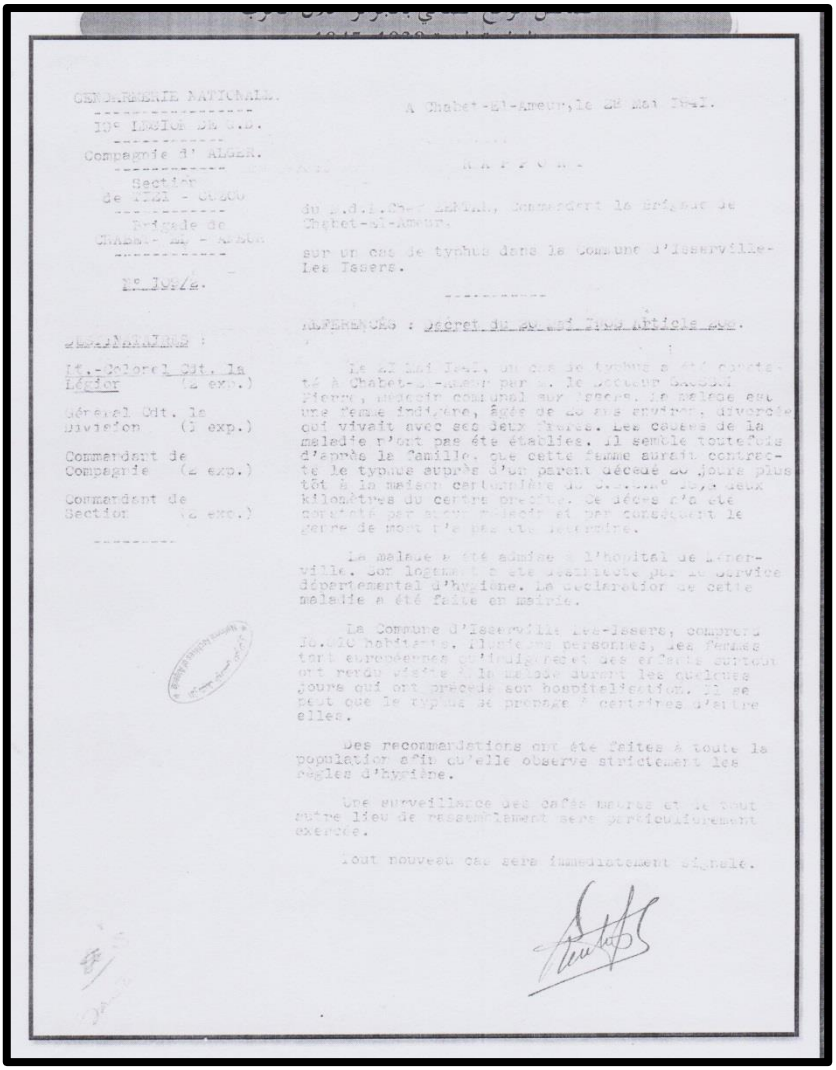

GENDARMERIE NATIONALE.

10e LEGION DE G.D.

Compagnie d' ALGER.

Section
de ATH - CHACO

Brigade de
CHABET-EL-AMEUR

Ne 1972.

A Chabet-el-Ameur, le 28 Mai 1941.

R A P P O R T

du g.d.i. Chef LEBRUN, Commandant la Brigade de Chabet-el-Ameur.

sur un cas de typhus dans la Commune d'Isserville-Les Issers.

REFERENCE : Secret du 29 Mai 1941 Article 2me.

DESTINATAIRES :

M.-Colonel Cdt. la Légion (2 exp.)

Général Cdt. la Division (1 exp.)

Commandant de Compagnie (2 exp.)

Commandant de Section (2 exp.)

Le 27 Mai 1941, un cas de typhus a été reporté à Chabet-el-Ameur par M. le Docteur CAUSSAT Pierre, médecin communal aux Issers. Le malade est une femme indigène, âgée de 20 ans environ, divorcée qui vivait avec ses deux frères. Les causes de la maladie n'ont pas été établies. Il semble toutefois d'après la famille, que cette femme aurait contracté le typhus auprès d'un parent décédé 20 jours plus tôt à la maison cantonnière du [illegible] deux kilomètres du centre précité. Ce décès n'a été constaté par aucun médecin et par conséquent le genre de mort n'a pas été déterminé.

La malade a été admise à l'hôpital de Mervville. Son logement a été désinfecté par le service départemental d'hygiène. La déclaration de cette maladie a été faite en mairie.

La Commune d'Isserville-les-Issers, comprend 8.000 habitants. Plusieurs personnes, des femmes surtout européennes qui fréquentaient des enfants surtout ont rendu visite à la malade durant les quelques jours qui ont précédé son hospitalisation. Il ne faut que le typhus se propage à certaines d'entre elles.

Des recommandations ont été faites à toute la population afin qu'elle observe strictement les règles d'hygiène.

Une surveillance des cafés maures et de tout autre lieu de rassemblement sera particulièrement exercée.

Tout nouveau cas sera immédiatement signalé.

الفصل الثالث:

خصائص واقع التعليم في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945

لم تقتصر اعتداءات الاستعمار الفرنسي للجزائر على الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية فحسب، بل عمدت إلى تدمير الثقافة والفكر فيها، فسارعت إلى سياسة تجهيل الشعب وتحطيم كل مقاماته الحضارية وفي مقدمتها الدين الإسلامي واللغة العربية، فسارعت بمصادرة الأوقاف الإسلامية من مساجد وزوايا ومدارس وبهذه الطريقة اختفت الكثير من الكتاتيب القرآنية ومدارس التعليم الإسلامي التي كانت مزدهرة قبل الاحتلال الفرنسي وتناقص عدد المعلمين والمتمدرسين[1]، كما توالت القوانين والمراسيم التي تحد اللغة العربية والدين الإسلامي[2].

1- يقول الدكتور سعد الله: حقيقة أن الفرنسيين كانوا قساة على الحكم العثماني لأسباب لا تخفى أحد، كما نبدو نحن اليوم قساة على الاحتلال الفرنسي، فإذا كان العثمانيون قد تركوا مسألة التعليم لأهل البلاد، فالفرنسيون جعلوا من التجهيل سياسة يتبعونها بدقة، فقطعوا عن تعليم الجزائريين منبعه الوحيد وهو الأوقاف التي صادروها وضموا ريعها إلى أملاك الدولة، وافتقرت المؤسسات التعليمية والمنتمون إليها من مدرسين وعلماء وطلبة."

-أبو القاسم سعد الله، "لوحة عن نظام التعليم بالجزائر في العهد العثماني"، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال 1830-1962م، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، عنابة 2009، ص. ص. 27-28.

2- لمزيد من التفاصيل انظر:

- (Ch.Robert) Ageron, les Algériens musulmans et la France T1, et T2, Paris.P.U.F. 1968.

لقد تعمّد الاستعمار الفرنسي تشويه الشخصية الجزائرية معتمدا على سياسة التجهيل وقتل الذاكرة التاريخية والحضارة لأنه أدرك أهمية اللغة وقيمتها عند شعب يريد الحفاظ على شخصيته وعمدت إدارة الاحتلال إلى شن حرب ضد العلم والتعليم عند الجزائريين، حتى لا يكون هناك أجيال صاعدة من أبناء الجزائر وكذلك غرسوا في أذهان التلاميذ فكرة مفادها أن الجزائر جزء من فرنسا[1]، وعملوا على إحلال التاريخ الفرنسي محل التاريخ الجزائري والقضاء على المساجد والزوايا ومحاربة الأئمة والعلماء والعقول وحرق المكتبات وكان كل هذا خلال القرن 19م.

فأدرك المستعمر تلك المقومات الأساسية فركز على حضر الحرية عليها وخاصة اللغة العربية وبالتالي على الشخصية الجزائرية مما يؤدي للقضاء على الإسلام. ومن هنا تطرقنا إلى إشكالية: ماهية سياسة التعليم في الجزائر؟ وما هي النخبة، وما الأساليب التي اتخذتها السلطات الاستعمارية في الجزائر للحد من تعليم الجزائريين؟ ومن قاوم سياسة المعمرين؟.

1-السياسة الاستعمارية في الجزائر:

1-1السياسة التعليمية[2]:

لا شك أن التشريع الإسلامي كان يشكل المصدر الرئيسي لتسير وتنظيم الجهاز القضائي الإسلامي في كل شيء إلا أن الاستعمار الصليبي الذي لم يكن يجهل

1- انظر:

-De Boudicour, Histoire De La Colonisation de l'Algérie, Paris, 1860.

2- انظر:

M, Bedjaoui. l'Algérie et le Pluralisme, Actes de la Conférence pour une Politique Linguistique Mondiale, Tlemcen,2002.

مقاصد الشريعة الإسلامية وأصالة الأمة الجزائرية، وهو الأمر الذي دفع المحتل إلى إخضاع الجزائريين المسلمين إلى تشريع الفقر والظلم والنفي والإعدام و انتهاك الحرمات[1].

ولم يكتفي الاستعمار فقط بانتهاك ودوس كرامة الإنسان الجزائري بل درس كل مقدسات الأمة محولا المساجد إلى كنائس والمحاكم الإسلامية إلى منازل للضباط الفرنسيين وإخضاع الأمة الجزائرية للتشريع الفرنسي وإنشاء مؤسسة استعمارية (المكاتب العربية) مهامها لإشراف على سير القضاء الإسلامي بالجزائر حيث حاولت تضليل المسلمين وإبعادهم عن دينهم الحنيف.

ولم يتوقف العمل الصليبي عند هذا الحد بل اتجهت الفكرة الاستعمارية إلى محاولة تحقيق ذلك عن طريق العناصر الضعيفة الإيمان من قضاة الجزائريين الذين حاولت فرنسا كسبهم بشتى الوسائل والمغريات لنصر القضية الاستعمارية ولقد لاحظ النقيب ساجي أن الاحتلال الفرنسي قد أثر على التعليم الأهلي بالمقاطعة حيث أن المبالغ الفائدة للمساجد والتي كانت تخصص لتعليم أبناء المعلمين صارت توجه إلى خزينة الدولة الفرنسية اقتضاء بذلك عودا التلاميذ من 1500 تلميذ إلى 30 تلميذ في التعليم الابتدائي ومن 500 في التعليم الثانوي إلى 10 وذلك عام 1849م.

وهكذا كان دي قايدن وكل أنصار الجمهورية الثانية يطالبون إلغاء القضاء الإسلامي طبقا لتعاليم القرآن والسنة النبوية الشريفة ، كما كانوا يعارضون بقاء الكتاتيب والزوايا حيث تضاعفت العمليات الصليبية الفرنسية لنشر الرعب والخوف وتحطيم كل مراكز الثقافة والتعليم الإسلامي بل اتجه الكيد الاستعماري

1 – عباس فرحات، ليل الاستعمار، حرب الجزائر وثورتها، وزارة الثقافة 2009.

إلى أبعد من ذلك إذ بدأ التفكير في كيفية ربط الجزائريين بالقضاء النابليوني وإبعاد تدريجيا عن التشريع الرباني وذلك عن طريق ما يسمى بالسياسة القبائلية، أي أن فرنسا بعد فشلها في خطة المدارس المختلطة والفرنسية والتفتت إلى القبائل الكبرى لتنصرهم قصد تشتيت وحدة الأمة الجزائرية وقد نشطت أقلام الاستعماريين لترويج الدعاية على أن السكان الأصليين للجزائر هم البرابرة وينحدرون من أصل غربي وهي دعاية افتراء على التاريخ لتزييف حقائق وان العرب الفاتحين ما هم إلا مستعمرين .

2-سياسة التعليم الفرنسي[1]:

لقد كانت حركة الاستعمار الثقافية والتعليمية تحاول فرض رؤية أخرى وتفكير مغاير لتفكير مجتمعنا فالثقافة الفرنسية تسعى لتحقيق مشروع فرنسة الجزائر واستئصال مجتمعنا من مقوماته الأساسية وذلك بعد إطلاع الشباب الجزائري على حضارة المستعمر ليصبح هؤلاء الشباب عناصر مقيدة ووسطاء بين إخوانهم في الدين الفرنسي .

وكانت تعتمد على مؤسسة المكاتب العربية لتجسيد مشروعها عن طريق التأثير في الأهالي فهناك من الضباط من ينادي بشعار تنوير عقول الجزائريين ولكن

---

1 – Guy Perville, Les étudiants algériens de l'université Française (1880–1962) Paris CNRS ,1984.

وانظر :

(Ch.Robert) Ageron, Histoire De l'Algérie Contemporaine, III 1871–1954, P.U.F , Paris, 1979.

ليس بمعنى التنوير بل ترسيخ وتعميق التفكير الاستعماري في أذهان المجتمع الجزائري .

وقد جاء في بعض التقارير ما يلي: "أن الحقيقة الأخلاقية تستهدف العقول لتنويرها أما الحقيقة السياسية ... فهي الوسيلة الفعالة للحكومة ... وينبغي أن تسيطر الحقيقة الثانية على الأولى".

كما أعلن الدوق دي ريفيقو أن المعجزة الحقيقية التي يمكن صناعتها تكون في إحلال اللغة الفرنسية شيئا فشيئا محل اللغة العربية ولتوطيد ركائز الاستعمار بمختلف أشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورفع شعارات استعمارية زائفة منادية التعليم من أجل الفتح تارة والعلاج من اجل الفتح تارة أخرى وقد جاء في التقارير الفرنسية ما يلي : إن التعليم يهذب الأخلاق ويلين القلوب القاسية جدا فيربطها بالحكومة الفرنسية .

كما كان ضباط المكاتب العربية مكلفين بتطبيق سياسة الإدماج بما يتماشى ومصالح الاستعمار حيث كتب أحدهم قائلا: و إنني لا أيأس ... أن يتم جمع اليهود والمغاربة والفرنسيين والإيطاليين والأسبان أمام أستاذ واحد وفي نفس الحصص الدراسية ينبغي أن يتم تحضير الإدماج داخل المدارس .

وابتداء من عام 1845م، يتبنى القادة الفرنسيين فكرة إنشاء مدارس خاصة بالفتيات المسلمات حيث اهتمت أليكس بهذا الموضوع فكتبت إلى وزير الحربية قائلة: " إنكم سيدي الوزير لا تجهلون أن أكبر تأثير في إفريقيا هو تأثير المرأة كما هو الحال في أوروبا وأنكم خصصتم لحضارتنا 100.00 من الفتيات الجزائريات التي ينتمين لمختلف طبقات المجتمع ... سيصبحن في المستقبل زوجات بارعات ومحظوظات ...سيضمن لكم خضوع البلد إلى الأبد ...

وذلك بالتأثير على أزواجهن ... غير أن تحقيق هذا الهدف الرائع يقتضي مبلغا ماليا يقدر بحوالي 200.000فرنك ."

وتقول قد جبت الأوساط العربية وتكلمت إلى العائلات عن الهدف، وكنت اصطحب معي لكل عائلة هدية إحسان وسخاء، وأكدت خاصة احترامي لدين البلد لكن التجربة باءت بالفشل .

وكان التساؤل المطروح: هل ينبغي تعليم الأطفال أم الراشدين؟ فكان القرار تعليم الأطفال والرجال فالمدرسة تكون مخصصة للأطفال، أما الحصص المسائية تكون للراشدين وإذا كان مرسوم 1899مينص على جعل التعليم الذي يقوم به المدرس وإنشاء مدارس التعليم اللغة الفرنسية للأهالي والأوروبيين إلا أن الفشل كان ذريعا، وكان من الفوائد الثمينة التي يرجو المستعمر استخلاصها هو فتح مدارس مختلطة ليصبح فيما بعد التلاميذ من أخلص المواطنين للإدارة الاستعمارية .

وظهرت أسماء أخرى مثل إسماعيل "داريات" و " ويلمار" و " دوماس" الذين عكفوا على رسم سياسة تقليصية تتكيف مع الوضع المحلي وإعداد المدارس العربية الفرنسية لكن تلك المشاريع كانت قد فشلت في تحقيق مبتغاها.

إن التدمير الاستعماري للمؤسسات الأهلية التعليمية حوّل هذا الشعب إلى حالة من الأمية ودليل ذلك تقرير الوالي الفرنسي بقسنطينة كارات حيث كان سكان بجاية قد طلبوا مني مقابلتي فاستقبلتهم ولم يتحدثوا إلى عن مصادرة ممتلكاتهم ولاعن بؤسهم إنما قالوا لي اعملوا على الاستصلاح وامنحونا مدرسة. وكان هذا الطلب يكشف إلى أي حد كان المستعمر يصنع في سياسة التجهيل.

ومن جهة أخرى فقد كانت النظرة الاستعمارية بعيدة الطموح في أن تجعل من المدرسة وسيلة نحو تحقيق غاية توغل الوجود الفرنسي بإفريقيا. وإذا كانت السلطات الاستعمارية تعلق أمالا كبيرة على دور المكاتب العربية لإنجاز هذا المشروع واستقطاب تلاميذ الأهالي إلى المدارس المختلطة وتعميم الفرنسية عن طريق بعض الوسائل التحفيزية لتوزيع الجوائز على التلاميذ الناجحين مبينين لهم محاسن التعليم، كما بيّن الآباء أن التعليم الفرنسي مستقل عن الأمور الدينية وكان هذا التيار يسير على حساب المدارس العربية الحرة باستبدال بعضها بالمختلطة .

2-1سياسة التنصير:

لم يمض على احتلال الجزائريين سوى شهران حتى أصدر على إثرهما أمر في 1830/09/08الذي يقضي بالاستيلاء على الأوقات الإسلامية التي تمول الخدمات الدينية والثقافية والتعليمية والاجتماعية للمسلمين الجزائريين.

كما تعهدت السلطات الاستعمارية في مرسوم 07/04باحترام الدين الإسلامي وأوقافه ومعاهده واحترام ملكية الجزائريين وحريتهم الدينية .

ولقد كان الجنرال بيجو يجمع الأطفال الجزائريين اليتامى ويأتي لهم بالقسيس فيسلمهم له قائلا حاول يا أبتي أن تجعل منهم مسيحيين وإذا فعلت فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار " وتولى الكاردينال لافيجري مسؤولية تنفيذ تلك السياسة التي تستهدف التمسيح وإدخال الجزائريين في بوتقة الفرنسيين روحيا وعقليا وكان توافد المبشرين المنفردين عن الجزائر إلى هذا البلد المسلمة لأنهم أدركوا أن المجتمع الإسلامي ليس كالمجتمع الوثني فهو يتطلب جهودا كبيرة لتنصيره باستخدام كل الوسائل والمغريات.

أما لافيجري فقد عمل على إقناع الإدارة الفرنسية بالجزائر من أجل تنصير وفرنسة الجزائريين وأقنع الحاكم العام دي قايدن بفكرته إذا كان مخططه يرمي إلى القضاء على التفكير العربي الإسلامي الذي يعارض كل ما من شأنه أن يسمح بتأسيس إدارة محلية للجزائريين . يتولى شؤونها رؤساء منهم ويمكن القول إن السياسة الاستعمارية استطاعت أن تجد لها مؤيدين من طرف بعض الجزائريين المتفرنسين الذين بدءوا يطالبون بتطبيق سياسة الإدماج وذلك عن طريق ما يسمى. بالسياسة القبائلية، أي أن فرنسا بعد فشلها في خطة المدارس المختلطة والفرنسة التفتت إلى القبائل الكبرى وتركز جهودها هناك لفرنسة سكانها وتنصيرهم قصد تشتيت وحدة الأمة الجزائرية وقد استطاعت أقلام الاستعماريين لترويج دعاية على أن السكان الأصليين للجزائر هم البرابرة وينحدرون من أصل غربي وهي دعاية افتراء على التاريخ لتزييف حقائقه وأن العرب الفاتحين ما هم إلا مستعمرين لتثبيت الاحتلال والتمكن للفكر الصليبي الفرنسي .

2-2سياسة الإدماج :

كان المعمرين بالرغم من تهجير الأهالي والاستيطان يطالبون باستمرار بتماثل الجزائر قانونيا وقضائيا وتعليميا بفرنسا ليتمكنوا من فرض حكمهم المدني وقد شملت سياسة الإدماج الإدارة حيث أن الجزائريين عينوا سابقا في مناصب تشبه مناصب البلدية عزلوا منها وأعطيت مناصبهم للفرنسيين .

أما بالنسبة للجزائريين المسلمين فقد بقي القضاء الإسلامي تحت إدارة وزارة الحربية وتم الفصل بين القانون الجنائي والمدني وجعل القضايا الجنائية المتعلقة بالجزائريين من اختصاص المحاكم الفرنسية ثم إخضاع القضاء المدني إلى المراقبة الاستعمارية.

إن الإحصائيات المتعلقة بالتجنيس بالجنسية الفرنسية بيّنت خلال عشر سنوات (1865-1875م) بتجنيس 371 جزائريا الذين تخلو عن أحوالهم الشخصية والإسلامية من أصل 336، 2.462 جزائري عام 1876والذين تم تجنيسهم جملة واحدة هم اليهود الذين منحهم اليهودي كريميو الجنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية اليهودية ولقد كانت سياسة الدمج تعني في الواقع دمج المعمرين مع الفرنسيين بفرنسا في نفس الحقوق السياسية والاقتصادية وغيرها وتأمين الحصانة القانونية لهم ثم إطلاق أيديهم في حكم الجزائر وأصبحت الفكرة السائدة في 1870-1898م ، وأنه لا يمكن اعتبار الجزائريين كالفرنسيين بل أن سياسة الاستسلام و الخضوع هي التي يجب أن تفرض عليهم .

3-واقع التعليم في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية:

يمكننا وصف وضع الثقافة الجزائرية بالمعاناة نتيجة الاحتلال والمواسم الوطنية والتاريخ واللغة فنجدها إما اختفت وإما اضطهدت. وكانت المساجد قد حولت إلى كنائس أو مستشفيات أو متاحف، كما أن المثقفين الجزائريين قد فقدوا تدريجيا الاتصال بماضيهم نتيجة لفقدان الكتب والمدارس بلغتهم . وأما الفلاحون فقد تركوا للخرافات والجهل وقد كانت أكثر النظم الوطنية الجزائرية معاناة وبالتالي فإن التربية عموما قد تضررت كثيرا.

ألغت إدارة الاحتلال الفرنسي سنة 1887 إجبارية التعليم التي أعلنت سنة 1883.

مجموع المتمدرسين في الابتدائي في نهاية القرن 19 بلغ 10.000 تلميذ أي 1.9 من مجموع الأطفال الجزائريين الأكثر من 7 سنوات.

وفي 1930 م وصل عدد المتمدرسين إلى 68.000 أي 6% من الأطفال وفي 1947 ، بلغ عدد المتمدرسين 167.000 طفل من المسجلين سواء زاولوا الدراسة أم لا.

في المرحلة الثانوية:

سنة 1889 وصل 81 شاب إلى مرحلة الثانوي.

- في 1930 وصل المرحلة الثانوية 700 تلميذ.
- وفي الأربعينيات إلى حوالي 2000 تلميذ.

في المرحلة الجامعية:

- سنة 1884 انخرط في الجامعة 6 طلاب.

بعد قرن من الاحتلال وصل المرحلة الجامعية 100 طالب.

وفي 1948 ،139 طالب أي 3.8 من مجموع الطلبة في الجامعة والباقي من الأوروبيين.

وبالنسبة للتعليم العالي الأهلي الذي كان منعدما تماما في الجزائر ،فإن آخرون يذكر أن سجلات المخابرات السرية تقدر عدد الطلاب في جامعات الأزهر والزيتونة والقرويين بالمئات من الشبان الذين توجهوا سرا في فترة ما بين الحربين أحيانا مشيا على الأقدام بتوجيه وتشجيع من فصائل الحركة الوطنية وحزب الشعب وجمعية العلماء على وجه الخصوص[1].

1- محمد العربي ولد خليفة ، الاحتلال الاستيطاني للجزائر، مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي نحو تجديد الخطاب وإشراك الشباب، ومنشورات ثالة، الجزائر 2005، ص ص 78-83.

وتظهر السلطات أنها تبذل جهدا وتدشن مدرستين جديدتين كل يوم ، وحسب مخطط التمدرس الذي أعد سنة 1944 ،الذي وعد بحوالي 600 قسم جديد أي حوالي 25000 مقعد[1].

ابتداء من الثلاثينات، أدت الهجرات الجماعية من الأرياف إلى إحداث توازن ديمغرافي، وخلق أغلبية في عدد الجزائريين بالمدن، وقد برزت مدينة الجزائر منذ 1930 إلى منطقة جذب للسكان، وهذا نتيجة زحف مستمر من الريف إلى المدينة فالكثير من العمال لا يجدون ما يقتاتون به في الأرياف فقد ارتفع عدد السكان من 33.1 % سنة 1911 وبـ 44% سنة 1936 فقد انتقل عدد السكان الجزائريين بين 1926 و1936 من 5.412.000 إلى 6.592.000 أي بزيادة 1.180.000 نسمة، ويعود تضخم المدن إلى فترة ما بين الحربين، إذ انتقل عدد السكان الأوروبيين من 591.848 سنة 1926 إلى 709.220 سنة 1936. وذلك بفائض 20% في حين ارتفع عدد السكان المسلمين بـ 42[2].

ويذكر Crouzet أنه خلال سنوات .... << كان فقر السكان من الأهالي عميقا وظهرت المجاعة ابتداء من سنة 1935، حيث لم يعد يوفر سنة 1940 إلا أقل من 2.5 قنطار>>.

ومن الناحية الثقافية تمت فرنسة الأوروبيين الأجانب والمسلمين بعد إخفاق اللغة العربية مع حلول القرن 19 ، مع تلقين هذه الفرنسية للمسلمين

1- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى 1962م، الجزائر خاصة، الجزء الثاني، دار المعرفة، الجزائر 2006، ص ص 311-317.

2- العربي اشبودان، مدينة الجزائر تاريخ عاصمة ، دار القصبة للنشر ،الجزائر 2007، ص ص. 256-257.

الذين بلغ بعضهم وهم أقلية مراتب الدراسات العليا في حين تم إقصاء الأغلبية الساحقة منهم من المدرسة ، سواء بسبب قلة المدارس أو سبب الفقر العائلي الذي لا يسمح بالتمدرس، وبمرور الوقت تأقلم المسلمون مع مبادئ اللغة لكسب العيش فقط[1].

وفي هذه الظروف حاول المجتمع الاستعماري خلق ثقافته الخاصة به <<الجزائرية >> حيث لا وجود لدور المجتمع الإسلامي ولا مكانة له ،إنه العدم، ففي الأدب كما في السينما ،لا وجود للمجتمع المهيمن عليه سوى المسموح به في الظل. وفي المقابل خلق الأدب الاستعماري شخصية مجتمعه فالشخصيات المشهورة أغلبها كان من العنصر الأوروبي[2].

لم يكن الجزائريون عاجزين عن تعليم أبنائهم لو لم يواجهوا العراقيل القانونية والمخططات الإدارية التي كانت تهدف إلى تحطيم الهوية العربية الإسلامية للجزائر من خلال طمس مؤسسات التعليم، كما كان بإمكانهم توفير التعليم لأبنائهم لو لم تستول السلطات الفرنسية على أموال الوقف الموجهة لخدمة العلم والدين[3].

---

1 نفسه، ص 259 وانظر:

– بوعزة بوضرساية ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830–1930م وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

2– إشبودان، مدينة الجزائر، نفس المرجع، ص. 260

وانظر: عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962م، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر،2008.

3– أبو القاسم سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 7، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998 م، ص. 241.

كما أهملت الحكومة الفرنسية التعليم العربي للجزائريين إلا في المدارس الشرعية التي أسستها لتخريج الموظفين فقط ،أما في المدارس الابتدائية فالتعليم كان بالفرنسية، وقد تستعمل العربية الدارجة معها ، وكان قصدها من ذلك هو إماتة العربية الفصحى أو لغة الكتابة و المطالعة و الثقافة و التراث الإسلامي.

4-القانون الفرنسي:

نص القانون الفرنسي الذي أصدر يوم 18 أكتوبر 1892 على إمكانية فتح المدارس الحرة ويعني بها القرآنية فقط بشروط. وهو وجود المحل الصحي، والحصول على رخصة لفتح المدرسة ،ورخصة خاصة بالمعلم المسلم يوافق عليها والي الولاية التي تفتح فيها المدرسة مع أخذ رأي المراقب الولائي للتعليم وهو فرنسي وكذا رأي السلطات الفرنسية .وظل هذا القانون ساري المفعول أكثر من أربعين سنة وفي 8 مارس 1938، صدر قرار من الحاكم العام لوبو Le Beau، نص على إمكان فتح المدارس الحرة بدون طلب رخصة ،وأصبح هذا القرار مرسوما وقعه رئيس الجمهورية الفرنسية لويران[1].

وهذا جاء بعد ضغط الحركة الوطنية على السلطات الفرنسية مطالبين إياها فتح المدارس الحرة مادامت الحكومة عاجزة عن توفير المدارس وكانت حالة الحرب تنذر بخطورة الوضع، ومع سياسة فرنسا في استمالة الجزائريين إلى جانبهم في حال الحرب.

---

1 سعد الله، تاريخ الجزائر، نفس المرجع، ص 240.

وانظر: أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء 1و2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

بلغ عدد سكان الجزائر سنة 1936 بـ 6.200.000 نسمة، وحوالي 620.000 طفل منهم في سن المدرسة تتراوح أعمارهم ما بين 6 و13 سنة، ولكن الحكومة لا توفر التعليم إلا لعدد قليل جدا منهم. فقد كان يجب بناء 620 قسم سنويا للبنين دون البنات، ولم تكن الحكومة سنة 1938 قد أوفرت أكثر من 89 قسما. ونظرا لهذا العجز قامت الحكومة بإصدار ذلك المرسوم القاضي بإنشاء مدارس قرآنية بدون طلب رخصة[1].

5-النشاط الثقافي لرجالات الحركة الوطنية[2]:

5-1النخبة الجزائرية[3]:

أ- مطالبها :

تعتبر بداية ظهور الأحزاب السياسية الجزائرية منذ سنة 1912 م، حيث ترتكز مطالب النخبة على المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين وإلغاء قانون الأنديجينا الذي صدر يوم 1881/06/26م، وهو عبارة عن مجموعة من النصوص الاستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري منذ عام 1847م الذي يعدّ أداة إرهابية لقمع الجزائريين إجباريا عام 1912م، وقد أثار سخط الجزائريين، وكان الهدف من مطالبة النخبة دمج الجزائريين بفرنسا مع التمثيل النيابي الكامل للجزائريين وقد اشترط بعضهم لإتمام الدمج وعدم التخلي عن الأحوال الشخصية

---

1 – المرجع السابق، ص 243.

2– بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1989)–الجزء 1، دار المعرفة، الجزائر، 2006 .

3–انظر: غي برفلي ، النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880–1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007.

الإسلامية وهذا الأمر أدى إلى انقسام النخبة فيما بعد أما حياة النخبة فكانت قائمة على أساس الفكر الغربي في كل شيء في العيش والثقافة وطريقة العمل كما كانت جماعة النخبة ترغب في تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع غربي حيث ظهرت لجنة لدفاع عن مصالح المسلمين بتاريخ 1912/06/28م مقدمة مذكرة إلى الرئيس بواكريه مطالبة فيها بتخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين بدلا من ثلاثة ورفع سن التجنيد من 18 إلى 20 سنة وإلغاء قانون الأهالي وبتوزيع عادل للضرائب وكذا المصادر الميزانية بين مختلف سكان الجزائر .

ب- سياستها :

اتبعت النخبة خلال الثلاثينات سياسة المطالبة بالمساواة في الحقوق مع الفرنسيين مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية كمسلمين .ومعنى هذا أنهم كانوا يرحبون بفكرة الاندماج عن طريق الحقوق لاعن طريق التجنيس فالأول يجعل منهم فرنسيين مسلمين أما الثاني فيجعل منهم فرنسيين مسيحيين أو لا دين لهم وهذا المأزق الذي وضعهم فيه القانون الفرنسي هو الذي حاول أن يخرجوا منه عن طريق مشروع فيوليت تارة والمؤتمر الإسلامي تارة والتقرب إلى فرنسا تارة ثالثة. غير أن جميع المحاولات قد فشلت وكانت وسيلة النواب والنخبة إلى نيل الحقوق .

تكوين وحدات نواب في الولايات المحلية الثلاث وتأسيس الصحف والنوادي وإرسال الوفود إلى فرنسا. والمشاركة في الانتخابات المحلية ومهاجمة تصلب المعمرين وتعصب المسلمين.

- والالتفاف حول مشروع فيوليت والمشاركة في المؤتمر الإسلامي . وكانوا محليين في نظرتهم منغلقين على أنفسهم فيما يتعلق بأوروبا (غير فرنسا) والعالم

العربي والإسلامي قصارى جهدهم وصمودهم أن يكونوا كفرنسيين مسلمين كما أصبح بعض مواطنيهم فرنسيين يهودا ، ولكن عدوهم الألد في تحقيق هذا المطمح ليس هم المصلحين ولا رجال النجم بل المعمرين الفرنسيين الذين رأوا في ذلك خللا في التوازن الاجتماعي والسياسي الذي يجعل منهم قوة غير منازعة في الجزائر وأغلبية .

ج-جماعتها :

-حركة الأمير خالد:

كان الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر قد بدأ حركته السياسية في أواخر سنة 1919 عند انفصاله عن النخبة لقد طالب وأنصاره بتطبيق سياسة الإدماج مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية ويمكن تلخيص مطالب حركته بالتالي :

1- تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي بنسبة معادلة لعدد نواب الأوروبيين الجزائريين .

2- إلغاء القوانين الاستثنائية.

3- المساواة في الخدمة العسكرية في الحقوق والواجبات.

4- حق الجزائري في تقلد جميع المناصب المدنية والعسكرية.

5- تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العام الإجباري على الأهالي مع حرية التعليم .

6- حرية الصحافة والجمعيات .

7- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.

-الفيدرالية الشيوعية :

أنشئت عام 1942 م في الوقت الذي كان يدور صراع بين الشيوعيين أغلبهم فرنسيون كان هذا الحزب قد رفض تحرير الجزائر بل كان ينادي بالعمل

من أجل الشيوعية في إطار المستعمر الفرنسي، ولم تفلح الفدرالية الشيوعية في الجزائر في استقطاب الشعب الجزائري المسلم الذي ينبذ الكفر والإلحاد وقد برز من بين الشيوعيين الجزائريين في فرنسا – الحاج علي عبد القادر ومحمد بن الأكحل.

-جمعية العلماء المسلمين:

لقد بدأ الشيخ عبد الحميد بن باديس بحركة التعليم الحر أثناء الحرب العالمية الأولى وعند تأسيس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931م ، أنشأوا نموذجا للمدرسة الحديثة ، وواصل الشيخ البشير الإبراهيمي[1] الذي تدعمت حركته الثقافية بمساعدة السكان لها من خلال تبرعاتهم كبناء مدرسة دار الحديث بتلمسان سنة 1937م. وكل المدارس كانت من أجل التعليم العربي والإسلامي بطريقة عصرية مستفيدة من تجارب الشرق في المحتوى والفكر وتجارب الفرنسيين في المنهج والبناء و الإدارة[2].

ولقد كان أسلوب الجمعية في التعليم الديني العناية والنفوذ إلى صميمه من أقرب طريق يؤدي إليه وتحليته للسامعين بالصور العلمية التطبيقية أما المحاضرات فكانت الطريقة التي اعتمدتها الجمعية واستخدمت أسلوب الخطابيات المؤثرة الحافزة على النفوس، وطريقة الترغيب والترهيب[3].

---

1 – عن شخصية الإبراهيمي انظر:– توفيق جمعات، قبسات من شخصية الإمام محمد البشير الإبراهيمي، منشورات الحياة الصحافة، الجلفة، 2010.

2 – سعد الله، تاريخ الجزائر، نفس المرجع، ص 247

3– محمد الصالح الصديق، الجزائر بلد التحدي والصمود، موفم للنشر، الجزائر 2007، ص 101.

ولقد نجحت الجمعية في التعليم والإصلاح نجاحا باهرا وأثمرت جهودها إثمارا يانعا ووضعت لذلك برنامجا صالحا لتعليم الصغار اللسان العربي وتكميل المعلومات من تعلموا باللسان الأجنبي، وقد تأسست رغم المقاومات العنيفة مع الاستعمار المدارس وفتحت الأندية لإلقاء المحاضرات ووزعت نواة الكلية ومازالت البعثات العلمية تتكون وتتوالى إلى جامعة الزيتونة . وأنشأت 150 مدرسة يؤمها نحو من 50.000 تلميذ وأوفدت إلى تونس وإلى الشرق العربي بعثات علمية كان لهم الأثر الكبير في إعداد الشعب الجزائري روحيا وثقافيا لثورته وانتشروا في مختلف أنحاء القطر الجزائري يحاربون البدع والمنكرات ويسفهون أحلام الاستعمار يغرس المبادئ الإسلامية الصحيحة وتعليم اللغة العربية[1].

ولا ننسى دور الزوايا والكتاتيب في المحافظة على القرآن الكريم رغم القوانين التعسفية ، أما الزوايا التي همها الرقص وضرب الدفوف وإقامة الزرادي، ونشر البدع والخرافات، فهي لا مكان لها في هذا المقام لأنها كانت أوتاد الاستعمار ببلادنا .فكان هدف الاستعمار أولا العمل بكل الجهود والوسائل على تجنيس الشعب الجزائري وتجريده من شخصيته، وإحلال اللغة الأجنبية محل لغته، وثانيا للحيلولة دون تكوين طبقة من صفوة القوم لاعتقاده أنها خطرا عظيم يهدد

1 – نفسه، ص 103.

وانظر: –علي مراد، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925–1940م بحث في التاريخ الديني والاجتماعي ، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة،2007.

النظام وأخيرا تعميم سياسة الجهالة والبؤس للاحتفاظ على عدد كبير من الجهلة واستغلالهم بصفة قاسية[1].

-نجم شمال إفريقيا :

عرض مصالي الحاج عام 1927 م أمام مؤتمر (بروكسل) الذي دعت إليه الجمعية المناهضة للاضطهاد الاستعماري مطالب النجم التي تمثلت خاصة في جلاء القوات الفرنسية الغازية وتقرير المصير .

وكان مصالي الحاج قد أنتخب عام 1928م رئيسا للحزب ، حيث استطاع أن يسير بالنجم بعيدا عن هيمنة الحزب الشيوعي الجزائري الفرنسي الذي كان كالصخرة أمام استقلال البلاد.

وكان نداء النجم في غالب الأحيان موجها باسم الإسلام وللتاريخ ننوّه بشخصية سياسية لعبت دورا بارزا في تاريخ السياسي وهي شخصية فرحات عباس. حيت كان من دعاة الإدماج والذوبان في بوتقة الفرنسيين لكن تحطمت في ذهنه فكرة الأمة التي لا وطن لها إلا فرنسا، بعد انتفاضة 8 ماي 1945م ضد الاستعمار فآمن باستقلال الجزائر استقلالا تاما وأسّس على قناعة حزب البيان الديمقراطي الجزائري.

-المؤتمر الإسلامي الجزائري[2] : انعقد هذا المؤتمر يوم 07 جوان 1936م في قاعة سنيما الماجستيك في الجزائر العاصمة وقد حضرته جمعية العلماء المسلمين

1- انظر: - إيفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

2 - انظر لمزيد من التفاصيل: -كمال بوشامة، الجزائر، أرض عقيدة وثقافة ، دار هومة، الجزائر، 2007 .

والمنتخبون الجزائريون والاشتراكيون والشيوعيون الجزائريون واتخذ المؤتمر قرارات تعتبر في مجملها مطالب إصلاحية تتلخص فيما يلي:

- إلغاء قوانين الأنديجينا والقوانين الاستثنائية.
- فصل الشؤون الدينية عن الدولة.
- إعادة أموال الأوقاف إلى جماعة المسلمين
- حرية تعليم اللغة العربية.
- حرية الصحافة العربية.
- العفو السياسي.
- إلغاء قانون العقوبات.
- رفع مستوى العمال و الفلاحين وتوزيع الأراضي عليهم.
- توحيد هيئة الناحيتين.

وكان موقف النجم هو تأييد المطالب الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ورفض تبعية الجزائر لفرنسا أي أن النجم طالب بالاستقلال التام للجزائر.

-حزب الشعب الجزائري:

تأسس حزب الشعب الجزائري بتاريخ 11 مارس 1933 م حيث واصل تقريبا نفس العمل السياسي بقيادة مصالي الحاج كما كان أيام النجم وقام بنفس المطالب السياسية التي تؤكد على استقلال البلاد ورفض كل وسيلة تغريبية واستئصالية ... مع التأكيد على احترام الشريعة الإسلامية وإعادة أوقافها التي صادرها المستعمر وتوقف كل المساعدات المادية للكنيسة وسياسة التبشير

والتنصير. ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية بدأ الحزب نضاله سريا ووقع تقارب بين جميع التشكيلات السياسية الجزائرية .

إن كل من سياسة التعليم الفرنسي وجعل الجزائر فرنسية وطمس مقومات الشعب الجزائري. وإن سياسة التنصير والإدماج كلها باءت بالفشل، ويرجع فشل السياسة الفرنسية في الجزائر إلى الزوايا التي ظلت منتشرة في البلاد .

ونتيجة القوانين الأنديجينا وسياسة الاستيطان المعمرين بالبلاد ومطاردة الجزائريين وانتهاج سياسة التعذيب والإبادة وفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الشبان والاستيلاء على أموال الأراضي ومحاربة الإسلام بتشجيعه سياسة التنصير وإحلال القضاء الفرنسي محل القضاء الإسلامي بحيث أصبح المسلمون خاضعين لها ف شؤونهم وقضاياهم كل ذلك أدى على ظهور المقاومة السياسية بعد أن توقفت المقاومة المسلحة .

كما أن استمرار تعليم الأهالي بقي يحافظ على الأساليب التقليدية في أوساط القبائل، فالمرابط والطالب وشيخ الزاوية كانوا يمارسون تأثيرهم على الفكر وامتنعوا عن إرسال أبنائهم إلى تلك المدارس الاستعمارية وهذا النفور ما هو إلا ترجمة للكراهية الشديدة للوجود الفرنسي في البلاد وتعليمه المحرف للتاريخ والدين .

خاتمة:

لقد كان لمختلف المظاهر التي حاولنا تناولها تأثيراً واضحاً على الاقتصاد والمجتمع الجزائري خاصة بعد الاستقلال، و هذا ما اتضح لنا من خلال هذا البحث ويمكن استخلاص أهم النتائج التي تحققت على ضوء السياسة الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، نجملها في النقاط التالية:

*عمد المعمرون منذ احتلالهم الجزائر على تأمين مصالحهم الاقتصادية من خلال العمل على توسيع منافذ توزيع منتجاتهم الصناعية، وتوسيع مصادر التموين بالمواد الأولية وللوصول إلى هذين الهدفين أقدمت السلطة الفرنسية على تفكيك وتحطيم التشكيلة الاجتماعية للجزائر.

* أبعدت سلطات الاحتلال الأهالي بشتى الأساليب على المناطق الزراعية الخصبة إلى الهضاب والمناطق الجبلية النّائية و الصحراوية، حيث حافظ الأهالي على الزراعة التقليدية المعاشية التي لم تكن كافية لسد حاجاتهم الغذائية.

* أصبحت معظم المنتوجات الفلاحية تُصَدر إلى فرنسا في الوقت الذي كان يعاني فيه الأهالي الفقر و قلة الحاجة الغذائية.

* خلفت حركة الإستيطان فوارق كبيرة في مستوى الدخل، ففي الوقت الذي كان فيه متوسط دخل الفرد الأوروبي يعادل 3500 فرنك في السنة، كان دخل الفرد الجزائري لا يزيد عن 500 فرنك و أحيانا يصل إلى 200 فرنك فقط، و هذا نتيجة لسوء توزيع الملكية الزراعية بين المستعمَر و المستعمِر.

* زيادة الهجرة بنوعيها الداخلي و الخارجي من المناطق الفقيرة إلى مزارع المعمرين، أو الى فرنسا. هذا ما أدّى إلى تفكك البنية الإجتماعية و الإقتصادية للمجتمع الجزائري، و تشتيت القبائل و الأعراش التي كانت تشكل النواة الأساسية للمجتمع الجزائري.

* وتبدي الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع الجزائري انعكس ذلك سلبا على الوضع المعيشي و الصحي، إذ تدهورت الأحوال المعيشية و الصحية لأغلب فئات المجتمع، فانتشرت ظاهرة الأمراض و الأوبئة الفتاكة التي قضت على فئة واسعة من المجتمع الجزائري.

* لم تكن السياسة التي اعتمدتها فرنسا في الجزائر بمثابة سياسة اقتصادية رامية إلى إحداث التغير في أسس تراكم رأس المال من خلال تحسين النمو الصناعي والزراعي بل هي سياسة اقتصادية للضبط السياسي، أدت في مجملها إلى الرفع من درجة الإدماج المتزايد للاقتصاد الفرنسي، مما كرس التبعية في مختلف المجالات وأهم مظاهر هذا الفشل هو التوزيع غير العادل للدخل و ضعف نسبة القيمة المضافة في النشاط الصناعي زادت معه نسبة الواردات من هذه السلع و أيضا هجرة رؤوس الأموال نحو الخارج.

* إن السلطات الفرنسية عملت على تدعيم الهياكل الصحية المتمثلة في المستشفيات التي قدمت بعض الخدمات الطبية للجزائريين، خوفا من انتقال العدوى في أوساط المعمرين، حيث شرع القائمون على العلاج في تنظيم حملات

تحسيسية تهدف إلى جلب الجزائري نحو المرافق الصحية الفرنسية، بعدما كان ينفر منها.

* لم تحد فرنسا من تواتر الأوبئة والمجاعات التي اشتدّت وطأة وقد ساهمت في إدخال أمراض أخرى، أكثر خطورة على صحة الجزائري.

* اجتمعت أغلبية تقارير السلك الطبي المدني والعسكري الفرنسي على أن الهياكل الصحية التي أسستها فرنسا والعلاج، دواء، تلقيح، كانت تقدم خدماتها بالدرجة الأساسية لجيوشها والمعمرين، ثم سمح للجزائريين من الاستفادة منها، تخوفا من انتشار الأوبئة في الأوساط الفرنسية، إلا أن الشرائح الاجتماعية، الأكثر تضّررا بالأمراض الفتاكة، كانت تقطن بالمناطق النائية التي لم تزودها فرنسا بالمرافق الصحية.

* كان أحسن الأطباء في خدمة المدنيين والعسكريين الفرنسيين، بينما كان مشكوك في تأهل وكفاءة بعض الأطباء المخصصين للجزائريين.

***إن كل من سياسة التعليم الفرنسي وجعل الجزائر فرنسية وطمس مقومات الشعب الجزائري . وإن سياسة التنصير والإدماج كلها باءت بالفشل، ويرجع فشل السياسة الفرنسية في الجزائر إلى الزوايا التي ظلت منتشرة في البلاد .**

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- إحسان حقي: الجزائر العربية أرض الكفاح المجيد، المكتب التجاري بيروت 1961.

- اشبودان العربي ، مدينة الجزائر تاريخ عاصمة، دار القصبة للنشر ،الجزائر 2007.

- الصديق محمد الصالح، الجزائر بلد التحدي والصمود، موفم للنشر، الجزائر 2007.

السويدي محمد: التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية، وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

- العمري مؤمن ، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا إلى جبهة التحرير ، دار الطليعة للنشر و التوزيع ، الجزائر .

- المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، المجلد الثامن، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.-

- برفلي غي، النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007.

- برينان و أندري نوشي و إيف لاكوست: الجزائر بين الماضي و الحاضر، ترجمة رابح اسطنبولي و منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1948.

- بشرى الجوهري ، شمال افريقية ، الطبعة السادسة ، 1980م ، الهيئة العامة للكتاب فرع الاسكندرية .

- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)-الجزء 1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

- بن خليفة عبد الوهاب، الوجيز في تاريخ الجزائر 1945/1830م، ط2، دار البعث للطباعة و النشر، الجزائر.

- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر،2008.

- بن العقون عبد الرحمان إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر ، الفترة الثانية 1936/1935م ، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984م .

- بوشامة كمال، الجزائر، أرض عقيدة وثقافة ، دار هومة، الجزائر، 2007 .

- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930م وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

- بهلول. ح: القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة في الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1976.

- تركي رابح، التعليم القومي و الشخصية الجزائرية ، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1981م .

- تيران إيفون، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

- حسن بهلول: القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ، ط1 ، ش.و.ن. ت الجزائر 1976 .

- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، ترجمة محمد العربي الزبيري، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

- جمعات توفيق، قبسات من شخصية الإمام محمد البشير الإبراهيمي، منشورات الحياة الصحافة، الجلفة، 2010.

- دسوقي ناهد إبراهيم ، دراسات في تاريخ الجزائر ، مطبعة سامي ، القاهرة، 2001م.

- سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر، بداية الاحتلال، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر التوزيع 1982

* الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء 1و2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

* تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 7، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998 م.

- سعد زغلول فؤاد، الجزائر في معركة التحرير، ط 1، دار الكتب الشرقية، تونس، 1957 م.

- سعيدوني ناصر الدين: دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

- شريف سيبان ، الطاقة البشرية في الجزائر ، كتاب المؤتمر الجغرافي العربي الأول، الجزء الثاني .

- صلاح العقاد ، المغرب العربي ، القاهرة .

- طلال مصطفى و بسام العسلي، الثورة الجزائرية ، ط1، دار الشورى ، لبنان، 1985م

- عبد القادر نور الدين: صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد العثماني، نشر كلية الآداب الجزائرية، مطبعة البحث، قسنطينة، 1965.

- علوي علي: الملكية و النظام العقاري في الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2004.

- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى 1962م)، الجزائر خاصة، الجزء الثاني، دار المعرفة، الجزائر 2006.

- فرحات عباس، ليل الاستعمار، حرب الجزائر وثورتها ،وزارة الثقافة 2009.

- فضيل عبد القادر، إمام الجزائر، عبد الحميد بن باديس، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر،1998.

- مراد علي، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925-1940م بحث في التاريخ الديني والاجتماعي، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة،2007.

- ولد خليفة محمد العربي، الاحتلال الاستيطاني للجزائر ،مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي نحو تجديد الخطاب وإشراك الشباب، ومنشورات ثالة، الجزائر 2005.

- يحي بوعزيز ، السياسة الاستعمارية من خلال حزب الشعب الجزائري 1945/1830م ديوان المطبوعات الجامعية .

- ***المقالات باللغة العربية:**

- فلة موساوي – القشاعي، الصحة والسكان في الجزائر من العهد العثماني إلى أوائل الاحتلال الفرنسي (1518- 1871). أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، جامعة إكس آن-بروفانس، 1991.

- فلة موساوي – القشاعي، الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي. (1515- 1871) = دراسة أكاديمية معتمدة على وثائق الأرشيف الصحي والديمغرافي. منشورات بن سنان، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

- فلة موساوي – القشاعي ،"الوضعية الديمقراطية والصحية بالأرياف القسنطينية نهاية العهد العثماني (1771- 1837)" المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، ع 17- 18، زغوان، تونس، سبتمبر، 1988.

- فلة موساوي – القشاعي ، " الوضع الصحي بالمدية: سكان بين أوبئة الكوليرا والتيفوس" الملتقى الوطني حول فاطمة نسومر، وزارة الثقافة، جامعة المدية، ماي 2009.

-سعيدوني ناصر الدين: "الجالية الأندلسية بالجزائر، مساهمتها العمرانية ونشاطها الاقتصادي و وضعها الإجتماعي"، مجلة أوراق، العدد الرابع، مدريد 1981.

- المذكرات:

- بوعكاز شمس الهدى بوشوشة سامية ، قصار الليل رفيقة ،الجزائريون و الحرب العالمية الثانية 1945/1939م ، إشراف بلحجال محمد ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة تبسة.

المراجع باللغة الأجنبية:

-Ageron (Ch.Robert), les Algériens musulmans et la France T1, et T2, Paris.P.U.F. 1968.

- Histoire De l'Algérie Contemporaine, III 1871-1954, P.U.F, Paris, 1979.

-Belloula. T, Les Algériens en France, leur passé, leur participation à la lutte de la libération nationale, et leurs perspectives, éditions nationales Algériennes, Alger, 1965.

-Chevalier. L, Le problème démographique nord-Africain, presses universitaires, Paris, France, 1947.

-De Boudicour, Histoire De La Colonisation de l'Algérie, Paris,1860.

- Démontes v., L'Algérie industrielle et commerçante, Paris,**1930,**

-Favod. C, La révolution Algérienne, Plon, Paris, 1959.

- Germes. St, économie Algérienne, P U F. Paris.

- PERVILLE Guy ,Les étudiants algériens de l'université Française (1880-1962) Paris CNRS ,1984.

- Reger J.O: Les musulmans Algériens en France, et dans leurs pays Islamiques, sociétés des éditions, Paris, France, 1950.

- Sari Djillali, La dépossession des fellahs, S N E D, Alger, 1975.

- Venture de Paradis J.M: Tunis et Alger au 18ème siècle, Paris, 1983.

- Stora Ben Jamin: Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954, édition EHAL RAHMA, Alger 1996.

- Terras Jean: Essai sur les biens habous en Algérie et en Tunisie, Lyon, Paris, 1899.

- Vayssettes E, Histoire de Constantine sous la domination Turque de 1517-1837, présentation o.s , Tengour, Edition Bouchène, Paris.

- " Histoire des derniers Bey de Constantine", in R.A, N 3, Alger, 1858

- قائمة المصادر باللغة الأجنبية :

الموجودة بمركز الأرشيف الوطني الجزائري ببئر الخادم.

- Annuaire statistique de l'Algérie, service de statistique générale, treizième volume , 1961.

- Annuaire statistique de l'Algérie, service de statistique générale, douzième volume , 1960.

- Annuaire statistique de l'Algérie, service de statistique générale, dixième volume , 1958 .

- Annuaire statistique de l'Algérie, service de statistique générale, premier volume, 1939/1947.

- Annuaire statistique de l'Algérie, service de statistique générale , onzième volume , 1959 .

- Annuaire statistique de l'Algérie, service de statistique générale, neuvième volume , 1958/1957 .

- Archives du Fonds du Gouvernement GENERAL DE L'Algérie Direction Santé publique- Série « 17 E1/ 2656. Lutte contre le typhus.

- Documents algériens, synthèse de l'activité algérienne ,1 janvier 1955/31 octobre1955.

- Documents algériens, synthèse de l'activité algérienne, 30 octobre 1945/31 décembre 1945.

- *LE FONDS SANITAIRE DES ARCHIVES NATIONALES DE BIR KHADEM*

المقالات باللغة الفرنسية:

-Ageron Charles Robert: " L'émigration des musulmans algériens et l'exode de Tlemcen 1830-1911" Annales économies sociétés civilisations, V.22, N 5, Sept- Oct., 1967.

-Bedjaoui .M, "l'Algérie et le Pluralisme", Actes de la Conférence pour une Politique Linguistique Mondiale, Tlemcen,2002.

- Moussaoui – EL Kechai Fella, « Les Condition sanitaires en Algérie pendant les premières années de l'occupation (1830-1871) » In Actes du 12emeCongrès d'études Ottomanes. In Mélange de reconnaissance à l'historien Abdurrahim. T1. Pub. Fondation temmimi. Tunis. 2007.

- Moussaoui – EL Kechai Fella, « De l'Algérie Ottomane à l' Algérie sous occupation française : Le fait sanitaire et démographique . (1515- 1881) Symposium Int^{L} sur les relations

historiques et culturelles Algéro- turques (uluslararasiyillik AFRIKA KONGRESI- I OSMANLIDAN GUNUMUZE TURKIYE CEZAYIR ILISKILER- UNIV. D'ISTANBUL. 27/ 12/ 2011.

- Moussaoui – El. Kechai Fella, « Maladies et Epédémies à Tablat ; 1830- 1855 ». Colloque sur l'Histoire de Tablat et ses environs ; Tablat, 27/ 29 Avril 2010.

- Moussaoui - El- Kechai Fella, « Les Archives de l'Institut Pasteur d'Alger, source incontournable pour une approche du fait sanitaire de la région de oued souf = 1921- 1941». Communication présentée au colloque NAT[L] SUR L'Hist. Socio- Eco. D'El oued Univ. D'El oued. 24- 25 Janv. 2012.

- Moussaoui - El- Kechai Fella, présentation du livre : le fait sanitaire d' El Djazair , approche démographique (1515-1871), symposium international. Université de kutahya Turquie, Avril 2015.

Archives الأرشيف:

- A. N / 17. E/ 1406. Dossier = lutte antivénérienne (1935 – 1943).
- Arch. De l'institut Pasteur = Tuberculose en Algérie = 1940- 1941- 1942….

- -Arch. DPT. D'ORAN/ objet Epidémie de typhus série 17. E.
- Arch. Gouvern^{T} G^{L} / Dir. San. Pub./ Rapports Mensuels généraux. Alger- Oran- Const.
- Arch. San. Epidémie de typhoïde à Orléansville = nécessité de vacciner / Rapport Médical en date du 23 avril 1946.
- Arch. San. Epidémie de typhus à Cherchell en date du 15/ 10/ 1946.
- Arch. san. lettre du préfet d'Alger Pages au Gouv^{t} G^{l} en date du 23/10/1940.
- Arch. San. RAPPORT SUR L'Epidémie palustre dans le Départ. D 'ORAN EN Juillet 1944.
- Arch. San. Série 17. E1/ 2661. Plan de campagne anti- paludique en Algérie.
- Arch. San. Syphilis. no 2676.
- Arch. Sanitaires ; lettre de BAUDENS au gouv. G^{L}. EN DATE DU 9/ 5/ 1941.
- Archives du Fonds du Gouvernement GENERAL DE L'Algérie Direction Santé publique- Série « 17 E1/ 2656. Lutte contre le typhus.

- Archives Sanitaires Rapport du 11/ 5/ 1941.
- arrêté du gouv^{t}. G^{l} de l'Algérie à Mr le maire de Tlemcen
- D'après : LE FONDS SANITAIRE DES ARCHIVES NATIONALES DE BIR KHADEM .
- fièvres typhoïde : vaccination obligatoire / rapport du 15/3/1943.
- -Fonds = Santé publique en Algérie. (1941).
- Fonds santé publique = Fiévres typhoides = Rapports- Décrets (1940 – 1941 – 1942).
- FONDS santé publique, Rapport sur l'évolution de l'épidémie de typhus Exanthématique. 10/ 5/ 1941.
- GOUV^{T}. G^{L}. Direction des Affaires Musulmanes au sous-directeur de la santé publique en date du 8/ 6/ 1941 « typhus grave. » - correspondance du 27/ 5/ 1941.1- Rapport du gendarme CAVALIER, Port- Gueydon, le 9/ 5/ 1941 = Cas de Typhus.
- Inventaire des produits antipaludiques au 31/ 12/ 1945.
- Maladies contagieuses : série 17 E/1408- typhoïde 1940-1943/ rapport du 31/10/1945.
- organisation / desinfections 2653 (1938- 1958)

- Rapport du 1er /9/1946 au 15/9/1946.
- Rapport du 28/ 4/ 1941. Typhus à Palissy. (Oran).
- Rapport du 6/ 5/ 1941.
- rapport du Dr Joly : insp. d'hygiène.
- Rapport du Dr Lartigue à Mr le préfet d'Alger en date du 8/8/1946 : typhoïde à Cherchell.
- Rapport du Dr Lartigue du 1er aout 1946 intensité de l'épidémie à Michelet.
- Rapport du Dr MIRANTE à MR .le préfet = Maladies contagieuses 5/ 7/ 1939.
- Rapport du Maréchal BETOUIGT sur une épidémie de typhus à Collo en date du 15 Mai 1941
- Rapport du Maréchal Malicet sur une épidémie de typhus àTigzirt sur mer en date du 13/ 5/ 1941.
- Rapport du medecin colonel Jarry à Mr le Dir du service san.b d'Alger / Epidémie de typhoïde de maison carrée. Rapport du Dr Jarry approuvé le 30/9/1941 par le Dr Jane Dir. Serv. santé de la div. d'Alger.
- Santé publique = Typhus = lettre du 15 Mai 1941.

- Série 17 E1 2703 = Rapports Maladies oculaires = Trachome.
- Série 17 E1. 2702 = Mouvement des épidémies- hygiéne.
- Série 17 E1/ 2702 = Rapport= lutte contre l'Endémie palustre (1943- 1945). Série 17 2659 = Lutte contre le paludisme en Algérie 1943.
- Série B- 2502 = Campagne antipaludique - Dpt. D'ORAN. (1940- 1944).

الفهرس

مقدمة.....11

- القسم الأول

خصائص الواقع الاقتصادي في الجزائر (1939-1945)

✓ الفصل الأول: خصائص الواقع الفلاحي في الجزائر.....17

نوعية الملكية العقارية أثناء الاحتلال.....20

وضعية الملكية العقارية أثناء الاحتلال.....25

وضعية الإنتاج الزراعي قبل الحرب العالمية الثانية.....38

وضعية الإنتاج الزراعي أثناء الحرب العالمية الثانية.....43

✓ الفصل الثاني: خصائص الواقع الصناعي في الجزائر.....59

واقع الصناعة في الجزائر قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية.....61

واقع الصناعة في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية.....62

عراقيل التصنيع في الجزائر.....75

✓ الفصل الثالث: خصائص الواقع التجاري في الجزائر.....77

واقع التجارة الداخلية 79

واقع التجارة الخارجية.....81

المواصلات.....82

- القسم الثاني

خصائص الواقع الاجتماعي في الجزائر (1939-1945)

✓ الفصل الأول: خصائص واقع السكان في الجزائر.....97

واقع السكان في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية.....98

التنوع الاثني.....102

الهجرة.....105

✓ الفصل الثاني: خصائص واقع الصحة في الجزائر.....113

مميزات الواقع الصحي أثناء الحرب العالمية الثانية.....114

أوبئة التيفوس.....115

أوبئة الحمى.....120

أوبئة التيفوييد.....125

✓ الفصل الثالث: خصائص واقع التعليم في الجزائر.....140

السياسة التعليمية الاستعمارية في الجزائر.....141

واقع التعليم في الجزائر قبل الحرب.....148

النشاط الثقافي أثناء الحرب العالمية الثانية.....153

خاتمة.....161

المصادر والمراجع.....165

الفهرس.....181